





تجديد الهيمنة الأمريكيّة

بشير عبد الفتّاح



سلسلة أوراق الجزيرة رقم 18

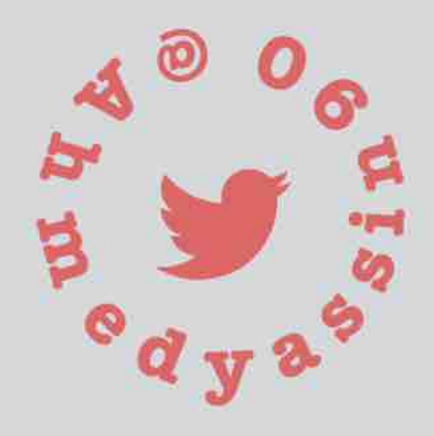
تجديد الهيمنة الأمريكيّة

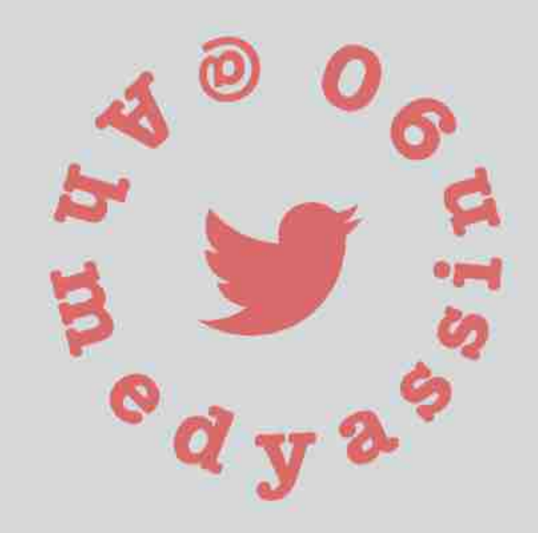
بشير عبد الفتّاح




الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES


@Ahmedyassin90

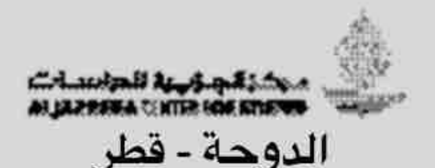

@Ahmedyassin90



الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ISBN: 978-614-421-806-8



الدوحة - قطر

هواتف: 974) 4930218 -4930183 -4930181+)

فاكس: 974) 4831346+) - البريد الإلكتروني: E-mail:
jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

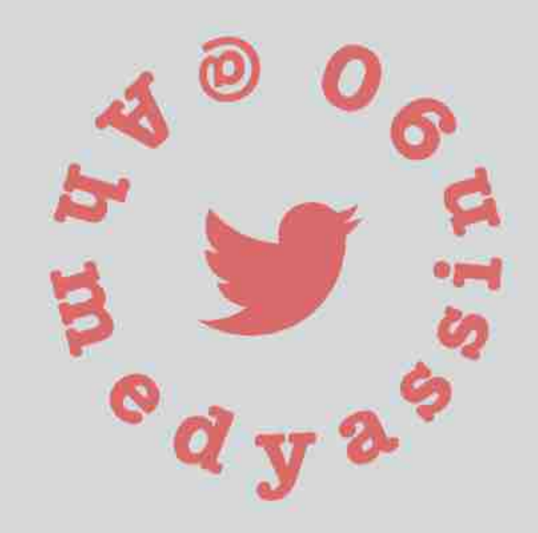
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

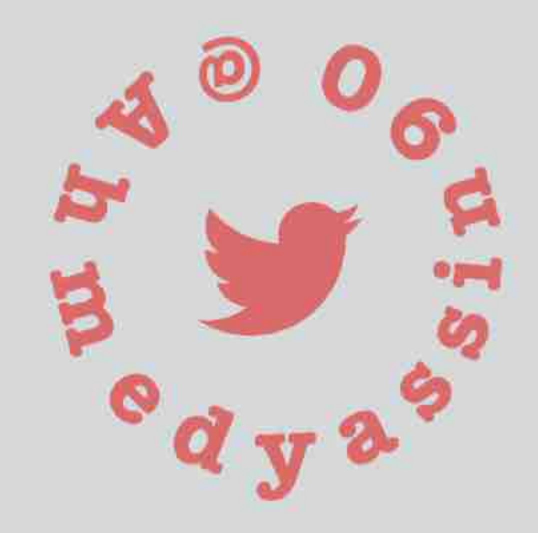

@Ahmedyassin90

مقدمة

تحاول تلك الصّفحات تسليط الضّوء على مساعي الأمريكيّين لتجديد هيمنة بلادهم على العالم من خلال إبراز جهودهم في التّعاطي النّاجع، قدر المستطاع، مع التّحدّيات التي تواجه هذه الهيمنة، سواء تلك التي حاصرت القوّة الصّلبة أو الخشنة المتمثّلة في التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح على نحو ما بدا جليّا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، مرورا بإخفاقها العسكري في كلّ من أفغانستان والعراق من بعد ذلك، أوالتّحدّيات المتمثّلة في تراجع تأثير قوّة أمريكا النّاعمة أو الرّخوة أو الذّكيّة التي تتجسّد في التّفوّق الاقتصادي والتّكنولوجي والحضور الثّقافي الطّاغي على مستوى العالم، في ظلّ تنامي السّخط الدّولي على السّياسات الأمريكيّة وتآكل الشّغف العالمي لتبنّي القيم الأمريكيّة والانغماس في الحلم الأمريكي، وهو التراجع الذي تكلّل بالأزمة الاقتصاديّة الأمريكيّة العالميّة، في الوقت الذي تعاظم فيه اقتصاد دول عديدة وتضاعف معدّل تطوّرها العلمي والتّكنولوجي.

هذا إلى جانب استعراض الوسائل والمشاريع والطّروحات التي تبلورها وتتبنّاها دوائر أمنيّة وسياسيّة أمريكيّة من أجل ترميم الهيمنة الأمريكيّة وإعادة تفعيلها. كما تسعى هذه الصّفحات أيضا إلى الوقوف على مصير تلك الهيمنة في ظلّ تشابك وجهات نظر عديدة وتراشق طروحات متنوّعة حول ذلك المصير، وما يمكن أن يضطلع به أفول عهد الجمهوريّين بزعامة "بوش" الابن وعودة الدّيمقراطيّين بقيادة "باراك أوباما"، من دور مهمّ في تحديد ملامحه.

بشير عبد الفتّاحالقاهرةفبراير/شباط 2010


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
أزمة الهيمنة الأمريكيّة

إذا كانت مساعي الأمريكيّين للهيمنة تعود إلى حرب الاستقلال الأمريكي في القرن الثّامن عشر، فإنّها قد مرّت بمراحل صعود وهبوط متناوبة، لعلّ أبرزها ما تجلّى في حقبة إدارة الرّئيس "بوش" الابن خلال الفترة من عام 2001 وحتّى عام 2008، وذلك على أكثر من صعيد. الأمر الذي أفضى إلى حدوث سخط محلّي وعالمي على تلك الهيمنة تمخّض بدوره عن جنوح قوى أو دول أو حتّى كيانات دون مستوى الدّول كالمنظّمات المدنيّة غير الحكوميّة أو بعض الجماعات المسلّحة لرفض تلك المساعي الأمريكيّة نحو الهيمنة بل والتّصدّي لها وتحدّيها قدر الإمكان.

المبحث الأوّل: استياء أمريكي داخلي

لم تقتصر الرّغبة في التّحدّي أو رفض سياسات الهيمنة الأمريكيّة على القوى الكبرى أو الدّول الأخرى والتّنظيمات المدنيّة والجماعات المسلّحة فقط، ولكنّهما امتدّا ليطالا قطاعات شعبيّة واسعة داخل الدّولة الأمريكيّة ذاتها، حيث برز منذ انتهاء الحرب الأهليّة الأمريكيّة تيّار قويّ ينادي بكبح جماح الرّغبة الأمريكيّة في الهيمنة والسّيطرة على العالم، والتّراجع عن التّدخّل في شؤون الدّول الأخرى أو شنّ الحروب ضدّها إن سعيا لدمقرطتها أو توخّيا لتحقيق مصالح استراتيجيّة أمريكيّة عليا. وهو الاتّجاه الذي تطوّر إلى المطالبة بالانعزال عن العالم الخارجي، فيما عرف باتّجاه الانعزاليّين أو Isolatists1.

وثمّة من يرى داخل الولايات المتّحدة هذه الأيّام، من بين تيّار الانعزاليّين، أنّ نزوع الولايات المتّحدة المستمرّ نحو الهيمنة على العالم وسعيها المحموم لبسط سلطانها عليه، وإصرارها على التّدخّل في شؤون دوله وشنّ الحملات العسكريّة ضدّ المارقين

والمعارضين لتلك التّوجّهات الأمريكيّة، إنّما يشكّل ضغوطا هائلة على الولايات المتّحدة وشعبها على نحو قد يضرّ بمصالحها المستقبليّة، لا سيّما وأنّ تلك الضّغوط تتضمّن بين ثناياها أعباء اقتصاديّة وسياسيّة وأخلاقيّة يمكن أن تثقل كاهل تلك الدّولة وترهق شعبها[2]. كما أنّ تدخّل أمريكا في شؤون العالم بذريعة نشر الدّيمقراطية وحماية حقوق الإنسان، إنّما يسيء إلى سمعة الولايات المتّحدة ويشوّه صورتها أمام شعبها وأمام العالم أجمع، لأنّه يتنافى والدّور العالمي الخيري والمهمّة الإنسانيّة السّامية التي أخذت الولايات المتّحدة على عاتقها تنفيذها باعتبارها القوّة العالميّة القائدة لهذا العالم، فيما يعرف بـ "الهيمنة الرّحيمة" أو السّيطرة المفيدة التي تحقّق استقرار العالم وتضمن أمن شعوبه من خلال فكرة "الاستقرار بالهيمنة"، التي طالما روّج لها بعض منظّري الهيمنة الأمريكيّة لتوفير المبرّر الأخلاقي للهيمنة على العالم[3].

المبحث الثّاني: أحداث سبتمبر 2001

لعلّ أبرز ماتشي به أحداث سبتمبر 2001 على صعيد تراجع الهيمنة الأمريكيّة على العالم، هو إماطتها اللّثام عن العوار الأمني والاختراق الاستخباراتي اللّذين ينخران جسد الإمبراطوريّة الأمريكيّة، ذلك أنّ كلّ أسباب القوّة الأمريكيّة، بما فيها أجهزة الأمن والاستخبارات الفائقة الكفاءة قد عجزت عن التّنبّؤ بمثل هذه الأحداث أو الحيلولة دون وقوعها، كما أنّ مثل هذه الاعتداءات إنما تعكس في جوهرها زوال هيبة القطب الأمريكي العالمي المهيمن، ليس فقط في تصوّر دول متمرّدة كإيران، كوريا الشمالية أو دول أمريكا اللاّتينيّة أو غيرها، ولكن أيضا بالنّسبة إلى فاعلين دوليّين جدد دون مستوى الدّول، فرضوا أنفسهم مؤخّرا لاعبين أساسيّين على ساحة السّياسة العالميّة، وهي جماعات وتنظيمات بشريّة كالمنظّمات والجماعات المسلّحة، الجهاديّة منها أو الإرهابيّة[4]، كيف لا وهي التي نجحت في خداع دوائر العملاق الأمريكي الأمنيّة والاستخباراتيّة، وتجاسرت عليه وهاجمته في عقر داره، ملحقة به خسائر بشريّة وماديّة هائلة، ربّما تعجز الجيوش

النّظاميّة للدّول الكبرى عن تحقيقها، بعد أن ناهزت ثلاثة آلاف قتيل فضلا عن آلاف غيرهم من الجرحى والمصابين، إلى جانب الخسائرالماديّة الفادحة التي تجاوزت مئات المليارات، على نحو فاق خسائر فاجعة بيرل هاربر في عام 1941، الأمر الذي اعتبر تحدّيا سافرا للقطب الأمريكي واختراقا جريئا ومحكما لدوائره الأمنيّة والاستخباراتيّة للمرّة الأولى منذ ستّة عقود[5].

وبدوره، ارتأى "دافيد روثكوف"، الأستاذ الزّائر في مؤسّسة كارنيجي الأمريكيّة للأبحاث، أنّ أحداث أيلول الأسود الأمريكي قد عرّت مشروع الهيمنة الأمريكيّة من أسانيده الأخلاقيّة، بعدما أظهرت استحالة تنفيذه على أرض الواقع وإعمال مقوّمات التّفرّد الأمريكي على النّظام العالمي من خلال إجبار الآخرين طوعا أو قسرا على الانصياع لتلك الهيمنة، بعدما بات من الواضح أزمة الفجوة بين حيازة مقوّمات القوّة الشّاملة والقدرة الموضعيّة على توظيفها لتحقيق مشروع الهيمنة[6].

المبحث الثّالث: إخفاق التّدخّل العسكري في الخارج

تحت وطأة الإخفاق العسكري والتّعثّر السّياسي الأمريكيّين في الحالات التي عمدت واشنطن للتّدخّل فيها مؤخّرا كأفغانستان والعراق وباكستان،ظهرت بوادر تراجع أمريكيّة عن التّشبّث بفكرة الهيمنة على العالم بسبب كلفتها الهائلة، التي لم يعد الأمريكيّون مستعدّين لتحمّلها، ما ينمّ عن ميل أمريكي اضطراري للتّخلّص من بعض أعباء الهيمنة الثّقيلة على العالم، وإن اضطرّت للتّنازل عن قسط من عوائد هذه الهيمنة لصالح فاعلين دوليّين محوريّين من بين حلفائها وأصدقائها[7]. فالفشل العسكري والسّياسي الأمريكي في تجربتيْ أفغانستان والعراق، دفع بعض الخبراء الأمريكيّين إلى التّأكيد على أنّ استراتيجيّة أمريكا الأمنيّة بعد عام 2001 قد فشلت تماما إلى الحدّ الذي صار ينذر بانتهاء الهيمنة الأمريكيّة على منطقة الشّرق الأوسط، توطئة لتآكلها على الصّعيد العالمي

برمّته[8].

وفي هذا السّياق، يرى "ريتشارد هاس"، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجيّة في الإدارة الأمريكيّة، أنّ "العصر الأمريكي" الذي تأكّد بعد الحرب الباردة آخذ في التّراجع، وربّما هو على طريق الاضمحلال، وأنّ أفول العصر الأمريكي في الشّرق الأوسط يرتبط بإخفاقات إضافيّة للسّياسة الأمريكيّة في المنطقة، إلى جانب الملفّ العراقي والأفغاني، أهمّها: تطوّرات الملفّ النّووي الإيراني، والصّراع العربي - الإسرائيلي، فضلا عن إخفاق الوعود الأمريكيّة بتصدير الدّيمقراطيّة في إقناع مواطني الشّرق الأوسط[9]. لذا، يقرّر ريتشارد هاس إنّ عصر السّيطرة الأمريكيّة على الشّرق الأوسط قد ولّى، وبدأ عصر جديد في تاريخ المنطقة المعاصر، عصر سيساهم في تكوينه لاعبون جدد وقوى جديدة متنافسة. ذلك أنّ الولايات المتّحدة سوف تظلّ تتمتّع بنفوذ يفوق نفوذ أيّة قوّة خارجيّة أخرى في المنطقة. لكن نفوذها سيكون أقلّ بكثير ممّا كانت عليه[10]. وههنا يزعم بعض المراقبين أنّ الولايات المتّحدة قد باتت مهيمنة دون هيمنة في منطقة الشّرق الأوسط، وذلك من خلال استخدام القوّة والقواعد العسكريّة وتخويف الحكومات وإرهاب الشّعوب[11].

المبحث الرّابع: اهتزاز الحلم الأمريكي

كان لإمعان المحافظين الجدد في خروقاتهم وانتهاكاتهم، دونما اكتراث بتداعيات ذلك على جاذبيّة "الحلم الأمريكي" مردودات سلبيّة خطيرة في الدّاخل الأمريكي وخارجه طالت الهالة المفروضة على ذلك الحلم، فطفقت تنال من سموّه ومثاليّته بما ينال من فعاليّة القوّة النّاعمة التي تعدّ من أهمّ ركائز القوّة والهيمنة الأمريكيّتين. وتخريجا لذلك، جنحت آراء عديدة لمحلّلين أمريكيّين وعالميّين باتّجاه الزّعم بأنّ الحلم الأمريكي الذي يجتذب الملايين حول العالم قد بدأ يفقد بريقه وجاذبيّته، فلم تعد أمريكا أرض الأحلام التي يتطلّع كلّ مغامر أو باحث عن الحرّيّة والنّجاح والتّميّز إلى النّزوح إليها. ذلك أنّ الأمريكيّين قد

صدموا بتراجع قدرتهم على توظيف الحلم الأمريكي في التغطية على التّجاوزات السّياسيّة والتّخفيف من وطأة الانتهاكات التي تقوم بها السّياسة الأمريكيّة حول العالم[12].

وفي هذا المضمار، يؤكّد الكاتب الأمريكي "فريد زكريا" أنّ الأمريكيّين يعيشون حالة اكتئاب شديدة بسبب تشوّه صورة بلادهم وتخبّط سياساتها. وأنّهم يعيشون حالة افتقاد للوزن لأنّهم ولأوّل مرّة في تاريخهم لا يقودون العالم، الذي أضحى يتشكّل ويدار من خارج بلادهم وبيد أجانب ليسوا منهم. ويرى زكريا أنّ تأثير التّشوّه الذي علق بصورة أمريكا عالميّا وتداعياته لم يقتصر فقط على الأمريكيّين وحدهم وإنّما امتدّ ليطال حلفاء واشنطن وأصدقاءها، الذين تملّكهم شعور بالحرج والضّيق بعد أن غشيهم نصيبهم من تبعات ذلك التّشوّه الذي أضرّ بسمعة حليفهم وصديقهم الأمريكي[13].

وكانت بوادر هذا الإخفاق قد حاصرت تلك المساعي الأمريكيّة في نهاية عام 2007 بعد تنحّي "كارن هيوز" مساعدة وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، والمكلّفة بتحسين صورة أمريكا عالميّا. وكان قد سبقها إلى ذلك كلّ من المخطّط الاستراتيجي للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة "كارل روف"، وكبير المستشارين في البيت الأبيض "دان بارتليت"، اللّذين كانا يشكّلان مع "هيوز" ثالوثا كانت له بصماته على سياسات "بوش" الابن الخارجيّة. وقد برّرت "هيوز" فشلها في أداء مهمّتها، بأنّ تحسين صورة الولايات المتّحدة في العالم يحتاج إلى جيل كامل[14].

المبحث الخامس: تراجع الرّيادة العلميّة

شرع مراقبون أمريكيّون مؤخّرا يدقّون ناقوس الخطر لأنّ مركز الرّيادة الذي احتلّته الولايات المتّحدة طويلاً في العلم والتّكنولوجيا، والذي ساهم في تبوّئها عرش النّظام العالمي، قد غدا في سبيله إلى الإفلات من يدها. فقد ظهرت مؤخّراً مجموعة من التّقارير والدّراسات الأمريكيّة والدّوليّة، إضافة إلى تصريحات لمسؤولين أمريكيّين، تتحدّث عن

مؤشّرات تدلّ على أنّ أمريكا باتت تعاني خطراً مردّه ظاهرة "التّخلّف" التّكنولوجي، مقارنة بمنافسيها، وأنّها في حاجة إلى إصلاح تربوي في مناهج العلوم والرّياضيّات في مختلف المراحل الدّراسيّة. وقد تمثّلت أبرز مؤشّرات تراجع الرّيادة العلميّة الأمريكيّة في تدهور النّظام التّعليمي الأمريكي نفسه، والذي يقول عنه الخبراء إنّه في خطر حقيقي، فقد احتلّت أمريكا المرتبة السّابعة عشرة بين الدّول الصّناعيّة الكبرى من حيث الإنفاق على التّعليم، بالإضافة إلى مشاكلَ أخرى لا تقلّ خطورة، مثل انتشار العنف والمخدّرات في المدارس، كما تراجع مستوى تحصيل الطّلاّب في الرّياضيّات والعلوم الطّبيعيّة إلى مراحلَ متأخّرة، واحتلّت الولايات المتّحدة المرتبة الأخيرة بين الدّول الصّناعيّة من حيث الاستثمار الفاعل في التّعليم. وفي تقرير صدر عنه أخيراً، يعترف وزير التّعليم الأمريكي "رود بييج" بأنّ المدارس الأمريكيّة "متأخّرة في استخدام التّكنولوجيا الرّقميّة". حسب تقرير التّنمية البشريّة في العالم، الصّادر عن الأمم المتّحدة سنة 1992، شهدت الولايات المتّحدة تراجعا ملحوظا في جانب التّعليم والبحث العلمي، أمام دول كالسّويد وكندا واليابان[15].

المبحث السّادس: ارتباك اقتصادي

بينما كانت الرّكيزة الاقتصاديّة تمثّل أحد أهمّ ركائز المشروع الإمبراطوري الأمريكي وأبرزها، أحاطت بها خلال العقدين الماضيين مشاكل عديدة، كان من أشدّها وطأة تفاقم الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل ملحوظ جرّاء خوض الحروب والتّدخّلات الخارجيّة على نحو أثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي، حيث يشار إلى أنّ حربي العراق وأفغانستان كلّفتا دافع الضّرائب الأمريكي ما يربو على تريليون دولار منذ عام 2001 وحتّى فبراير 2010 حسب جهاز الأبحاث التّابع للكونغرس ووفقا لمشروع الأولويّات القوميّة وهو مركز غير حزبي لأبحاث الميزانيّة. كما، طلب "أوباما" زيادة في نفقات الحربين في العراق وأفغانستان هذا العام خلال إعلانه عن الموازنة الجديدة لعام 2010-2011 التي تتضمّن زيادة بنسبة 2% في نفقات الدّفاع التي تصل في مجموعها إلى أكثر من 700 مليار

دولار. وطلب "أوباما" من الكونغرس الموافقة على زيادة بمقدار 33 مليار دولار إضافيّة للعام المالي الحالي 2009 - 2010 الذي ينتهي مع نهاية سبتمبر/أيلول القادم. ويضاف المبلغ إلى 130 مليار دولار كان الكونغرس قد صادق عليها ضمن الموازنة الحاليّة. كما طلب "أوباما" في الموازنة الجديدة مبلغ 159.3 مليار دولار للحربين في أفغانستان والعراق في العام المالي الذي سيبدأ في أكتوبر/تشرين الثّاني القادم [16] 2010.

وفي إشارة منه للأزمات التي تحاصر الاقتصاد الأمريكي، أعلن "لاري سامرز" المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض في كلمة ألقاها في مؤتمر دافوس الاقتصادي السّنوي في سويسرا في يناير 2010، إنّ الوضع الرّاهن للاقتصاد الأمريكي لا يبعث على الرّضا، خصوصا بعد أن وقع بين نهايةعاميْ 2007 و2009 بين براثن أسوإ ركود منذ الحرب العالميّة الثّانية

ولا يزال قائما، كما لا تزال هناك مشكلات ضخمة تتعلّق بالبطالة، وتراجع نموّ مداخيل الطّبقة المتوسّطة، فلا تزال البطالة تقف عند 10%. كذلك، أغلقت السّلطات الماليّة الأمريكيّة عددا من المصارف المنهارة وصلت منذ بداية عام 2010 إلى 14 بنكا جرّاء الأزمة الاقتصاديّة. ولا تتوقّع السّلطات الماليّة أن تتراجع وتيرة الانهيارات في القطاع المصرفي خلال عام 2010، إذ يتوقّع أن ترتفع تكلفة انهيارات البنوك الأمريكيّة بين 2009 و2013 إلى 100 مليار دولار. وفي ذات السّياق، رجّح مكتب الموازنة في الكونغرس الأمريكي أن يبلغ عجز الموازنة الاتّحاديّة 1.35 تريليون دولار في ختام العام المالي الجاري يوم 30 سبتمبر/أيلول 2010، وفيما يعادل 9.9% من النّاتج المحلّي الإجمالي، يعتبر هذا الرّقم أكبر عجز أمريكي كنسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي منذ عام 1945.
وفي حين أبدت "كريستينا رومر"، رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديّين لـ "أوباما" تفاؤلها بشأن الإصلاحات الاقتصاديّة التي تعمل الإدارة الحاليّة على تمريرها، أكّد "سامرز" أنّ نتائجها الإيجابيّة التي تحقّقت إنّما هي مرحليّة ولن تدوم للأبد، وأقصى ما يمكنها بلوغه هو أن تحمي جيلا أمريكيّا واحدا من تجاوزات المصارف [17].

وبخلاف الإمبراطوريّة البريطانيّة مثلا في القرن التّاسع عشر، وهي التي كانت في حينها الأكثر تصديرا لرأس المال حتى إلى أمريكا ذاتها، تبدو الولايات المتّحدة حالياً أكبر مستورد لرأس المال، وبالتّالي أكبر دولة مدينة في التّاريخ، ما يعني عمليّا أنّ المغامرات العسكريّة الأمريكيّة حول العالم يتمّ تمويلها بأموال مقترضة من الآخرين، ومعظمها للمفارقة مقترض من الصّين التي تضعها أمريكا في مرتبة المنافسين والخصوم المحتملين. وحسب دراسة أمريكيّة، فإنّ الولايات المتّحدة الآن لم تعد قادرة على أن تعيش على نشاطها الاقتصادي الخاصّ، فحتّى تحافظ على مستواها الحالي من الاستهلاك تتلقّى دعماً خارجياً يصل إلى 1400 مليون دولار يوميّا، في شكل مشتريات أجنبيّة لسندات الخزينة الأمريكيّة، وللصّين منها أيضا نصيب متزايد. وإذا استمرّ الوضع على هذا النّحو فإنّ أمريكا هي التي ستعتمد على العالم بأكثر من العكس وهو نذير سيّء لمستقبل مكانة الولايات المتّحدة العالميّة، لاسيّما وأنّ صاحب هذا التّشخيص ليس أقلّ من المحلّل الفرنسي "إيمانويل تود" الذي كان قد تنبّأ في سنة 1975 بالانهيار الذي كان يسير الاتّحاد السوفياتي في طريقه إليه[18].

المبحث السّابع: إدارة بوش والهيمنة غير الرّشيدة

ثمّة مقولة شهيرة لزعيم الحرب المغولي الشّهير "جنكيز خان" مفادها أنّه بإمكانك احتلال العالم من على ظهر جواد ولكنّك لا تستطيع حكم هذا العالم من على ظهر ذلك الجواد. يفهم من ذلك أنّه إذا كانت هناك شروط وأسس صارمة لحيازة دولة ما للهيمنة، فإنّ هناك متطلّبات لا تقلّ عنها صرامة للإبقاء على تلك الهيمنة. فلربّما تقضي دواعي الإبقاء على الهيمنة وإطالة أمدها، أن يحسن صاحبها توظيفها وأن يتحرّى السّبل الكفيلة بترسيخ دعائمها ويتلافى العوامل التي تهدّد استمرارها. وبالنّظر إلى الحالة الأمريكيّة، يلاحظ المراقب أنّ شعور الإدارات الأمريكيّة الأخيرة بالزّهو جرّاء غياب القوى

المنافسة على قمّة النّظام الدّولي وانفراد الولايات المتّحدة بتلك القمّة منذ مطلع العقد الماضي، قد أضفى على تعاطي الأمريكيّين مع هيمنتهم على العالم مسحة من الصّلف والغطرسة التي كان من شأنها إثارة حفيظة العالم من حولهم فقد صار يسخط على تلك الهيمنة ويئنّ من وطأتها بل ويتحيّن الفرص للتّمرّد عليها والعمل على تقويضها.

فواشنطن تتبنّى كلّ السّبل والآليّات القسريّة والتّعسفيّة، التي تتصدّرها القوّة العسكريّة وتسرف في استخدامها بغية إرهاب العالم وإخضاعه لسطوتها، ومع تعاظم كلفة تلك السّياسة المتغطرسة، تجنح الولايات المتّحدة نحو حشد الدّعم والمساندة من باقي القوى الدّوليّة قدر الإمكان، فهي لا تريد تحمّل كلفة بلوغ تلك الهيمنة وحدها على أيّ صعيد وإنّما تحرص على أن تشاطرها دول العالم الصّديقة في تلك التّكلفة من خلال تقديم كلّ دعم بمقدورها تقديمه في هذا الخصوص، لكن واشنطن في ذات الوقت تأبى أن يحصل أي من أولئك الشّركاء على أيّ قدر من عوائد تلك الهيمنة، التي تصرّ على أن تحتكر وحدها جني ثمارها بغير منازع أو شريك، وكأنه يتعيّن على العالم تقديم فروض الولاء والطّاعة للزّعيم الأمريكي دونما انتظار لأيّ مقابل[19].

وثمّة من يذهب إلى أنّ الولايات المتّحدة سائرة لا محالة نحو التّفكّك والتّحلّل على غرار ما حدث للاتّحاد السّوفياتي السّابق نتيجة لوجود تفاوت وخلل بين القوّة الاقتصاديّة ونظيرتها العسكريّة في هذا البلد[20]، ذلك أنّ مصيرها يتّجه ذات الوجهة والمآل الذي آلت إليه الإمبراطوريّة البريطانيّة الكبرى المنهارة - التي لم تكن تغرب عنها الشّمس - إذ لم تستطع المحافظة على تفوّقها العسكري وهيمنتها الاقتصاديّة في مواجهة تصاعد القوى الأوروبيّة وتنامي المدّ الاستقلالي في مستعمراتها[21].

فلقد بدأ القطب الأمريكي يعاني من نقاط ضعف عديدة داخليّا وخارجيا، وذلك بسبب توظيف الولايات المتّحدة الخاطىء وغير السويّ لتلك الهيمنة. فداخليّا، أشار بعض المراقبين إلى أنّ المجتمع الأمريكي يحمل في جنباته مجموعة من عوامل التّراجع والانهيار، كتلك المرتبطة بتنامي العنف والإجرام داخل هذا البلد، وتزايد الحركات

والجماعات التي تتبنّى هذا العنف الموجّه ضدّ النّظام الفيدرالي أو ضدّ المجتمع برمّته. كما أنّ النّموذج الدّيموقراطي لهذا البلد، لم يعد ذلك النّموذج العالمي النّاجح والرّائد، فيما وصل التّضييق على الحقوق والحرّيّات أوجَه في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

أمّا على الصّعيد الخارجي، فقد أدّى استعداء الولايات المتّحدة للعالم من خلال تحرّكاتها الأحاديّة وعدم اكتراثها برؤى الآخرين وافترائها على مصالح الدّول الأخرى، بالتّزامن مع التّراجع الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي، إلى تمهيد السّبيل أمام التّعدّديّة القطبيّة وإفساح المجال أمام صعود قوى عالميّة تتطلّع إلى مشاطرة واشنطن إدارة العالم بشكل أو بآخر. حيث نجد اليابان تسعى سعيا حثيثا نحو تأكيد حضورها المؤثّر في السّاحة الدّوليّة، فها هي تضاعف من حجم مساعداتها الخارجيّة حتّى صارت أكبر مقدّم لتلك المساعدات على مستوى العالم، إذ تمنح ما يتجاوز العشرين مليار دولار سنويّا، في الوقت الذي لا يكاد إجمالي المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة يقارب العشرة مليارات سنويّا. كذلك، أصبحت اليابان أكثر اهتماما بالشّؤون الدّوليّة وباتت تشارك أحيانا ضمن عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السّلام. وإضافة إلى ذلك، امتدّ الجدل الاستراتيجي الدّاخلي في اليابان ليطال قضايا حسّاسة لم تكن تناقش من قبل في العلن كقضيّة الوجود العسكري الأمريكي في أراضيها، والمظلّة النّوويّة الأمريكيّة، كما علا صوت المداولات بشأن تطوير ترسانة يابانيّة من الأسلحة الاستراتيجيّة وأسلحة الدّمار الشّامل. بل إنّ أصواتا رسميّة وشعبيّة يابانيّة بدأت تطالب بترجمة الثّقل الاقتصادي والمالي لليابان إلى نفوذ سياسي دولي ودور مؤثّر في السّاحة العالميّة يتناسب وذلك الثّقل.

على صعيد موازٍ، بدت روسيا في ظلّ وجود "فلاديمير بوتين" على رأس السّلطة، رئيسا للدّولة كان أو رئيس حكومة، أكثر نزوعا نحو استعادة نفوذها الدّولي ومكانتها العالميّة على قمّة النّظام الدّولي. وما من شكّ في أنّ نجاح سياسات بوتين في السّنوات السّبع الماضية في العبور بالبلاد من النّفق الاقتصادي المظلم الذي كانت سجينته، من شأنه أن يزيد من ثقة الرّوس في أنفسهم ويشجّعهم على مواصلة المسيرة والسّير على

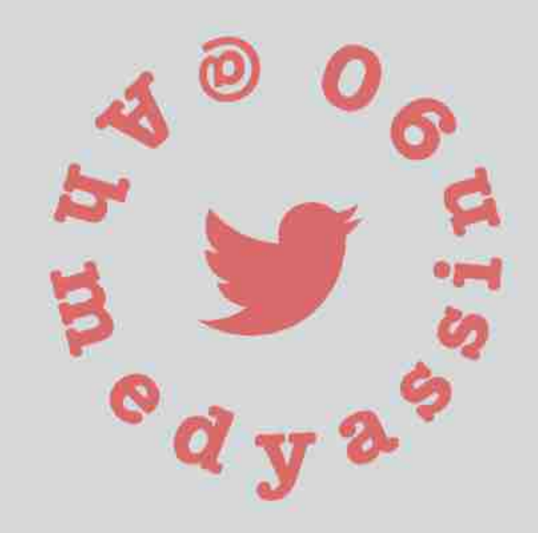
خطى "بوتين"، خصوصا في ظلّ الصّفعات الاستراتيجيّة التي لا تتورّع واشنطن عن توجيهها إليهم بغية النّيل من هيبتهم وتقويض عزيمتهم[22].

وبدوره، يشهد الاتّحاد الأوروبي تطوّرا كبيرا على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي. ومن شأن أجواء عدم الثّقة التي باتت تُلقي بظلالها على علاقاته الاستراتيجيّة مع الولايات المتّحدة خلال السّنوات القليلة الماضية جرّاء إصرار إدارة "بوش" على تجاهل مصالح الشّريك الأوروبي ورؤاه في مناسبات دوليّة عديدة، أن تستحثّ الفاعلين الأوروبيّين على البحث عن معين استراتيجي موازٍ إلى جانب ذلك القائم على التّحالف الأوروأطلنطي مع واشنطن، وهو المعين الذي غالبا ما سيكون أوروبيّا، وإن تطلّب مزيدا من الوقت وقدرا أكبر من التّوافق بين الشّركاء الأوروبيّين حول مسائل استراتيجيّة هامّة. فأوروبا التي لم تعد في حاجة ملحّة إلى الغطاء النّووي الأمريكي بعد زوال الخطر الشّيوعي ونهاية الحرب الباردة، تسعى بجدّيّة للبحث عن إطار أمني أوروبي مستقلّ عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن على شؤونه الولايات المتّحدة، وهي الجهود التي تجري في إطار منظّمة الأمن والتّعاون الأوروبي، وبخاصّة بعد صدور ميثاق باريس في نوفمبر من عام 1990 وما تلاه من إنشاء قوّة التّدخّل السّريع عام 2000 ومركز الأقمار الاصطناعيّة في إسبانيا، بعد أن انتقل الخوف في أوساط العديد من أعضائه من الخطر الشّيوعي إلى الخطر الأمريكي ذاته، ولذلك فالدّول الأوروبيّة الأعضاء في الحلف أصبحت تتعامل مع الهيمنة الأمريكية على هذا الحلف بنوع من الحذر مخافة أن تزجّ به وبدول أوروبا في مستنقعات ومشاكلَ لا مَخرجَ لها وتفرز انعكاسات سلبيّة على علاقاتها مع محيطها الدّولي، وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال إعداد الولايات المتّحدة المناخ الدّولي لشنّ العدوان على العراق، عندما وقفت هذه الدّول سدّا منيعا للحيلولة دون توريط الحلف في خدمة أغراض مصلحيّة أمريكيّة لا تتّفق وقواعد الشّرعيّة الدّوليّة[23].

أمّا الصّين، فيشي ما تشهده من نموّ اقتصادي ملفت، وتطوّر تكنولوجي باهر،

وتعاظم مقلق في القوّة العسكريّة، بأنّ مرحلة الفوضى التي تجتازها الصّين حاليّا، سيتمخّض عنها حتما مولد قطب عالمي جديد، فهذه الدّولة لاشكّ أنّها لا تريد المجازفة حاليّا بالدّخول في منافسة استراتيجيّة وسياسيّة مع الولايات المتّحدة قد تكلّفها الكثير وتستنزف قدراتها، مستفيدة في ذلك من التّجربة السّوفياتيّة في هذا الشّأن، ولذلك فهي تفضّل المهادنة والمرونة والاتّزان في هذه الفترة بالذّات على الأقلّ[24].

هذا فضلا عن تخلّي واشنطن عن الموضوعيّة في إدارة التّفاعلات والملفّات الدّوليّة المهمّة كانتشار أسلحة الدّمار الشّامل، المناخ، والصّراع العربي الإسرائيلي، والتي لا تتورّع عن تغليب مصالحها الشّخصيّة ومصالح حلفائها على الشّرعية الدّوليّة[25]، الأمر الذي أوجد خللا هيكليّا في بنية النّظام العالمي وفي الهيمنة الأمريكيّة ذاتها، لاسيّما وأنّ واشنطن قد بدت أمام الأعداء والأصدقاء بل وحتّى أمام الرأي العامّ الأمريكي كمن انتزع سلطة أو أتيحت له لكنّه أساء استخدامها فانقلبت وبالاً عليه بعد أن أثارت ضدّه سخط الجميع وجعلتهم غير متقبّلين لسلطته عليهم، بل وحضّهم على التّمرّد والانقلاب عليه لينزعوا عنه تلك السّلطة[26].


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
تجديد الهيمنة الأمريكيّة

رغم سيل الطّروحات والتوقّعات التي آثرت الادّعاء ببدء أفول الهيمنة الأمريكيّة على العالم، لاحت في أفق الفكر الاستراتيجي العالمي تصوّرات مضادّة ذهبت إلى استبعاد مثل ذلك الأفول على الأقلّ في الأمد المنظور، مستندة في طرحها هذا على اعتبارات ماديّة عديدة إلى جانب معيار آخر في غاية الأهميّة وهو ذلك المتمثّل في "استراتيجيّة النّقد الذّاتي والمراجعة" التي تتبنّاها الولايات المتّحدة وتجنّد لها مراكز البحث والتّفكير وصنع القرار من أجل تصحيح المسيرة.

وانطلاقا من هذا التّوجّه، الذي ربّما يميّزها عن كثيرمن القوى الدّوليّة الكبرى أو حتّى الدّول العاديّة، عمدت الولايات المتّحدة إلى ترميم بنيان هيمنتها على العالم من خلال الشّروع في عمليّة نقاش استراتيجي ومصارحة لا تخلو من مراجعة لركائز تلك الهيمنة ومحاورها وأغراضها، وقد شاركت في هذا النّقاش نخبة من ألمع العقول الأمريكيّة وأبرعها في شتّى المجالات، وطرحوا خلاله عدّة خطوات لبلوغ تلك الغاية، كان من أبرزها:

المبحث الأوّل: ترشيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي

إذا كانت دوائر صنع القرار الأمريكيّة ومراكز التّفكير التّابعة لها أوالمرتبطة بها قد عمدت إلى تحرّي كافّة السّبل الكفيلة بإنعاش الهيمنة الأمريكيّة والعمل على إطالة مداها الزمني، فإنّ أوّل ما فكّرت فيه تلك الجهات توخّيا لذلك المقصد، كان إعادة النّظر في الاستراتيجيّات الأمنيّة والعقائد العسكريّة للولايات المتّحدة، سواء تلك التي لا تزال قائمة منذ الحرب الباردة أو التي تدشّنت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي غلب عليها الطابع الانتقامي وخيّمت عليها نزعة الغطرسة والاستخدام المفرط وغير

المبرّر أحيانا للقوّة العسكريّة[27].

وبعد جهد جهيد من البحث والتّفكير والمراجعة، الذي شاركت فيه بدرجات مختلفة وطبقا لطبيعة كلّ جزء فيها وزارة الخارجية، الكونغرس وأجهزة المخابرات والوكالات الأمريكيّة الأخرى، وكذلك بعض الدّول التي توجد على أراضيها قوّات أمريكيّة، فجلّ خلاصات الدّراسات الاستراتيجيّة التي تمخّضت عنها تلك الملحمة الفكريّة والنّقديّة التي أعقبت أحداث ما بعد 11 سبتمبر 2001، قد أدارت دفّة الاهتمام الأمريكي إلى أهداف استراتيجيّة جديدة مغايرة لاستراتيجيّة الانغماس الهائل في بناء التفوّق العسكري الأمريكي الكاسح وتكريسه كآليّة محوريّة لتعزيز الهيمنة على العالم. وبدلا من التّركيز التاريخي على ما يطلق عليه "السّلام الأمريكي" Pax Americana، وهو السّلام الذي يتوفّر بتفوّق عسكري أمريكي لا تضاهيه أيّة قوّة عسكريّة أخرى بما يساعد على تحقيق الهيمنة المطلقة للولايات المتّحدة، حدث تغيّر في التّوجّه الاستراتيجي الأمريكي الأساسي، وأصبح التّخطيط الاستراتيجي يركّز على التحوّل العسكري الأمريكي Military Transformation بما يسمح بالحفاظ على هامش مقبول من التّفوّق العسكري. كذلك، تتضمّن مبادئ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد ما يعكس تغيّر وجهة الاهتمامات الاستراتيجيّة الأمريكيّة في القرن الجديد، بالإضافة إلى تغيير ملموس في سلوكيّات الولايات المتّحدة العسكريّة تجاه حلفائها وأعدائها في آن، حيث تميل إلى ترشيد وتقنين عمليّات اللّجوء لاستخدام القوّة أو فرض العقوبات على الدّول، التي تعتبرها واشنطن مناهضة لها، فيما تعْمد إلى دعم علاقات التّحالف الاستراتيجيّة مع أعداد متزايدة من الدّول الكبرى والقوى الفاعلة حول العالم بدلا من استفزازها واستعدائها من خلال الحرص الأمريكي على الهيمنة والانفراد بقيادة العالم والسّيطرة على مقدراته[28].

وتهدف تلك المراجعة الاستراتيجيّة أيضا إلى تقليص نزعة الانفراد الأمريكي بإدارة التّفاعلات العالميّة، حيث ظهر اتّجاه استراتيجي جديد ينحو باتّجاه إشراك القوى العالميّة

الكبرى مع الولايات المتّحدة في إدارة العالم وتقاسم الأعباء والمكاسب مع تلك القوى وفقا لحسابات واتّفاقات محدّدة. وتأسيسا على ذلك، برزت أهميّة التّوجّه الأمريكي الجديد باتّجاه إعادة توثيق الصّلات الأمريكيّة مع الأصدقاء إلى جانب البحث عن حلفاء جدد حول العالم. فتاريخيّا، لم تشارك الولايات المتّحدة بمفردها في أيّ من النّزاعات العسكريّة الكبيرة منذ بدايات القرن العشرين وحتّى الآن، فالحرب العالميّة الأولى والثّانية، والحرب الكوريّة والحرب الباردة، وحروب الخليج وصولا إلى الحرب على الإرهاب، لعب حلفاء الولايات المتّحدة أدوارا مهمّة في هذه الحروب. وحديثا وبعد 11 سبتمبر عقدت الولايات المتّحدة تحالفات تكتيكيّة عسكريّة واستخباراتيّة مع دول لم يكن يتخيّل صانع القرار الأمريكي عقد تحالف معها قبل 11 سبتمبر، ومنها على سبيل المثال دول شيوعيّة سابقة ودول تحكمها نظم ديكتاتوريّة تخالف مبادئها كلّ ما تفعله الولايات المتّحدة وتنادي به. وترى واشنطن في حلفائها خير معين على تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة بصور مختلفة تتمثّل في:

- الاستعانة بقوّات مسلّحة من هذه الدّول عند الحاجة.
- توفير شرعيّة دوليّة للولايات المتّحدة عند الحاجة إليها.
- الحصول على تسهيلات عسكريّة في أقاليم الدّول الحلفاء.
- مشاركة المعلومات الاستخباراتيّة المفيدة للطّرفيْن.
- المشاركة في التّكلفة الماليّة للنّزاعات العسكريّة.
- منع قيام تحالف بين هذه الدّول ومنافسين للولايات المتّحدة في المستقبل.

هذا، علاوة على إعادة النّظر في العقيدة العسكريّة الأمريكيّة وأسلوب إدارة القوّات المسلّحة، بحيث تستند إلى توزيع أفضل للقدرات العسكريّة الأمريكيّة للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية 1945، وفي هذا الإطار، يتّفق خبراء الاستراتيجيّة العسكريّة على عدم وجود حاجة إلى وجود قوّات أمريكيّة في كلّ أرجاء العالم، ويمكن استبدال ذلك بتوفير قدرات نقل سريعة للقوّات في أوقات الأزمات المفاجئة، فلم يعد من الضّروري مثلا الاحتفاظ بما يقرب من 70 ألف جندي في ألمانيا.

وفي إطار عمليّات المراجعة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، وعلى المستوى العملي،

جاءت مصادقة الرّئيس الأمريكي السّابق "جورج بوش" على وثيقة "مراجعة الموقف العالمي لوزارة الدّفاع"، وذلك نتيجة تغيّر بيئة عمل القوّات المسلّحة الأمريكيّة في القرن الحادي والعشرين. كذلك، كان حدوث تغيّر في التّحدّيات والتّهديدات الأمنيّة التي يمكن أن تواجهها الولايات المتّحدة مستقبلا من بين الدّوافع القويّة لتغيير العقيدة العسكريّة الأمريكيّة بعد الحادي عشر من سبتمبر. فمنذ تأسيس وزارة الدّفاع الأمريكية عام 1947، كان كلّ التّفكير الاستراتيجي الأمريكي يتعلّق بكيفيّة الاستعداد لحرب ضدّ قوى كبرى، لكن أحداث 11 سبتمبر قلبت كلّ التّوقّعات بشأن حروب المستقبل، ومن هنا ساهمت منظّمة القاعدة في تأكيد قناعة أنّ الولايات المتّحدة لن تتورّط في حروب تقليديّة ضدّ دول في المستقبل المنظور. وتاريخيّا تأسّس الجيش الأمريكي وتدرّب لكي يقاتل جيوشا أخرى منافسة له، أمّا الآن فقد تغيّرت التّهديدات الّتي تواجه الولايات المتّحدة، وأصبحت تهديدات اليوم من النّوع الذي لا يمكن توقّعه كما كان في عهد الحرب الباردة التي مثّلت حجر الأساس للعقيدة الاستراتيجيّة الأمريكيّة طيلة ما يقرب من 60 عاما. وصاحب تغيّر التّهديدات تغيّر بيئة العلاقات الدوليّة حيث صارت وحدات أخرى غير الدّول تمثّل تهديدا للأمن العالمي والأمن الأمريكي في نفس الوقت. وقد ساهم تنظيم كالقاعدة بدرجة كبيرة في هذا التّغيّر بعدما قام بهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتّحدة، إضافة لتبنّيه القيام بهجمات عديدة في دول أوروبيّة وآسيويّة وأفريقيّة. ولقد تطلّب عدم توقّع مصادر التّهديدات وإمكانيّة تبلورها في هجوم ينظّمه عدد قليل من الأشخاص تطلّب إعادة النّظر في العقيدة العسكريّة الأمريكيّة لتحدّد كيف لها أن تتعامل مع أخطار لا يمكن التّنبّؤ بها[29].

وعلاوة على ما سبق، تعالت أصوات أمريكيّة مسؤولة مطالبة بضرورة إنهاء عسكرة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، حيث حذّر رئيس أركان الجيوش الأمريكيّة الأميرال "مايكل مولن" ممّا أسماه "العسكرة المتزايدة" لسياسة واشنطن الخارجيّة، مقترحاً إيجاد مقاربة مدنيّة للمشاكل الدّوليّة. وقال "مولن" في كلمة ألقاها أمام مركز "نيكسون سنتر" للبحوث

إبّان شهر يناير 2009: "يجب أن نُظهر مزيداً من الإرادة لكسر هذه الحلقة، والاعتراف بأنّ القوّات المسلّحة لا تشكّل بالضّرورة الخيار الأفضل للإدارة".

المبحث الثّاني: إعادة الاعتبار للقوّة النّاعمة

على غرار ما شهدته الأوساط السّياسيّة والدّوائر الاستراتيجيّة في الولايات المتّحدة من جدل حامي الوطيس بشأن أهميّة القوّة العسكريّة بالنّسبة إلى السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وسياسة التّدخّل العسكري الخارجي عقب الهزيمة المؤلمة في فييتنام قبل ما يناهز ثلاثة عقود، اجتاحت تلك الدّوائر والأوساط موجة مشابهة من الجدل حول ذات الأمر على خلفيّة الفشل الأمريكي المدوّي في أفغانستان ومن بعدها العراق. فبعد أن بدا جليّا للأمريكيّين فشل قوّتهم العسكريّة المتفوّقة في تحقيق أهداف سياستهم الخارجيّة وحسم الصّراعات المستمرّة التي تخوضها بلادهم، بدؤوا يفكّرون في وسائلَ أخرى موازية أكثر فعاليّة وأقلّ كلفة تساعدهم على تجنّب المزيد من الفشل وتعينهم على بلوغ أهدافهم وتنفيذ استراتيجيّاتهم الخارجيّة مع تحسين صورة بلادهم حول العالم في الوقت ذاته[30].

وقد كان من بين الخيارات والبدائل التي طرحها المنظّرون الأمريكيّون على إدارة بوش للتّخفيف من غلواء البطش العسكري الفاشل في تحقيق أهداف السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، والذي أضرّ بسمعة الولايات المتّحدة ومكانتها عالميّا، ما طرحه المفكّر الاستراتيجي الأمريكي "جوزيف ناي" من نظريّة "القوّة النّاعمة أو المرنة"، التي يعرّفها "ناي" بأنّها قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة، بدلا من الإجبار، وتتمثّل في الثّقافة، القيم السّياسيّة البرّاقة، والسّياسات الخارجيّة القائمة على الحوار والتّعاون والاعتماد المتبادل. ويعتبر "ناي" هذه الأشياء الجاذبة هي الوسائل الحقيقيّة لتحقيق النّجاح في السّياسة العالميّة.

وينصح "ناي" الإدارة الأمريكيّة بمضاعفة جهودها فيما يخصّ الدّبلوماسيّة الشّعبيّة؛ فكما سعت الولايات المتّحدة للوصول إلى أكبر قوّة صلبة، فهي مطالبة الآن

ببذل كلّ ما في وسعها للوصول إلى أكبر قوّة مرنة في المستقبل[31]. كما أنّ استراتيجيّة الرّئيس "بوش" الابن خالفت نصيحة الرّئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" التي تقول: "يجب التّحدّث بمرونة في وقت الإمساك بالعصا الكبيرة". فقد تحدّى "بوش" - برعونته السّياسيّة- ذلك التّقليد السّياسي الأمريكي الذي كان سائدا بعد الحرب العالميّة الثّانية، حينما كانت استراتيجيّة "الاحتواء" تقوم على مزيج متكامل يجمع بين القوّتين الصّلبة والمرنة فيما يُعرف "بالقوّة الذّكيّة"؛ الأمر الذي أدّى إلى إنهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتّحدة بأقلّ خسائر ممكنة في الأرواح والممتلكات[32]. ويرى "ناي" أنّه إذا أرادت أمريكا أن تنتصر في الحرب ضدّ "الإرهاب" وتصحّح من صورتها أمام العالم وتستعيد مكانتها وهيبتها بين الأمم، فيتعيّن على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوّة العاتية والقوّة النّاعمة فيما يمكن أن نسمّيَه بِـ "القوّة الذّكيّة"[33].

بعد الفشل الأمريكي في حروب أفغانستان والعراق وباكستان، بدا لحكماء الإدارة الأمريكيّة أنّ القوّة النّاعمة هي الأخطر والأمضى تأثيرا، لاسيّما بعد أن تأكّد أنّ القوّة العسكريّة تستفزّ عناصر المقاومة عند الشّعوب مثلما تجلّى في العراق وأفغانستان، فقد حضرت الولايات المتّحدة بالقوّة العسكريّة لذلك استفزّت جهاز المناعة لدى الأفغان والعراقيّين فكانت هذه المقاومة الجبّارة التي وحّلت وجه أمريكا وجعلتها تغوص في مستنقعين لا أمل في الخروج منهما بسلام. لذلك عمدت إلى استخدام القوّة النّاعمة محاولة ترميم عجز القوّة الخشنة وفشلها. فسعت في أفغانستان إلى تغريب هذا البلد وأمركته ونشر العلمانيّة في ربوعه بذريعة تحديثه وتخليصه من براثن الإرهاب والتّطرّف والقوى الظّلاميّة التي ألقت به في نفق مظلم من التّخلّف والفقر والتّسلّط وقمع المرأة. وفي العراق، عمد الأمريكيّون إلى استخدام القوّة النّاعمة أيضا، ممثّلة في إنشاء منظّمات مجتمع مدني وتمكين النّساء على الطريقة الغربيّة وإقامة دورات تأهيليّة لهنّ في البحر الميّت. هذا إلى جانب تطبيق برنامج "وايرد إنترناشيونال" الذي ابتكره في عام 1997 البروفيسور "غاري سيلنو" أستاذ علم الاتّصالات في جامعة الولاية في مدينة

سان فرانسيسكو، وهذا البرنامج يختصّ في تنمية مهارات الأطبّاء العراقيّين عبر إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات ومكتبات وربط مراكزَ كثيرة في العالم عبر شبكة الانترنت، وقد أنشأ البروفيسور "سيلنو" مراكزَ للمعلومات الطبّيّة في 97 دولة نامية موزّعة على أربع قارّات، منها 39 مركزا في العراق وحده. ويهدف هذا البرنامج، حسبما أكّد "سيلنو" في كلمته خلال حفل غداء أقيم تحت رعاية رابطة أعضاء السّلك الدّبلوماسي والقنصلي المتقاعدين يوم 28 فبراير2007، إلى تسخير ما وصفه بـ "القوّة النّاعمة" لتكنولوجيا المعلومات الأمريكيّة بغية المساعدة في تغيير العالم نحو الأفضل بدلا من القوّة العسكريّة.

وهذا البرنامج يعدّ استكمالا لمسيرة أمريكيّة وغربيّة للسّيطرة على العالم الثّالث من خلال القوّة النّاعمة، فمنذ البدء كانت العربة الإمبرياليّة ترويكا يجرّها الطّبيب والمبشّر والعسكري، ونتج عن هذه الثّلاثيّة ثلاثيّة إمبرياليّة أخرى هي المدرسة أو الكنيسة وهما شيء واحد، والمستشفى والقاعدة العسكريّة. وكان التّناغم بين عمل هذا الثّلاثي قائماً طوال تجربة غزو العالم

واستعماره، فمرّة يبدأ الأمر بتقديم الطّبيب والمستشفى، وفي مكان آخر تقديم المبشّر ومدرسته أو كنيسته، وفي حالات أخرى يأتي العسكري أولاً فتحلّ القاعدة العسكريّة، وفي أحيان كثيرة كان الطبيب نفسه هو المبشّر الدّيني، فاندمجت المدرسة أو الكنيسة مع المستشفى. وفي مرّات أخرى كان الطّبيب ضابطاً عسكرياً وهو ما وضح جليّا في المشاهد الدّعائيّة التي بثّتها القنوات الأمريكيّة عند دخول قوّاتها الغازية الأراضي العراقيّة فشاهدنا أفلاماً عن الطّبيب العسكري الذي يرتجل مستوصفاً ميدانياً ليعالج أطفال القرية العراقيّين... وفي كلّ الحالات تبقى التّرويكا قائمة. العسكري يسمّى القوّة الخشنة والمبشّر والطّبيب يسمّيان القوّة النّاعمة[34].

كذلك، يرى مروّجو نظريّة القوّة النّاعمة أنّ تلك القوّة ستكون الأكثر فاعليّة والأمضى أثرا في محاربة ما يسمّى غربيّا بـ "الإرهاب الإسلامي" حيث يعتبر الغرب أنّ الحرب

ضدّ "الإرهاب" ليست صداماً بين الحضارات - الإسلام في مواجهة الغرب - بل يعتبرونها حرباً أهليّة داخل الحضارة الإسلاميّة بين المتطرّفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم وبين الأغلبيّة من المعتدلين الذين يبتغون توفير فرص العمل، التّعليم، الرّعاية الصّحيّة، والحداثة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النّصر لأمريكا ما لم يُهزم المتشدّدون الوهابيّون على أيدي المعتدلين، الذين يجب أن تدعمهم واشنطن بالمال والسّلاح ومن خلال القوّة النّاعمة. فإذا كانت قوّة أمريكا النّاعمة لن تنجح في اجتذاب "أسامة بن لادن" والمتطرّفين، فإنّ القوّة العاتية هي الجديرة بالتّعامل معهم، لكن القوّة النّاعمة ستلعب الدّور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرّفين من الحصول على أنصار جدد.

وفي هذا السّياق أيضا، وفي تقريرها الصادر يوم 26 مارس 2007، أوردت مؤسّسة "راند" الأمريكيّة تقريرا بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" تناشد فيه صانع القرار الأمريكي استخدام نفس آليّات الحرب الباردة ووسائلها غير العسكريّة في مواجهة الإسلام والمسلمين عساها تفلح في الانتصار عليهم مثلما أفلحت من قبل في إسقاط الشّيوعيّة ودحر الاتّحاد السوفياتي السّابق[35]. فالتّقرير يدعو صانع القرار الأمريكي إلى التّخلّي عن المواجهة المباشرة مع العالم الإسلامي من خلال القوّة الصّلبة ونقل الصّراع إلى داخل المسلمين بينهم وبين بعضهم البعض حتّى لا يظهر أنّه صراع بين الإسلام والغرب[36]، وذلك من خلال تجنيد وكلاء مسلمين "معتدلين" من داخل العالم المسلم يحاربون المسلمين المتشدّدين أو "الوهابيّين" فكريّا وسياسيّا نيابة عن الغرب، وهذا ما أكّد عليه مؤلّفوا التّقرير في مؤتمر صحفي عقب صدوره[37].

وفي عام 2002 وفي كتابه "مفارقة القوّة الأمريكيّة"، طرح "جوزيف ناي" أنّ أساس القوّة آخذ في الابتعاد عن التّأكيد على القوّة العسكريّة.. بسبب أنّ الأسلحة النّوويّة مدمّرة وفتّاكة ومكلفة بحيث لا يمكن استخدامها إلاّ في الحالات القصوى، وبسبب تنامي الخصوصيّات الثّقافية الذّاتيّة القوميّة أيضا يجعل من الصّعب السّيطرة الكاملة عليها،

ففي القرن التّاسع عشر حكمت بريطانيا الهند بقوّة استعماريّة قليلة العدد مقارنة بتعداد الهند الضّخم، أمّا اليوم فإنّه من الصّعب بمكان تكرار النّموذج الاستعماري التّاريخي. يضاف إلى ماسبق التّغيّر الاجتماعي داخل القوى العظمى، فمجتمعات ما بعد الثّورة الصّناعيّة راحت تركّز على سياسة الرّفاهية الاجتماعيّة لشعوبها، وتوسيع نطاق مصالحها الاقتصاديّة ومن ثمّ تولّدت ثقافة لديها بنبذ استخدام القوّة العسكريّة إلاّ عند الضّرورة القصوى. وفي ضوء ذلك يقول "ناي" إنّه إذا أرادت الولايات المتّحدة أن تظلّ قويّة، فعليها أن تهتمّ بالإضافة إلى القوّتين العسكريّة والاقتصاديّة اللّتين يعدّهما معا مثالين على القوّة الصّلبة HardPower والتي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين قسرا، بما أسماه القوّة النّاعمة SoftPower، أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت دون اللّجوء إلى التّهديد باستخدام القوّة العسكريّة أو العقوبات الاقتصاديّة، وتمارس القوّة النّاعمة من خلال التّأثير في الآخرين بالثّقافة والإعجاب بالقيم والنّماذج التي يتمّ التّرويج لها، وتقديم إغراءات متنوّعة.

وفي ذات السّياق أيضا، وفي إطار انشغال العقل الأمريكي الدّائم بالنّقد الذاتي والبحث عن سبل لصيانة الهيمنة الأمريكيّة على العالم، شكّل مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة CSIS وهو أحد أهمّ المراكز البحثيّة الأمريكيّة، لجنة في عام 2006 باسم القوّة الذّكيّة SmartPower تحت إشراف "جوزيف ناي" و"ريتشارد أرميتاج" ومعهم مجموعة من أهمّ العقول الأمريكيّة، والتي أصدرت تقريرها الختامي الذي أوصت فيه الإدارة الأمريكيّة المقبلة، والتي ستأتي إلى البيت الأبيض عامَ 2008، بغضّ النّظر عن هويّة أعضائها، بأهميّة العمل بما أسمته القوّة الذّكيّة. ويعدّ ما تضمّنه التّقرير مهمّا للغاية لأنّه يشكّل رؤية مستقبليّة للمنهجيّة وللكيفيّة التي لابدّ من الاسترشاد بهما من أجل استمراريّة الدّور الأمريكي الكوني. ويطرح هذا التّقرير تعريفا للقوّة الذّكيّة خلاصته إنّها محصّلة التّكامل بين القوّة العسكريّة والقدرة الاقتصاديّة - أي القوّة الصّلبة -وبين قدرة أمريكا على التّأثير من خلال وسائل الجذب المتنوّعة - أي القوّة النّاعمة، وبهذة القوّة الذّكيّة يمكن مواجهة التّحدّيات الكونيّة المتزايدة. ويشير التّقرير إلى ضرورة التّركيز

على خمسة محاورَ أساسيّة لجعل القوّة الذّكيّة فاعلة، وذلك كما يلي:

- إنعاش التّحالفات والشّركاء والمؤسّسات التي تخدم المصالح الأمريكيّة وتعين الأمريكيّين على مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين.
- تنشيط الدّور التّنموي للسّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بما يمكّنها من تلبية طموحات النّاس حول العالم، على أن يتمّ التّركيز على ملفّ الصّحّة العامّة.
- استمالة شعوب العالم إلى جانب الولايات المتّحدة من خلال ما يعرف بالدّبلوماسيّة الشّعبيّة، وذلك بوضع خطط طويلة الأمد لتوثيق العلاقات بين الشّعب الأمريكي والشّعوب الأخرى مع التّركيز على فئة الشّباب.
- الاستمرار في دعم الاقتصاد العالمي من أجل الخير والنّموّ، وضمان امتداد مزايا التّجارة الحرّة للمهمّشين سواء في داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو خارجها.
- ضرورة أن تعمل أمريكا، من واقع قيادتها للعالم ودورها الرّيادي، على تأسيس إجماع كوني وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التّغيّرات المناخيّة وتأمين الطّاقة.ويذكر التّقرير أنّ تنفيذ استراتيجيّة القوّة الذّكيّة سيحتاج أوّلا إلى إعادة تقييم أداء الحكومة الأمريكيّة من حيث تنظيمها والتّنسيق بين الأطراف المختلفة داخلها وميزانيّتها العامّة.

ومن جهة أخرى، رصد التّقرير عشرة تحدّيات دعاها إلى التّعاطي معها وتذليلها كي لا تتمكّن من إعاقة القوّة الذّكيّة وهي كالتّالي:

- الأوّل، ضعف القدرة على التّناوب بين الجهات المختلفة على إعداد التّخطيط الاستراتيجي الخاصّ بالقوّة الذّكيّة، والموازنة بين البرامج المطلوب تنفيذها والموارد المتاحة.
- الثّاني، غياب التّكامل بين العديد من البرامج التي تصنّف في عداد القوّة النّاعمة مثل: المساعدات التّنمويّة والإنسانيّة، والتّبادل الثّقافي والتّعليمي، بحيث تصبّ كلّها فيما يخدم السّياسات الأمريكيّة.
- الثّالث، عدم الاستثمار الأمثل في الكيانات ذات الطّابع المدني لتولّي المهامّ المطلوبة.
- الرّابع، رغم القدرة العالية لوزارة الدّفاع والإدارات العسكريّة المختلفة على التّوظيف الأمثل للموارد في أوقات الطوارئ والأزمات، فإنّ هناك حاجة إلى أن تستفيد الكيانات المدنيّة من هذه الخبرة لتكون مستعدّة لأداء مهامّ عديدة.
- الخامس، تقليديّة العمل الدّبلوماسي والذي يجب أن يأخذ بوسائلَ جديدة تمكّنه من جعل الدّبلوماسيّة الشّعبيّة أكثر فاعليّة بالذّهاب إلى أبعد من القنوات التّقليديّة للحصول على المعلومات وبدراسة الاحتياجات الحقيقيّة للقطاعات المتنوّعة في المجتمعات المختلفة.
- السّادس، أنّ التّقدّم في مجال الاتّصالات قد جعل من الممكن الاكتفاء بإدارة القوّة الأمريكيّة من مركز القيادة في واشنطن وإهمال وجود قيادات ميدانيّة قادرة على اتّخاذ القرارات على أرض الواقع.

- السّابع بالرّغم من أنّ وزارة الدّفاع قد قسّمت العالم إلى مناطقَ إقليميّة (أو مناطق حيويّة وقد شرحنا ذلك بإسهاب في كتابنا (الإمبراطوريّة الأمريكيّة)، وسلّمت كلّ منطقة إلى قائد ونظّمت الأمور بطريقة متميّزة، فإنّ هذا لم يحدث في إطار المنظّمات المدنيّة الأمريكيّة العاملة حول العالم، حيث تفتقر إلى هذه الهيكليّة التّنظيميّة.
- الثّامن، أفضى إلحاح التّصدّي لما هو آني إلى إصابة كلّ عمليّات مراكز القيادة في واشنطن.
- التّاسع، الحاجة إلى أن يتبنّى كلّ من الكونغرس والسّلطة التّنفيذيّة فهْما يمكّن من تفعيل قوّة أمريكا الذّكيّة، بدلا من ترصّد كلّ جهة للأخرى.
- العاشر، لأنّ كثيرا من الرّصيد الخاصّ للقوّة النّاعمة يتمّ في إطار القطاع الخاصّ، تبدو الحاجة ملحّة إلى أن تتولّى الحكومة التّنسيق بين الجهات المختلفة.

ويرى التّقرير أنّه بمواجهة هذه التّحدّيات العشرة يمكن أن يكون للقوّة الأمريكيّة الذّكيّة دور ملموس في الإبقاء على قيادة أمريكا للعالم وإطالة عمر هيمنتها[38].

ولقد تألّفت لجنة "القوّة الذّكيّة"، التي شكّلها مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة في واشنطن، من أعضاء جمهوريّين وديموقراطيّين في الكونغرس الأمريكي، وسفراء سابقين، وضبّاط عسكريّين متقاعدين، ورؤساء منظّمات غير ساعية إلى الرّبح. وتوصّلت أعمال اللّجنة أيضا إلى نتيجة مفادها أنّ الصّورة الأمريكيّة والنّفوذ الأمريكي قد انحدرا في غضون السّنوات الأخيرة، وأنّ الولايات المتّحدة لابدّ أن تتحوّل من تصدير الخوف إلى بثّ التّفاؤل والأمل.

وتوخّيا لهذا المقصد، دعا وزير الدفاع "روبرت غيتس" حكومة الولايات المتّحدة أخيراً إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوّة النّاعمة، بما في ذلك الدّبلوماسيّة، والمساعدات الاقتصاديّة، والاتّصالات، وذلك لأنّ المؤسّسة العسكريّة وحدها غير قادرة على الدّفاع عن المصالح الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم. كما أشار "غيتس" إلى أنّ إجماليّ الإنفاق العسكري يبلغ ما يقرب من نصف تريليون دولار أمريكي سنوياً، مقارنة بميزانيّة وزارة الخارجيّة التي لا تتجاوز 36 مليار دولار. ولقد أقرّ بأنّه من الغريب أن يلتمس وزير الدّفاع من حكومته تخصيص المزيد من الموارد لوزارة الخارجيّة، وعزا ذلك إلى أنّ العالم لا يعيش زمناً طبيعياً.فإذا كانت القوّة الذّكيّة تتلخّص في القدرة على

الجمع بين القوّة الصّارمة وقوّة الجذب النّاعمة في استراتيجيّة واحدة ناجحة، فإنّ الولايات المتّحدة كانت ناجحة في التّوصّل إلى هذه التّركيبة أثناء الحرب الباردة؛ وفي أوقات أقرب إلى يومنا هذا، بيد أنّ السّياسة الخارجيّة التي تنتهجها الولايات المتّحدة اليوم أصبحت تميل إلى الإفراط في الاعتماد على القوّة الصّارمة، وذلك لأنّها تمثّل أكثر مصادر القوّة الأمريكيّة مباشرة ووضوحاً.وأعلن غيتس أنّه رغم أنّ وزارة الدّفاع تمثّل الذّراع الأفضل تدريباً والأوفر مورداً، فإنّنا لابدّ أن نعترف بوجود حدود لما يمكن إنجازه من خلال القوّة الصّارمة وحدها. وممّا لا شكّ فيه أنّ الدّيموقراطيّة، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني كلّها غايات لن تتأتّى ولن تتحقّق تحت تهديد السّلاح". وأضاف: "لا نستطيع أن ننكر أنّ المؤسّسة العسكريّة الأمريكيّة تتمتّع بقدرة هائلة في ما يتّصل بالعمليّات العسكريّة، ولكن الرّكون إلى وزارة الدّفاع في كلّ الأمور بدعوى قدرتها على إنجاز الأمور، لابدّ أن يؤدّيَ إلى تكوين صورة سيّئة لسياسة خارجيّة أمريكيّة مبالغ في عسكرتها".

وأقرّت لجنة القوّة النّاعمة بأنّ الحكومة الأمريكيّة كثيراً ما تهمل الجهود الدّبلوماسيّة والمساعدات الخارجيّة أوتقتّر في تمويلهما، ويرجع بعض السّبب وراء ذلك إلى صعوبة إظهار تأثير هذين العاملين على المدى القريب في التّحدّيات الحرجة. فضلاً عن ذلك فإنّ استخدام القوّة النّاعمة ليس بالأمر السّهل، لأنّ العديد من مصادر القوّة النّاعمة الأمريكيّة تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الأمريكيّة، أو بمعنى أدقّ في القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وفي التّحالفات الثّنائيّة، والمؤسّسات التّعدّديّة، والاتّصالات الدّوليّة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ مؤسّسات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تعاني الانقسام والتّشتّت، ولا توجد آليّة وافية لتنمية استراتيجيّة القوّة الذّكيّة وتمويلها[39].

واعتبرت اللّجنة أنّ التّأثيرات التي خلّفتها الهجمات الإرهابيّة في الحادي عشر من سبتمبر 2001كانت سبباً في انحراف الأمريكيّين عن المسار الصّحيح، فمنذ الصّدمة التي أصابت البلاد في أعقاب تلك الهجمات أصبحت الولايات المتّحدة تصدّر الخوف

والغضب بدلاً من القيم التّقليديّة المتمثّلة في الأمل والتّفاؤل، بل لقد تحوّل خليج غوانتانامو إلى رمز عالمي أقوى من تمثال الحرّيّة[40].

ولقد أوصت لجنة القوّة الذّكيّة بتركيز السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة على خمس مناطقَ حرجة هي على وجه التّحديد:

- استعادة دور التّحالفات، والشّراكات، والمؤسّسات التّعدديّة التي انزلق أغلبها إلى الفوضى في الأعوام الأخيرة بسبب التّوجّهات الأحاديّة.
- إعلاء دور التّنمية الاقتصاديّة لمساعدة الولايات المتّحدة في التّوفيق بين مصالحها ومصالح الشّعوب الأخرى في أنحاء العالم كلّها، بداية بمبادرة كبرى تُعنى بتنمية الصّحّة العامّة على مستوى العالم.
- الاستثمار في الدّبلوماسيّة العامّة التي تركّز بصورة أقلّ على الأضواء الإعلاميّة وتهتمّ بالاتّصالات المباشرة، والتّعليم، وأشكال التّبادل المختلفة التي تضمّ المجتمع المدني وتستهدف الشّباب بصورة خاصّة.
- مقاومة النّزوع إلى فرض إجراءات حمائيّة ودعم المشاركة المستمرّة في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يشكّل أهميّة كبرى للنّموّ والرّخاء في الدّاخل والخارج، مع الحرص على إشراك أولئك الذين تُرِكوا وراء الرّكب بسبب التّغيّرات التي أحدثها الاقتصاد الدّولي المفتوح.
- العمل على إيجاد الإجماع العالمي وتشكيله وتنمية التّقنيات الإبداعيّة اللاّزمة للتّعامل مع التّحدّيات العالميّة المتصاعدة الأهميّة في مجاليْ أمن الطّاقة وتغيّر المناخ[41].

وفي ذات الإطار، وبدعم من مؤسّسة "ستار" دشّن مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والدّوليّة (CSIS) مشروع "القوّة الذّكيّة"، الذي يهدف إلى أن تقوم السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في الفترة القادمة على الدّمج بين مفهوميْ القوّة النّاعمة والقوّة الصّلبة، ومن ثمّ الدّخول في حوار قومي حول السّبيل الأمثل لإدارة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة على هذا النّحو؛ من أجل تحقيق المصلحة والأمن القومي الأمريكيّين. وقد دعا المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمّت أعضاء من الإدارة الأمريكيّة الحاليّة، أعضاء من المكتب الانتخابي، الجيش، المنظّمات غير الحكوميّة، وسائل الإعلام، أكاديميّين، وكذلك أفرادا من القطاع الخاصّ، وعقدت اللّجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2007؛ لتطوير مخطّط تفصيلي لإنعاش القيادة الأمريكيّة الإلهاميّة على أساس مجموعة من الأبحاث

والدّراسات أعدّها خبراء في المركز، والتي تمخّضت عنها توصيات لتقوية مكانة الولايات المتّحدة وتأثيرها عالميّا. وقد أصدرت اللّجنة تقريرها عن التّحدّيات التي تواجهها الولايات المتّحدة بعنوان "التّوقّع العالمي لتحدّيات الأمن العليا لعام 2008"، وتقرير آخر عن القوّة الذّكيّة باعتبارها سياسة لاستعادة مكانة الولايات المتّحدة عالميّا بعنوان "القوّة الذّكيّة، أمن أكثر لأمريكا" بهدف تشكيل النّقاش السّياسي أثناء الحملات الانتخابيّة للمرشّحين للفوز بالمكتب البيضاوي، وكذلك النّقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دوليّا ومواجهه التّحدّيات التي تحدّث عنها التّقرير الأوّل.

والقوّة الذّكيّة عندهما تعني الدّمج بين القوّة الصّلبة، المتمثّلة في زيادة القوّة العسكريّة والاقتصاديّة الأمريكيّة، والقوّة النّاعمة، والتي تتمثّل في استثمار المكانة الأمريكيّة وجاذبيّتها عالميّا في التّأثير. ومن وجهة نظر هذين الخبيريْن، ستمكّن هذه القوّة الذّكيّة الولايات المتّحدة من التّعامل مع التّحدّيات العالميّة على نحو أفضل، حيث هناك العديد من التّحدّيات التي تواجهها واشنطن ليست عسكريّة الطّابع كصعود الصّين، التي حسب الخبيرين، تبني محطّتيْ كهرباء تداران بالفحم كلّ أسبوع، فالقوّة العسكريّة لن تفيد في التّعامل مع تحدّيات من هذا النّوع، ولكن التّكنولوجيا الأمريكيّة المتطوّرة من الممكن أن تجعل الفحم الصّيني نظيفا، والذي سيصبّ في حماية البيئة وفتح أسواق جديدة أمام الصّناعات الأمريكيّة. وهو ما أكّد عليه وزير الدّفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في خطابه في 26 نوفمبر 2007، حيث قال "إنّ القادة الأمريكيّين أدركوا أنّ طبيعة الصّراعات تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسّسات الأساسيّة غير العسكريّة".

ويؤكّد الخبيران على أنّه لابدّ للولايات المتّحدة من عمليّة الدّمج بين مفهوميْ القوّة النّاعمة والصّلبة حيال التّعامل مع القضايا الدّوليّة لاسيّما وأنّ السّنوات السّتّ الماضية توضّح أنّ القوّة العسكريّة لا تستطيع حماية الأهداف القوميّة على المدى الطّويل، كما تشي الخبرة التّاريخيّة بأنّ واشنطن نجحت في الدّمج بين هاتين القوّتين في سياستها الخارجيّة وكان ذلك في الحرب العالميّة الثّانية حيث اعتمدت على القوّة المسلّحة في

القضاء على أعدائها، فضلا عن القوّة النّاعمة لإعادة بناء اليابان وأوروبا عن طريق خطّة "مارشال" وبناء المؤسّسات والقيم التي كانت الأساس الذي قام عليه النّظام الدّولي الجديد بعد تلك الحرب.

ولاستعادة مكانة الولايات المتّحدة عالميًا فإنّهما يريان أنّه على أمريكا أن تركّز على خمسة أشياء أساسيّة هي:

- إعادة تقوية التّحالفات والشّراكات والمنظّمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعدّدة، وعدم الحاجة إلى بناء إجماع من البداية عند مواجهة كلّ تحدٍّ جديد.
- أن يكون هناك اهتمام على مستوى الإدارات الأمريكيّة بالتّنمية على المستوى الدّولي، ممّا يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملا وتوحّدا، والذي يربط المصالح الأمريكيّة مع تطلّعات الأفراد في كافّة أنحاء العالم، والذي يبدأ بالاهتمام بالصّحّة العالميّة.
- إعادة استثمار الدّبلوماسيّة الشّعبيّة، وإنشاء مؤسّسات لا تسعى إلى الرّبح في الخارج؛ لخلق روابطَ بين الأفراد، والتي تتضمّن مضاعفة الاعتماد السّنوي لبرنامج "فولبرايت".
- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتّفاوض حول مناطق التّجارة الحرّة مع دول منظّمة التّجارة العالميّة الرّاغبة في التّحرّك تجاه تحرير التّجارة، استنادا إلى القاعدة الدّوليّة، وتوسيع مناطق التّجارة الحرّة لتشمل الدّول التي لم تلحقْ بركب العولمة.
- احتفاظ الولايات المتّحدة بموقع الصّدارة في قضايا التّغيّرات المناخيّة وغياب الأمن لمصادر الطّاقة، بالاستثمار أكثر في التّقنية والإبداع.
- وحسب "أرميتاج" و"ناي" يتطلّب احتفاظ الولايات المتّحدة بريادتها للعالم في القرن الحادي والعشرين التزاما أمريكيا بخدمة الصّالح العالمي[42].

المبحث الثّالث: ترويض القوى الدّوليّة الصّاعدة بدلا من استعدائها

ثمّة من يرى داخل دوائر صنع القرار الأمريكيّة بأنّ استخدام القوّة الذّكيّة وتوخّي الهيمنة الرّضائيّة، اللّتين من خلالهما يمكن إطالة أمد الهيمنة الأمريكيّة على العالم، لن يتأتّى قبل أن تتّخذ واشنطن خطوة جريئة ومهمّة تتمثّل في التّخلّي عن سياسة استعداء القوى الدّوليّة القائمة أو الصّاعدة، لاسيّما المنافسة منها كروسيا والصّين وبعض دول ما

يسمّى أمريكيّا بأوروبا القديمة كفرنسا وألمانيا، فضلا عن بعض دول العالم الإسلامي، بما يساعد على تجنّب خلق جبهات للصّراع لا داعيَ لها مع تلك القوى على نحو يستنزف الولايات المتّحدة وينال من قدرتها على الاحتفاظ بريادتها للعالم كما يقلّص من فرص إطالة زمن هيمنتها عليه.

ولمّا كانت بعض الدّوائر الأمنيّة والاستخباراتيّة الأمريكيّة قد عمدت منذ انهيار الاتّحاد السّوفياتي السّابق إلى البحث عن عدوّ بديل توجّه إليه الولايات المتّحدة طاقاتها الصّراعيّة وأدواتها القتاليّة التي كانت مصوَّبة تجاه ذلك العدوّ البائد فيما غدت معطّلة وعديمة القيمة بعد ذلك، فقد وجّهت شيئا من اهتمامها واتّهاماتها ناحية العالم الإسلامي فيما خصّت الصّين بنصيب الأسد من هذيْن الأمرين، حتّى صارت الصّين في نظر الرّأي العامّ الأمريكي هي العدوّ الجديد البديل أو الخطر الأصفر، الذي بات يحلّ محلّ الخطر الأحمر الشّيوعي السّوفياتي، بل الأدهى من ذلك أنّ أجنحة مهمّة داخل دوائر صنع القرار الأمريكي طفقت تتعاطى مع الصّين بوصفها التّهديد الأوّل والأكبر والمباشر للحضارة الأمريكيّة ولهيمنة واشنطن على العالم خلال الحقبة المقبلة. الأمر الذي كان له بالغ الأثر على العلاقات الأمريكيّة الصّينيّة، حيث هوى بها إلى مستنقع موحش من انعدام الثّقة وسوء الفهم المتبادلين حتّى يومنا هذا، وهو الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى الإضرار بالمصالح الأمريكيّة في القارّة الآسيويّة والعالم أجمع ضررا بليغا.

وقد سبق وأن حذّر مسؤولون وخبراء أمريكيّون عديدون من خطورة ذلك النّهج الاستعدائي الأمريكي للصّين ومن تداعياته السّلبيّة على السّياسة الخارجيّة والمصالح الاستراتيجيّة للولايات المتّحدة، وطالبوا الإدارة الأمريكيّة بضرورة العمل على مدّ جسور التّفاهم والتّنسيق مع الصّين وترويضها بغية ترشيد توجّهاتها العالميّة والإقليميّة وتقنين تطلّعاتها الاستراتيجيّة على النّحو الذي يضخّم مكاسب الولايات المتّحدة ويحمي مصالحها ومشاريعها في القارّة الآسيويّة وغيرها من بقاع العالم المختلفة، بدلا من تصعيد التّوتّر مع الصّين والدّخول في مواجهات مباشرة وغير مباشرة معها ربّما تستنزف الولايات المتّحدة وتعرقل خطاها الرّامية إلى تعزيز الإمكانات الأمريكيّة التي

تؤهّل واشنطن للهيمنة على العالم وريادته.

وفي ذات السّياق، ينصح الخبير الاستراتيجي الأمريكي "سونج بوم آهن"، في كتابه المعنون "الصّين كرقم واحد" الإدارة الأمريكيّة ببلورة صيغة أفضل للعلاقات مع الصّين تقوم على الوفاق والتّفاهم معها بدلا من استعدائها وتصويرها على أنّها المنافس المقبل للولايات المتّحدة، الذي يستوجب حشد الطّاقات والحلفاء لمواجهته، ويطالب الأمريكيّين بالتّخلّي عن استراتيجيّات الحرب الباردة التي انقضت أيامها في التّعاطي مع الصّين، ذلك أنّ الواقعيّة السّياسيّة توجب أن ينظر الأمريكيّون إلى الصّين ومستقبلها كما هو قائم فعلاً وليس كما يتمنّاه الأمريكيّون أن يكون. فتوقّع احتواء الصّين أو إشغالها من جانب واحد من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحسب الأهواء ومن دون عواقبَ خطيرة، أمر غير واقعي. لذا على الأمريكيّين أن يتخلّوْا إلى الأبد عن جدليّة إمّا "مع الصّين" أو "ضدّها"، لاسيّما وأنّ استعداء الولايات المتّحدة للصّين ورسمها عدوّا، سيفضي إلى حالة مدمّرة تكون أشبه بالنّبوءة التي تتحقّق ذاتياً. وبناء عليه، يرى "سونج" في التّفاهم والوفاق مع الصّين مصلحة حقيقيّة للولايات المتّحدة في القارّة الآسيويّة والعالم أجمع.

ويسوق "سونج" عددا من الأسانيد لهذا الطّرح على النّحو التّالي:

- إنّ إمكانيّة تمركز شرق آسيا حول صين قويّة ليس بالأمر الكارثي حسب رأي البعض في الولايات المتّحدة، كما أنّ المخاوف من تعرّض المصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة للخطر في القارّة الآسيويّة، إذا ما هيمنت الصّين عليها، لا أساس لها على الأغلب وربّما تكون خطيرة. والحقيقة، إنّه من مصلحة أمريكا القوميّة أن تتفاهم مع قيادة الصّين التّاريخيّة في المنطقة وأن تتبنّى مشروع إرساء علاقة إيجابيّة تسهل على الصّين قيامها بدور بنّاء. أمّا البديل، أي المجابهة مع الصّين، فسيرسم مساراً خطراً للولايات المتّحدة مستقبلا.
- إنّ ظهور الصّين من جديد قوّةً عالميّة سيعيد شرق آسيا إلى نظام يشبه النّظام التّقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الأمريكي، سيتطلّب ذلك إعادة تقييم الأدوار والمصالح والسّياسات في العقود القادمة. ولإرساء الأساس لدور أمريكي إيجابي في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين ومابعده، تحتاج الولايات المتّحدة لمراجعة وإعادة التّفكير في سياستها، ليس فقط تجاه الصّين بل تجاه تايوان والكوريّتين واليابان أيضاً، خصوصا وأنّ هذه الدّول ليست مستعدّة تحت أيّ ضغط للدّخول في مواجهة

مع الصّين رغم علاقاتها التّحالفيّة الوثيقة مع الولايات المتّحدة[43].

- يفنّد سونج الطّروحات التي تتّجه لاستعداء الصّين استنادا لميولها الشّرّيرة، لاسيّما الفرضيّة المستخلصة في معظم السّيناريوهات الأمريكيّة والتي مؤدّاها أنّ الصّين تشكّل تهديداً لجيرانها وللولايات المتّحدة، ويتساءل: ماذا لو تصرّفت الصّين كدولة مسيطرة خيّرة أو على الأقلّ كدولة معتدلة؟! فالكثيرون بمن فيهم العلماء البارزون مثل الباحث الراحل "جيرالد سيجال" Gerald Segal في كتابه "دفاعاً عن الصّين" حاججوا أنّ أعمال الصّين العسكريّة كانت تاريخياً دفاعيّة أو تأديبيّة في طبيعتها ونادراً ما كانت إمبرياليّة أو توسّعيّة، وأنّ المبادئ الخمسة للتّعايش السّلمي التي وضعها رئيس وزراء جمهوريّة الصّين الشّعبيّة "تسو إن لاي" قائمة على مفاهيم عدم التّدخّل وعدم نشر القوّات خارج البلاد. كما أنّه من المنظور الصّيني، تستخدم القوّة العسكريّة فقط لتحقيق الاستقرار المحلّي "كما في التّيبت وتايوان" أو الدّفاع الوطني "كما في حالة كوريا والهند وفييتنام". وتستطيع الولايات المتّحدة والصّين، في نظر "سونج"، تسهيل عمليّة بناء الثّقة فيما بينهما، ممّا ينتج عنه تدريجياً هياكل للاستقرار والتّعاون في شرق آسيا، وذلك من خلال عدّة خطوات يتعيّن على الأمريكيّين اتّخاذها منها: التّوقّف عن التّبشير بالقيم الأمريكيّة بشأن حقوق الإنسان والدّيموقراطيّة في مجتمعات شرق آسيا التي تستاء من هذا التّدخّل، خصوصا الصّين، كما يجب على الإدارة الأمريكيّة ألاّ تبالغ في ردّة فعلها تجاه ولع الحزب الشّيوعي الصّيني بالمواجهة وأن ينظر مخطّطوا السّياسة الأمريكيّة إلى أبعد من الحكم الشّيوعي ويحاولوا إقامة رابطة مع الشّعب الصّيني قائمة على الاحترام المتبادل والتّعاون[44].

وكذلك، على الولايات المتّحدة أن تتجنّب استفزاز الصّين من خلال تقارب واشنطن مع خصوم الصّين والمناوئين لها. وفي هذا الإطار، ينتقد سياسة الولايات المتّحدة الحاليّة حيال تايوان ويدعوها لأن تلتزم بسياسة الصّين الواحدة، خصوصا بعد أن عبّر حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة سلفاً عن قلقهم بشأن مايروْنه من ميل أمريكي لتوريطهم في صراع خطير مع الصّين. كما أنّ دعم الولايات المتّحدة المستمرّ لتايوان سيعمل ضدّ مصلحتها في تعزيز العمليّة الدّيموقراطيّة في الصّين، وتبقى أفضل طريقة لضمان الأمن التّايواني وتشجيع التّفاعل بين بكين وتايبيه هو تأكيد التزام أمريكا بالسّيادة الصّينيّة وقطع كلّ العلاقات العسكريّة مع تايوان والإصرار على التزام الجزيرة بسياسة صين واحدة.

ويرى "سونج" أنّ رؤية أمريكيّة رشيدة وحكيمة تعاونيّة لمستقبل العلاقة مع الصّين

من شأنها أن تحقّق منافع جمّة للأمريكيّين، لاسيّما وأنّ ارتداء الصّين ثوب القوّة الإقليميّة المسيطرة وضابط الشّرطة، ولعبها الدّور الثّاني في شرق آسيا في ظلّ تنسيق وتفاهم مشترك مع الأمريكيّين، من شأنه أن يسمح للولايات المتّحدة بتضخيم مغانمها الاستراتيجيّة في منطقة مهمّة كالقارّة الآسيويّة، كما يعينها على المساهمة في الحفاظ على السّلم والازدهار فيها بأقلّ كلفة ممكنة، إذ سيعني تقليصاً مهماً لمخزون واشنطن الهائل من الوجود العسكري والكلفة الاقتصاديّة في المنطقة وعبر المحيط الهادئ. فضلا عن أنّه وقبل ذلك كلّه، سيجنّب الأمريكيّين أضرارا وخسائرَ هائلة يمكن أن تتأتّى من خلال التّسرّع في استعداء الصّين وتعجّل الصّدام معها[45].

ويبدو أنّ واشنطن بدأت تستوعب طروحات "سونغ" و"ناي" وغيرهما بشأن "القوّة الذّكيّة" وتلافي استعداء القوى الدّوليّة الصّاعدة وتجنّب الاصطدام بها، حتى أنّها عمدت إلى تطبيقها فعليّا إزاء الصّين في المرحلة المقبلة، حيث مالت إدارة "بوش" الابن في أواخر سنوات حكمها إلى إعادة صياغة العلاقات مع بكين على أسس جديدة تركّز جلّ اهتمامها في قضايا عديدة بعيدة عن حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة والأقليّات وتايوان والتّبت، إذ تصدّرت قائمة هذه القضايا، الاقتصاد، الطّاقة، البيئة، الإرهاب، والأمن وغيرها. وفي عام 2006، على سبيل المثال، بدأ الرئيس الصّيني "هو جين تاو" ونظيره الأمريكي "جورج بوش" الابن تدشين آلية مهمّة لتعزيز التّفاهم والتّنسيق المشترك بين البلدين عرفت ب"الحوار الاقتصادي الاستراتيجي" وهي عبارة عن جولات من المباحثات والمفاوضات والحوارات التي يشارك فيها مسؤولون اقتصاديّون وخبراء طاقة رفيعوا المستوى من الجانبين، تعقد مرّتين في العام الواحد في كلّ من الصّين والولايات المتّحدة بالتّناوب.

وخلال الفترة من 12 إلى 13 ديسمبر 2007، استضافت بكين إحدى جولات "هذا الحوار اعترافاً من الطّرفين بضرورة إيجاد وسائلَ متعدّدة للنّقاش حول الخلافات الكثيرة والعلاقات المتشابكة بينهما، وقد عبّر وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسون" الذي زار

الصّين خلال انعقاد الحوار عن أهميّة هذه الآليّة بالقول: "لم يكن الهدف من هذه المبادرة أن تحلّ محلّ الحوارات الاقتصاديّة الكثيرة القائمة بالفعل بين البلدين، بل تأسيس منتدى عالي المستوى يتّسم بالشّمول والعمق الاستراتيجي، وهو المنتدى القادر على بناء الثّقة بين الجانبيْن من خلال إظهار التّقدّم الحاصل في التّعامل مع القضايا الملحّة التي تواجهنا. إذاً هي الرّغبة في بناء الثّقة في علاقة تعاني كثيراً من الشّكوك والعقبات، على المستوى الاقتصادي كما على مختلف المستويات الاستراتيجيّة الأخرى، وبالتّحديد على المستوييْن السّياسي والعسكري".

ولقد شكّل الاقتصاد مرتكزا أساسيّا للتّفاهمات الجديدة بين واشنطن وبكين خصوصا في أعقاب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، التي ألمحت الصّين في أعقابها إلى قلقها على استثماراتها داخل الولايات المتّحدة، أو بالأحرى على أموالها التي كانت تموّل بها الحكومة الفيدراليّة الأمريكيّة من خلال سندات الخزانة وأذونها، ضمن الدّورة التي عاش عليها الاقتصاد الأمريكي ما قبل الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة، إذ كانت الصّين واليابان وغيرهما هي التي تموّل العجز المتنامي في الميزانيّة الأمريكيّة في مقابل استمرار السّوق الأمريكيّة مفتوحة للاستيراد والاستهلاك لمنتجات تلك البلاد، ما جعل الاقتصاد الأمريكي متبادلا لعوامل التّبعيّة مع اقتصاد عدّة أطراف خارجيّة أخرى أهمّها اقتصاد جنوب شرق آسيا. وإذ كان "أوباما" قد سعى لامتصاص القلق الصّيني عبر طمأنة بكين على أموالها لدى بلاده، فإنّ أسباب القلق الصّيني تظلّ مؤشّرا على تقييم الصّين للعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين والمخاطر النّاجمة عن الأزمة الاقتصاديّة وتداعياتها على العلاقات السّياسيّة بين البلدين في مجال "الثّقة"، وهو الأمر الذي يظهر مدى الاحتياج الأمريكي للتّعاون الاقتصادي مع الصّين خلال المرحلة المقبلة، خصوصا بعد أن دعت الصّين، التي تملك أكبر احتياطي نقدي من الدّولار، الولايات المتّحدة مراراً إلى العمل على الحفاظ على سعر صرف الدّولار وتعزيزه، في حين دعت الولايات المتّحدة الصّين لاتّباع سياسة أكثر مرونة في سعر صرف اليوان الصّيني. ومن هنا، يمكن إدراك أهميّة مجيء الاقتصاد وقضايا التعاطي مع الأزمة الماليّة العالميّة في مقدّمة أيّة

مباحثات أمريكيّة صينيّة كما في صلب اهتمامات الحوار الاقتصادي والاستراتيجي بين واشنطن وبكين[46].

كما، أوْلت كلّ من واشنطن وبكين مسألة الطاقة أهمّيّة خاصّة في علاقاتهما خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط لأنّ التّعاون في مجال الطّاقة سيمنح العلاقات الصّينيّة الأمريكيّة مزيدا من القوّة كما سيساعد على اجتيازها للعديد من الحواجز الطّويلة الأجل، بل لأنّه سيساعد أيضا على بلورة آليّة عالميّة لمواجهة تغيّر المناخ على نحو فعّال، والذي تتصدّر البلادان قائمة الدّول المسبّبة له لاسيّما بعد أن تخطّت الصّين المعدّلات الأمريكيّة ذاتها في الانبعاثات الغازيّة. ومنذ تولّى الرّئيس "أوباما" منصبه الرّئاسي في يناير 2009، زارت الصّين وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة "هيلاري كلينتون"، ورئيسة مجلس النّواب "نانسي بيلوسي"، ووزير الماليّة "تيموتي جيتنر"، ووزير التّجارة "غاري لوك"، ووزير الطّاقة "سام بودمان" وكبار المسؤولين الأمريكيّين الآخرين واحدا بعد آخر، وكان من بين القضايا المهيمنة على محادثاتهم التّعاون بين الصّين والولايات المتّحدة في مجال الطّاقة.

وفي مؤشّر على وصول مباحثات البلدين في هذا المضمار إلى نتائج إيجابيّة، أعلنت كلّ من وزارة العلوم والتّكنولوجيا الصّينيّة ومصلحة الدّولة الصّينيّة للطّاقة، ووزارة الطّاقة الأمريكيّة بصورة مشتركة منتصف شهر يوليو 2009 في بكين عن إقامة مركز صيني أمريكي مشترك لبحوث الطّاقة النّظيفة، وسيقدّم الطّرفان بصورة مشتركة 15 مليون دولار أمريكي خصّيصا لهذا المركز أموالَ تشغيل له. وتعدّ هذه هي أوّل ثمرة جوهريّة حقّقتها الصّين والولايات المتّحدة خلال التّشاور بينهما حول مسألة الطّاقة منذ مطلع عام 2009، الأمر الذي يعتبرخير بداية للتّعاون الأوسع في مجال الطّاقة بين البلدين مستقبلا، لأنّ هذا المركز سيرشد عمليّة الرّقابة على تصدير التّقنيات التي ظلّت تعرقل تطوّر العلاقات الاقتصاديّة والتّجاريّة بين الصّين والولايات المتّحدة فتراتٍ طويلة، كما أنّ الطّاقة النّظيفة لها صلة وثيقة بتغيّر المناخ وتنامي الاحترار العالمي، وهي تحدّيات عالميّة تحتاج إلى

تعاون دولي جادّ ومكثّف بين الدّول الكبرى عبر آليّة دوليّة فاعلة من أجل التّصدّي له وتقليص آثاره الجانبيّة، ولعلّ التّعاون بين الصّين والولايات المتّحدة في هذا المضمار يمثّل قاعدة صلبة للانطلاق بجدّ لبلوغ هذا الهدف[47].

وفي عهد الرّئيس "أوباما"، اكتسبت مساعي التّفاهم الجديدة بين واشنطن وبكين، لاسيّما آليّة الحوار الاستراتيجي الاقتصادي، زخما هائلا، ففيما تعدّ آليّة هذا الحوار في عهد "أوباما" تجديدا للحوار الاستراتيجي الاقتصادي النّصف سنوي الذي أسّسته الدّولتان عام 2006، والحوار الاستراتيجي على مستوى الوزراء الذي أطلق عام 2005، إلاّ أنّ الحوار الاستراتيجي السّابق لم يكن تحت قيادة ممثّلين خاصّين للرّئيسين كذلك الذي يجري إبّان عهد "أوباما" بعد أن جاءت مبادرة إطلاقه خلال لقاء الرّئيس الصّيني "هو جينتاو" ونظيره الأمريكي "باراك أوباما" في قمّة مجموعة العشرين في لندن في مطلع شهر أبريل/نيسان 2009.

وإبّان جلسات الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين بكين وواشنطن يوم السّابع والعشرين من شهر يوليو الماضي في واشنطن، والتي تناولت قضايا ذات أهميّة استراتيجيّة مثل سياسة الاقتصاد الكلّي، والأزمة الماليّة، والطّاقة، والبيئة، والتّجارة، والاستثمار، وسلامة الغذاء، وجودة الإنتاج، وذلك من أجل تعميق التّفاهم وتعزيز الثّقة المتبادلة وتشجيع التّعاون بين الطرفين، أبدى "أوباما" حرصا فائقا على التّقارب مع الصّين تاركا أيّة قضايا خلافيّة معها جانبا، إذ أعلن أنّ العلاقة بين بكين وواشنطن ستحدّد شكل العالم في القرن الحادي والعشرين على اعتبار أنّهما قوتان عظميان. كذلك، عمدت "هيلاري كلينتون" إبّان زيارتها الأولى للصّين باعتبارها وزيرة للخارجيّة الأمريكيّة في شهرفبرايرالماضي،ثمّ خلال جولة الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين مؤخرا، إلى تطبيق ذلك النهج عمليا، حينما تلافت التّعرّض خلال المباحثات مع المسؤولين الصّينيّين أو حتّى في المؤتمرات الصّحفيّة، لقضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والأقلّيّات في الصّين، في الوقت الذي ركّزت فيه على التماس تعاون

بكين في التّصدّي لتحدّيات عالميّة مهمّة وملحّة كإصلاح الاقتصاد العالمي وإنقاذ البيئة والكرة الأرضيّة من الهلاك فضلا عن مناهضة الإرهاب والحيلولة دون انتشار أسلحة الدّمار الشّامل.ومن جانبها، قالت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، "هيلاري كلينتون": "إنّ المباحثات المكثّفة بين الجانبين، لم يسبق لها مثيل في العلاقات الأمريكيّة-الصّينيّة، لافتة الأنظار إلى أنّه أكبر تجمّع لقادة الدّولتين حيث غطّت المناقشات التي جرت على مدى يومين، عدداً واسعاً من القضايا المشتركة والعالميّة.وأكّدت "كلينتون" أنّ نتائج المباحثات ستعدّ أساسا لعلاقة تعاون أوثق بين البلدين خلال القرن الحادي والعشرين[48].

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ إدارة "أوباما" ظلّت منذ تقلّدها المسؤوليّة، تتحسّس الخطى لتعزيز التّفاهم مع بكين، وممّا ساعد على تجسير التّفاهم بين الطّرفين، أنّ الإدارة الأمريكيّة الجديدة تبنّت نهجا مغايرا فيما يخصّ الموقف من قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وحقوق الأقليّات حول العالم، إذ أعلن "أوباما" وطاقمه رفض إدارتهم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول الأخرى أو ممارسة الضّغوط على الأنظمة الحاكمة فيها لحملها على تحسين سجلاّتها في قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والأقلّيّات. وبذلك، يكون "أوباما" قد أقرّ على الملإ وبشكل صريح بأنّ إدارته لن تجعل من مثل هذه القضايا حائلا يعوق التّقارب والتّفاهم المشترك بينها وبين أيّ نظام سياسي آخر في أيّة دولة، بمعنى أنّها لن ترهن أيّ تقدّم في علاقاتها معهم بسجلاّتهم فيما يخصّ التّعاطي مع تلك القضايا وستكون الأولويّة للمصالح المشتركة، على ألاّ تتوقّف واشنطن عن دعوتها إيّاهم بشكل ودّي إلى اتّخاذ خطوات إيجابيّة وعمليّة في هذا الخصوص[49].

وتأتي تصريحات "أوباما" في هذا المضمار متناغمة مع مواقفه وتوجّهاته التي سبق وأن أعلنها قبل أن يغدو الرّئيس الرّابع والأربعين للولايات المتّحدة، فلم يكن الرّجل ميّالا باتّجاه التّدخّل لفرض الدّيمقراطيّة عبرَ التّدخّل العسكري أو ممارسة الضّغوط على الأنظمة المتسلّطة حول العالم، وفي أثناء حملته الانتخابيّة الرّئاسيّة، أثنى "أوباما" على

"برنت سكوكروفت" رغم أنّه جمهوري عمل مستشارا للأمن القومي خلال رئاستيْ "ريغن" و"بوش" الأب، ولم يُخف "أوباما" إعجابه الشّديد بواقعيّته وعدم إيمانه بفكرة فرض الدّيمقراطيّة في الخارج بالقوّة. وفي خطاب التّتويج الذي ألقاه في يناير الماضي، أعلن "أوباما" أنّ مساعي الجماهير ونضالها في الدّول الأخرى لانتزاع الدّيمقراطيّة سوف تكون أمضى من أيّ تدخّل غير مرغوب فيه من بلاده في هذا الصّدد. وبعد مباشرته مهامّ عمله الجديد، بدأ "أوباما" تطبيق أفكاره تلك بشأن التّعاطي مع قضايا الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان ومسائل الأقلّيّات في سياسته الخارجيّة، وكانت البداية من الصّين ومن بعدها روسيا وتركيا ثم دول أمريكا اللاتينيّة والوسطى وصولا إلى الدّول العربيّة والإسلاميّة، حيث أشار "أوباما" في خطابه في جامعة القاهرة يوم الرّابع من شهر يونيو 2009 إلى أنّ دور بلاده في هذا الخصوص سيقتصر على الدّعم المعنوي والتّشجيع فحسب[50].

المبحث الرّابع: البحث عن الهيمنة الرّضائيّة

غدا أنصار الرأي الذي يحضّ الإدارة الأمريكيّة على البحث عن "الهيمنة المقبولة أو الرّضائيّة" في تزايد مستمرّ، حيث يرى هؤلاء أنّ الهيمنة القسريّة من شأنها أن تولّد التّمرّد والرّفض الدّوليّين لسياسات أمريكا ومشاريعها الكونيّة الرّامية إلى تكريس هيمنتها على العالم وتعزيز مكانتها الفريدة فيه، كما يمكن أن تواجه عمليّة فرض الهيمنة الأمريكيّة على العالم ممانعة شديدة تستنزف قدرات الولايات المتّحدة وإمكاناتها ومن ثمّ تحول، بشكل أو بآخر وفي مدى زمني معيّن، دون استمرار بسط تلك الهيمنة على العالم أجمع فترةً أطول. ومن هنا، جاء التّفكير في الهيمنة المقبولة دوليّا، التي تحقّق الرّيادة والهيمنة للولايات المتّحدة من جانب، وتضمن الخير والاستقرار والسّلام للعالم أجمع من جانب آخر، وهو ما لن يتسنّى إلاّ من خلال مشاطرة الولايات المتّحدة لدول العالم كافّة أزماتها ومساعدتها في التّصدّي لتلك الأزمات، علاوة على أنّ واشنطن سخّرت قسطا من قدراتها ومواردها لمساعدة دول العالم على تجاوز مختلف التّحدّيات التي تحيط بها،

حتّى تشعر دول العالم بأنّ تنامي القوّة الأمريكيّة يعود لا محالة على دول العالم هي الأخرى بشيء من النّفع وأنّ الهيمنة الأمريكيّة ليست شرّا مستطيرا بالضّرورة، بما يعني أنّ قوّة أمريكا هي قوّة للعالم أجمع.

وفي هذا السّياق، يرى "لورانس كورب"، في مقالة نشرها في جريدة واشنطن بوست خلال شهر مايو 2008، بعنوان"دبلوماسيّة الإغاثة قوّة أمريكا النّاعمة"، أنّ توظيف الولايات المتّحدة قدراتها العسكريّة الفائقة وإمكاناتها التّكنولوجيّة المتطوّرة واستثمارها من أجل مساعدة دول العالم الأقلّ قوّة وتطوّرا من شأنه أن يعود على مكانة أمريكا الدّوليّة بالنّفع، ويركّز طرحه على المساعدات وجهود الإعانة الأمريكيّة لدول العالم إبّان الكوارث الطّبيعيّة كالزّلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والحرائق وغيرها، ذلك أنّ أمريكا هي أقدر دول العالم على إغاثة أيّة دولة منكوبة بفضل ما في الجعبة الأمريكيّة من إمكانات هائلة لم تتح لسواها. فخلال إعصار تسونامي في المحيط الهندي على سبيل المثال، كانت الولايات المتّحدة هي الأسرع من حيث الاستجابة للكارثة والتعاطي معها بنجاح وفاعليّة إذ نشرت 15 ألف جندي تعزّزهم النّاقلات والطّوّافات والقطع البحريّة، التي برعت في توصيل الإمدادات والأطبّاء ورجال الإنقاذ ونقل الجرحى والمصابين لتلقّي العلاج. والأهمّ من ذلك أنّ معهد "بيو" الأمريكي لاستطلاعات الرّأي، قد استطلع آراء الشّعب الإندونيسي عقب الكارثة والاستجابة الأمريكيّة لها يقيس خلالها انطباع الشّعب الإندونيسي ذي الغالبيّة المسلمة، عن الولايات المتّحدة، فإذا بالنتائج تؤكّد أنّ 80% من الإندونيسيّين لديهم آراء غير إيجابيّة حيال الولايات المتّحدة.

ويرى "لورانس" أنّ سياسة التّدخّل الأمريكي للمساعدة السّريعة والفاعلة وقت الأزمات والكوارث من شأنها أن تحقّق للولايات المتّحدة مكاسبَ عديدة تعزّز من مكانتها وريادتها عالميّا خصوصا وأنّ تلك المساعدات سوف تساعد على تحسين صورة الولايات المتّحدة داخليّا وعالميّا، كما سوف تضفي مسحة من القبول العالمي بالوجود العسكري الأمريكي المنتشر حول العالم لأنّه سيكون صمّام أمان، كما أنّ هذه المساعدات سوف تفضي إلى تحقيق الاستقرار في العالم لأنّ الكوارث الطبيعيّة والأزمات غالبا ما تتتبعها

اضطرابات وصراعات وخصومات محليّة وإقليميّة وأحيانا دوليّة، لا يستهان بها، ممّا يهدّد الأمن العالمي[51].

ورغم أيّة تحذيرات أو مؤشّرات لأفول الهيمنة الأمريكيّة، يرى "جوزيف ناي" أنّ الولايات المتّحدة ستظلّ على الأرجح تشكّل القوّة المتفوّقة الرّاجحة على مستوى العالم، حتى بعد أن تخلّص نفسها من مستنقع العراق، ولكن يتعيّن عليها أن تتعلّم كيف تعمل مع الدّول الأخرى وكيف تتقاسم معها القيادة. ويرى "ناي" في ما يسمّيه "المنافع العامّة العالميّة" طوق النّجاة الذي تستطيع واشنطن من خلاله أن تستفيد من القوّة النّاعمة للإبقاء على ريادتها للعالم، وصيانة هيمنتها عليه، فهو يعتبر أنّ التّركيز على "المنافع العامّة العالميّة" -وهي الأشياء التي يستطيع الجميع أن يستهلكوها من دون أن يؤدّي هذا إلى تضاؤل المتاح منها بالنّسبة إلى الآخرين- من شأنه أن يساعد أمريكا في التّوفيق بين قوّتها المتفوّقة الرّاجحة وهيمنتها من جانب ومصالح الآخرين من جانب آخر على نحو يجنّبها صدامات ومواجهات تستنزفها كما يصون مكانتها العالميّة بأقلّ كلفة ممكنة[52].

فممّا لا شكّ فيه أنّ المنافع العامّة المحضة نادرة الوجود، وأغلب هذه المنافع لا يقترب إلاّ جزئياً من الحالة المثاليّة المتمثّلة في الهواء النّظيف، إذ لا نستطيع أن نستثنيَ أحداً، وتعمّ المنفعة الجميع في الوقت نفسه. وربّما تشكّل مسألة مكافحة تغيّر المناخ العالمي الحالة الأكثر بروزاً وتأثيراً في الوقت الحالي.ولكن ما لم تبادر الجهة الأكثر استفادة من سلعة عامّة ما، مثل الولايات المتّحدة، إلى الاضطلاع بدور ريادي في تخصيص مواردَ متكافئة نحو توفير هذه المنفعة، فلن يكون بوسع الجهات الأقلّ استفادة أن تقدّم مثل هذه المنفعة، وذلك بسبب صعوبة تنظيم العمل الجماعي حين تشترك في الأمر أعداد ضخمة من الجهات. ورغم أن تحمّل هذه المسؤوليّة كثيراً ما يسمح للآخرين "بالرّكوب المجّاني"، إلاّ أنّ البديل يعني عدم ركوب أحد على الإطلاق[53].

ويوقن "ناي" بأنّ الولايات المتّحدة قادرة على تحصيل كسب مضاعف، من خلال توفّر

المنافع العامّة في حدّ ذاتها، وبسبب مساهمة هذه المنافع في إضفاء الشّرعيّة على قوّتها الرّاجحة في أعين الآخرين. ويتعيّن على أمريكا أن تتعلّم من درس القرن التّاسع عشر، حين كانت بريطانيا العظمى هي القوّة الرّاجحة في العالم، فتولّت دورها القيادي في الحفاظ على توازن القوى بين الدّول الكبرى في أوروبا، وروّجت لنظام اقتصادي دولي مفتوح، وعملت على صيانة حرّيّة البحار[54].

ويرى "ناي" أنّ هذه القضايا تظلّ وثيقة الصّلة بوضع العالم اليوم. والحقيقة أنّ تأسيس القواعد التي تكفل الحقوق المتساوية للجميع يظلّ في حدّ ذاته يشكّل الآن منفعة عامّة، تماماً كما كان الأمر آنذاك، حتّى رَغم تعقيدِ بعض القضايا الجديدة. إنّ صيانة توازن القوى على المستوى الإقليمي وتثبيط الحوافز المحلّيّة الدّافعة إلى استخدام القوّة لتغيير الحدود يشكّل منفعة عامّة بالنّسبة إلى العديد من الدّول، ولكن ليس جميعها. وعلى نحو مماثل، تشكّل صيانة الأسواق العالميّة المفتوحة شرطاً ضرورياً، ولو لم يكن كافياً، لتخفيف الفقر في الدّول الفقيرة، حتّى مع استفادة الولايات المتّحدة من احترام هذا الشّرط[55].

إلاّ أنّ المنافع العامّة العالميّة تتضمّن اليوم قضايا جديدة -ليس فقط قضيّة تغيّر المناخ، بل أيضاً قضيّة حماية الكائنات المعرّضة لخطر الانقراض، وقضيّة الفضاء الخارجي، و"الملكيّة المشتركة" للفضاء الالكتروني. إنّ التّوصّل إلى قدر معقول من الإجماع في الرّأي العامّ الأمريكي من شأنه أن يساعد في ضمان تقديم مثل هذه المنافع العامّة، علاوة على المنافع العامّة العالميّة "التّقليديّة"، حتّى رغمَ إخفاقِ الولايات المتّحدة في الاضطلاع بدور الرّيادة في بعض القضايا، وأبرزها قضيّة المناخ العالمي.

وفي عالم اليوم أصبحت المنافع العامّة العالميّة تشتمل أيضاً على ثلاثة أبعاد أخرى جديدة:

الأوّل، يتلخّص في ضرورة اضطلاع الولايات المتّحدة بدور الرّيادة في المساعدة على تنمية القوانين والمؤسّسات الدّوليّة واحترامها بهدف تنظيم العمل الجماعي في التّعامل

مع قضايا على قدر عظيم من الأهمّيّة، مثل انتشار الأسلحة، وحفظ السّلام، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا، وليس فقط القضايا المرتبطة بالتّجارة والبيئة. من المؤكّد أنّ الآخرين سوف يستفيدون من النّظام الذي سيتوفّر عبْرَ هذه الجهود، إلاّ أنّ الولايات المتّحدة سوف تستفيد أيضاً. على نحو مماثل، وبينما يشتكي أنصار الأحاديّة بشأن القيود التي يفرضها الالتزام بالأنظمة الدّوليّة على الولايات المتّحدة، فإنّ الآخرين أيضاً سوف تقيّدهم الأنظمة نفسها[56].

ثانياً، يتعيّن على الولايات المتّحدة أن تجعل قضيّة التّنمية الدّوليّة على رأس أولويّاتها. ذلك أنّ القسم الأكبر من الأغلبيّة الفقيرة من سكّان العالم غارق داخل حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وانعدام الاستقرار السّياسي. وعلى هذا فإنّ تقديم المساعدات الماليّة والعلميّة من جانب الدّول الثّريّة لا يشكّل أهمّيّة كبرى لأسباب إنسانيّة فحسب، بل إنّ هذه المساعدات من شأنها أيضاً أن تمنع الدّول الفاشلة من التّحوّل إلى منابعَ للفوضى بالنّسبة إلى بقيّة العالم. وهنا أيضاً لم يكن سجلّ الولايات المتّحدة مؤثّراً بأيّة حال. ذلك أنّ تدابير الحماية التّجاريّة، التي تتبنّاها الولايات المتّحدة كثيراً ما تلحق الضّرر بالدّول الفقيرة في المقام الأوّل، فضلاً عن ذلك فإنّ المساعدات الخارجيّة لا تحظى بشعبيّة كبيرة بين عامّة الأمريكيّين كما أنّها تشهد تراجعا ملحوظا. إنّ التّنمية تستغرق وقتاً طويلاً، والمجتمع الدّولي في حاجة إلى استكشاف أفضل السّبل لضمان وصول المساعدات بالفعل إلى الفقراء، إلا أنّ الحكمة والاهتمام بتعزيز القوّة النّاعمة يؤكّدان أنّ الولايات المتّحدة لا بدّ أن تضطلع بدور ريادي في هذا السّياق أيضاً.

ثالثا، تستطيع الولايات المتّحدة، باعتبارها قوّة متفوّقة راجحة، أن تقدّم منفعة عامّة على قدر عظيم من الأهمّيّة، وذلك من خلال العمل باعتبارها جهة قادرة على الوساطة والتّوفيق بين الأطراف المختلفة. فعن طريق المساعي الحميدة للوساطة في حلّ النّزاعات في أماكن مثل أيرلندا الشّماليّة، والمغرب، وبحر إيجه ساعدت الولايات المتّحدة في صياغة نظام دولي صالح لاستفادة دول أخرى منه[57].

ويعتقد "ناي" أنّ استمرار تفاقم بعض القضايا والصّراعات العالميّة الملحّة وتعقّدها كالصراع في الشّرق الأوسط، من شأنه أن يفرض على واشنطن قبول قيام دول أخرى بدور الوسيط من أجل تسوية تلك الصّراعات والقضايا على نحو أكثر فعاليّة، وهو ما بدا جليّا خلال إدارة "أوباما" التي تدعم الدّور التركي للتّوسّط في عمليّة سلام الشّرق الأوسط، وحينما لا ترغب الولايات المتّحدة في الاضطلاع بدور القيادة، فإنها تظلّ قادرة على تقاسم القيادة مع غيرها من الجهات الدّوليّة، كما فعلت أوروبا في قضيّة دول البلقان. ولكن في كثير من الأحيان قد تكون الولايات المتّحدة هي الدّولة الوحيدة القادرة على جمع الأطراف المختلفة والتّوفيق بينها. وما من شكّ في أنّ نجاح هذا الدّور القيادي إنّما يضيف إلى قوّة أمريكا النّاعمة بينما يعمل على استئصال منابع عدم الاستقرار، كما تستطيع الولايات المتّحدة أيضاً أن تشجّع دولاً أخرى ناهضة على المشاركة في إنتاج مثل هذه المنافع العامّة[58].

وبدوره، وبعد انتقاده تعاطي إدارة بوش مع فكرة "الهيمنة"، يقترح "بريجنسكي" عدّة خطوات لإنقاذ مكانة أمريكا عالميّا منها:

أوّلا: عودة صريحة بالسّياسية الخارجيّة الأمريكيّة إلى منطق الاعتدال انطلاقا من التّوافق الحزبي بين الجمهوريّين والدّيمقراطيّين في صوغ تلك السّياسة. والمسألتان تتزامنان حكما، فالسّياسية الخارجيّة الأمريكيّة صبغت في المرحلة الأخيرة بتوجّه متطرّف من داخل الحزب الجمهوري نفسه، واتّخذت القرارات المحوريّة فيهاعلى خلفيّة النّظرة المسيحيّة البروتستانتيّة الأصوليّة، وبقراءة من المحافظين الجدد.

ثانيا: على أمريكا أن تتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبيّة، وألاّ تتصرّف على قاعدة "أنّ من ليس معها فهو أوتوماتيكيّا ضدّها". ذلك أنّ هذه المقارنة التي تلغي مساحة التّوافق في العلاقات الدّوليّة تعدّ تدميرا للذّات.

ثالثا: على أمريكا أن تعيد إحياء الأجهزة الاستخباراتيّة بشكل يجعلها تقدّم معلومات موثّقة تكون قاعدة لعمليّة اتّخاذ قرارات ذكيّة، ولا تكون قائمة على مبدإ أسوإ

السّيناريوهات. وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبيّة على أحكام أمريكا وتحليلاتها في عمليّة صوغ سياستها.

وتظلّ أبلغ رسالة توجّه بها الخبراء الأمريكيّون لدوائر صنع القرار في بلادهم من أجل الإبقاء على ريادتها وتجديد هيمنتها، هي تلك التي وجّهها "زيغنيو برجينسكي" في كتابه الأخير المعنون" الخيار الحقيقي"، الذي حاول فيه طرح خارطة طريق لإنقاذ الهيمنة الأمريكيّة وإطالة أمد إمبراطوريّة العمّ سام، حيث يناشد القادة في الولايات المتّحدة بأن يتخلّوْا عن الغطرسة وإساءة استخدام الرّيادة أو الهيمنة الأمريكيّتين عالميّا، وأن يكثّفوا جهودهم لإصباغ هذه الهيمنة وتلك الرّيادة بطابع رضائي عالمي، مستفيدين بذلك من تجربة الإمبراطوريّة الرّومانيّة، التي استسلمت للسّقوط في براثن الغطرسة وإساءة توظيف الهيمنة، حينما جنحت لترويج مصطلحات وشعارات قريبة الشّبه من تلك التي تصدر عن مسؤولين في واشنطن في زمننا هذا مثل "الدّول المارقة" و"محور الشّرّ" و"الجماعات الإرهابيّة" و"من ليس معنا فهو ضدّنا"..الخ. مشيرا إلى أنّ الغطرسة التي كانت تمارسها روما حيال الآخرين هي التي زجّت بإمبراطوريّتها إلى غياهب الانهيار.

وفي عبارات فلسفيّة دلاليّة مقتضبة، يختزل "برجينسكي" رسالته وتوصياته في شأن الحفاظ على ريادة أمريكا وهيمنتها العالميّتين، في دعوة الأمريكيّين إلى أن يجعلوا من أمريكا "مدينة على جبل" كما ورد في العظة الأخيرة للسّيّد المسيح، كي تصبح مدينة مشعّة تعيش في سلام مع العالم، بدلا من أن تكون "قلعة على جبل" معزولة كئيبة وتستقبل كلّ يوم نعوشا من بقاع العالم المختلفة تحوي جثث جنودها على وقع الموسيقى الجنائزيّة[59].

المبحث الخامس: انتخاب أوباما وتجديد الأمل

في الخامس من نوفمبر 2008، أعلن عن فوز "باراك حسين أوباما"، الذي كان أوّل سيناتور أسود في مجلس الشّيوخ عن ولاية إيلينوي منذ عام 2005، رئيسا لأمريكا. ويمكن القول إنّ التّحوّل في الشّارع الأمريكي من اليمين المحافظ إلى اليسار والمدرسة

اللّيبراليّة كان من شأنه طيّ صفحة حقبة الجمهوريّين وعرّابهم "رونالد ريغن"، التي هيمنت على المشهد السّياسي الأمريكي منذ عام 1980 واستبدالها بانطلاقة جديدة واستثنائيّة للّيبراليّين والحزب الدّيمقراطي أوصلت الرّئيس الأفريقي الأمريكي إلى البيت الأبيض، وهو الرّجل الذي يرى كثيرون أنّه يتطلّع إلى تقليد "ريغن" وتحويل رئاسته إلى حركة تدفع بأكثريّة ذات ميل ليبرالي إنّما بخطاب وسطي في المرحلة المقبلة، وهو ما يطلق عليه اليوم اسم "حركة أوبامانيا" أو الجنون بأوباما[60].

ولعلّ في هذا الإنجاز الفريد من نوعه لرجل مثل "أوباما" تحقيق لحلم وضع لبناته الأولى على أرض الواقع قبل نيف وأربعة عقود الزّعيم الأمريكي الأسود "مارتن لوثر كنغ"، إبّان زعامته لحركة الحقوق المدنيّة في الولايات المتّحدة. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على قدرة الحلم الأمريكي، الذي طالما شخصت إليه أبصار شعوب العالم كونه يفسح المجال للحرّيّة وتحقيق النّجاح على كافّة الأصعدة وسط أجواء غالبا ما لا تتسنّى لكلّ ذي طموح إلاّ في بلد كالولايات المتّحدة، على الصّمود والبقاء رغم الرّياح العاتية التي تعصف به ما بين الفينة والأخرى.

لقد كانت كلمة السّرّ في حملة "أوباما" وبرنامجه الانتخابيّين هي "التّغيير" تلك الكلمة السّحريّة، التي سحرت ألباب الأمريكيّين المعروفين من بين شعوب الدّنيا بولعهم بالجديد وشغفهم بالتّغيير والتّطوير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لاسيّما إذا كان الوضع القائم غاية في القتامة والتّردّي كذلك الذي أفضت إليه ثماني سنوات عجاف من حكم إدارة "بوش" الابن الجمهوريّة الرّعناء. لقد وضع الأمريكيّون ومن ورائهم العالم أجمع تطلّعاتهم وآمالهم في جعبة الرّئيس الأمريكي الشّابّ "أوباما"، الذي أمل الجميع في أن يطوي صفحة سوداء من تاريخ السّياسة الأمريكيّة والعالميّة ويدشّن حقبة جديدة، يستطيع الأمريكيّون خلالها أن يستعيدوا وحدتهم وأمنهم واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي، كما يستردّون ثقة العالم بهم وحبّ شعوبه لهم وإعجاب البشر بحلمهم الأخّاذ وتجربتهم الحضاريّة والتّحديثيّة الرّائدة والمبهرة، وأن تتحرّر شعوب الدّنيا من

نظرة التّخوّف والرّيبة حيال كلّ ما هو أمريكي بعد أن عاثت إدارة "بوش" الابن في الأرض فسادا ما بين تدخّل عسكري وحصار اقتصادي وتهديد أمني وسياسي، حتّى غدت أمريكا دولة سيّئة السّمعة، إلى الحدّ الذي صار يهدّد تدريجيّا مقوّمات قوّتها النّاعمة، التي طالما ظلّت ركيزة مهمّة من ركائز قوّتها وتميّزها في عالم ما قبل انهيار ما كان يسمَّى بالاتّحاد السّوفياتي السّابق ثمّ هيمنتها المنفردة من بعده.

ولقد قوبلت نتيجة الانتخابات الأمريكيّة هذه المرّة وما تمخضّت عنه من فوز "أوباما" بالارتياح والتّرحيب سواء في داخل الولايات المتّحدة أو خارجها، خاصّة بين أنصار السّلام والأقلّيّات، وذلك على خلفيّة برنامجه التّصالحي الّذي دعا فيه إلى وقف الحرب في العراق، وإغلاق معتقل غوانتانامو وتفضيل الحوار مع إيران على الغزو ومدّ الجسور مع الشّعوب من أجل سلام العالم وأمن بلاده.. الأمر الذي أعاد الثّقة في الحلم الأمريكي وأحدثت تغيّرات كانت بعيدة المنال، منها ما أعلنه رئيس مركز كارينجي للشّرق الأوسط بأن الإسلاميّين سوف تخفّ حدّتهم وتتحسّن نظرتهم للقيادة الأمريكيّة، وقد تهبط شعبيّة الجماعات المتطرّفة!![61].

على أيّة حال، يمكن الزّعم بأنّ فوز "أوباما" قد أثار جدلا حامي الوطيس بشأن تأثير هذا الفوز على مستقبل الهيمنة الأمريكيّة. فثمّة من رأى أنّه يدشّن مرحلة أفول لتلك الهيمنة، حتّى أنّ "فرانسيس فوكوياما" أعلن أنّه ساند "أوباما" في حملته الانتخابيّة الرّئاسيّة وابتهج بفوزه لأنّه سيكون الزّعيم الأقدر على إدارة حقبة الأفول أو الغروب الأمريكي باقتدار وبأقلّ خسائرَ ممكنة. وفي ذات السّياق، كتب "فريد زكريا" سلسلة من المقالات في مجلّة "النيوزويك" الأمريكيّة عقب فوز "أوباما" طوت بين ثناياها تلميحات بأنّ الرّئيس الجديد سيكون الرّجل القادر على الاستجابة لعصر الأفول الأمريكي.

كذلك، خلص تقرير صدر في ديسمبر 2008 تحت عنوان "التّوجّهات العالميّة 2025"، عن المجلس القومي للاستخبارات في الولايات المتّحدة (إن آي سي NIC)، الذي أُنشئ عام 1973، ويستشير كلّ وكالات الاستخبارات الأمريكيّة التي لا تقلّ عن 16 وكالة ابتداء

من الوكالة المركزيّة للاستخبارات CIA ونزولا إلى وزارة الماليّة، إلى أنّ النّفوذ السّياسي والاقتصادي للولايات المتّحدة سيتراجع خلال العقدين المقبلين. وأشار التّقرير الذي ينشر كلّ خمس سنوات ويستند إلى دراسة شاملة قام بها خبراء المعلومات الاستخباراتية الأمريكيّة ومحلّلوها، إلى أنّ الدولار سيفقد دوره باعتباره عملة رئيسة في العالم. كما يتوقّع التّقرير أن تشكّل كلّ من الصّين والهند وروسيا تحدّيا لنفوذ الولايات المتّحدة على الصّعيد العالمي وتنافسها أكثر على رأس نظام عالمي متعدّد الأقطاب، وأنّ التّقدّم العلمي والتّقني واستخدام تكتيكات عسكريّة غير تقليديّة وانتشار الأسلحة البعيدة المدى الدّقيقة وحروب الانترنت، كلّ ذلك سيحدّ من قدرة الولايات المتّحدة على التّصرّف باعتبارها قوّة عظمى. وبينما يستبعد التّقرير أن يتعاظم نفوذ روسيا، يتوقّع في المقابل أن تحقّق إيران وتركيا وإندونيسيا بعض التّقدّم في هذا المجال[62].

على صعيد آخر، ارتأى محلّلون ومفكّرون أمريكيّون وعالميّون آخرون أنّ فوز "أوباما" سوف يساعد على تعزيز الهيمنة الأمريكيّة وإطالة أمدها، حيث يمثّل فوز رجل أسود أمريكي من أصول أفريقيّة ويدين والده بالإسلام فرصة للمصالحة التّاريخيّة بين أمريكا ونفسها من جهة وبينها وبين العالم من جهة أخرى. إذ تنبىء الشّعارات الّتي رفعها "أوباما" بشأن التّغيير بأنّ الفتى الأسود سيزيل آثار السّياسات الرّعناء الّتي اتّبعها سلفه "بوش" الابن ويبلسم الجراح التي تمخّضت عنها تلك السّياسات في داخل أمريكا وخارجها. وهو الأمر الذي من شأنه أن يعيد الجاذبيّة إلى "الحلم الأمريكي"، الذي شوّهه "بوش" الابن بسياساته العدوانيّة المتغطرسة، بما يساعد على إعادة الفاعليّة إلى قوّة أمريكا النّاعمة، التي تعدّ إحدى ركائز هيمنتها وريادتها. فقد بدأت الشّعوب تتدرّب على حبّ أمريكا ونبذ الكراهيّة، وبدأت أمريكا، أو يجب أن تبدأ، رحلة تغيير السّياسات وكثير من السّلوكيّات، وتستعدّ للاستجابة لثورة متصاعدة في التّوقّعات العالميّة. فثمّة من ذهب إلى الزّعم بأنّ فوز "باراك أوباما" بالرّئاسة الأمريكيّة يشكّل وبحقّ، إحياءً وإنعاشا لمفهوم الحلم الأمريكي القائم على أنّ أمريكا هي بلد الفرص (وهل ثمّة فرصة أعظم من

أن يصبح ابن مهاجر كيني إلى أمريكا سيّد البيت الأبيض؟) والذي لطالما شكّل حافزا وملهما لكلّ الرّاغبين والطّامحين حول العالم في تحقيق ذواتهم والانتصار على الظّروف الخانقة لآمالهم والمعيقة لتطوّرهم. فالأمّة الأمريكيّة التي هي بامتياز أمّة مهاجرين تقدّم الدّليل تلو الدّليل على مدى تجذّر روح التّجدّد والتّغيير والإبداع والإنجاز التي تنطوي عليها هذه التّجربة الدّيموقراطيّة الفيدراليّة التي شيّدها المهاجرون - المواطنون والتي نجحت في التّوليف بين عشرات الولايات الأمريكيّة المختلفة لكنْ المتّحدة في إطار ذلك المعمار الحضاري التّعدّدي المتين الذي أهّل أمريكا، لتكون قائدة العالم[63].

وخلال العام الأوّل من حكمه، انتهج "أوباما" نهجا يشي بنزعة، لاتهاونَ فيها، باتّجاه استعادة مكانة أمريكا عالميّا وتعزيز هيمنتها وريادتها. وقد جاء هذا النّهج في مسارين: أوّلهما، عمد إلى مواصلة جهود تعظيم قوّة أمريكا الصّلبة على نحو ما بدا جليّا في موافقته في بادىء الأمر على المضيّ قدما في تنفيذ مشروع الدّرع الصّاروخيّة الأمريكيّة، التي من شأنها أن تعزّز هيمنة أمريكا العسكريّة على العالم ثمّ استبداله بمشروع آخرَ أكثر فعاليّة وأقلّ كلفة، ومن بعد ذلك الاستمرار في الحرب الأمريكيّة على ما يسمّى الإرهاب في أفغانستان والإبقاء على التّموضع العسكري الأمريكي في وسط آسيا والخليج العربي وغيرهما من بؤر العالم الحيويّة بصيغ ومستويات مختلفة. أمّا المسارُ الثّاني، فكان سعي "أوباما" لإنعاش القوّة النّاعمة الأمريكيّة بالاعتماد على القوّة الذّكيّة وترميم التّفوّق العلمي والثّقافي وإعادة الجاذبيّة للحلم الأمريكي.

فلقد اتّخذ "أوباما" خطوات مهمّة فور تأديته اليمين الدّستوريّة على صعيد استعادة الرّيادة الأمريكيّة أبرزها إعلانه عزمه تحرير السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة من العسكرة، وذلك عبر السّعي لتخفيض الإنفاق العسكري السّنوي بنسبة 10%، ثمّ تأكيد نائبه "جوزيف بايدن" ووزيرة خارجيّته "هيلاري كلينتون" تبنّي "سياسة ذكيّة" تؤخّر اللّجوء للتّصعيد العسكري والوسائل العقابيّة، وتحرّي نهج تصالحي مع العالم ينتهج الحوار بدلا من الصّدام، ثمّ عزم "أوباما" على العمل بدأب من أجل إنهاء المشاكل الخاصّة

بالطّاقة كتقليص اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط الأجنبي ومواجهة مشاكل التّغيّر المناخي، ثمّ فتحه النّقاش حول استراتيجيّة تقديم واشنطن للمساعدات الخارجيّة وسبل توظيف تلك المساعدات على نحو يضمن لأمريكا مكانتها وريادتها عالميّا، علاوة على البدء في إغلاق سجن غوانتانامو الذي أساء إلى سمعة أمريكا عالميّا[64].

المبحث السّادس: إنهاء الاعتماد الأمريكي على النّفط الأجنبي

يمكن القول إنّ تلك القضيّة كانت تشغل بال "أوباما" منذ أن كان مرشّحا رئاسيّا، إدراكا منه لأهميّة أمن الطّاقة الأمريكي وما يستوجبه من تقليص اعتماد واشنطن على مصادر الطّاقة الواردة من بلدان تضرّرت علاقات واشنطن بها كثيرا خلال سنِي حكم "بوش" الأب أو الابن. فحسب بيانات إدارة الطّاقة الأمريكيّة بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النّفط في عام 2007 وحده نحو 20.680.730 برميل يومياً، أنتجت الولايات المتّحدة منها نحو 8.5 "تقريبا" برميل يومياً، بينما استوردت نحو 12.185.290 برميل يومياً أي بنسبة 58.8%. وانطلاقاً من تلك البيانات أعلن "أوباما" إبّان حملته الرّئاسيّة عن خطّة جديدة شاملة لمعالجة هذه المشكلة مشيراً إلى أنّ هدفه تحقيق الاستقلال النّفطي الذي يعدّ "واحداً من أكبر التّحدّيات" التي تواجهها الولايات المتّحدة. وقد عبّر "أوباما" عن إدراكه لمدى خطورة هذا التّحدّي قائلاً إنّه "يشكّل تهديداً لأمننا القومي ولتفوّقنا ولاقتصادنا". وأرجعَ أسباب إخفاق واشنطن في حلّ هذه المشكلة طيلة أكثر من ثلاثين عاماً إلى السّياسات الحزبيّة، والتّأثير المفرط للمصالح الخاصّة، وخداع السّياسيّين لتحقيق هذه المصالح في الانتخابات بدلاً من وضع حلول طويلة الأمد من شأنها أن تجعل أمريكا قريبة من الاستقلال النّفطي. وفي رؤيته لقضيّة الطّاقة، التي نشرها موقع حملته الانتخابيّة، والمعنونة بـ "باراك أوباما: طاقة جديدة لأمريكا"، أشار "أوباما" إلى أنّه من شأن خطّته أن تحقّق استقلال أمريكا النّفطي. وبعد تولّيه منصبه

أكّد "أوباما" أنّ هدف إدارته هو إلغاء الاعتماد على واردات النّفط الأجنبيّة. كذلك، أعلن "أوباما" ونائبه "جو بايدين" عن تبنّيهما خطّة تتوخّى استثمار الأموال في موارد الطّاقة البديلة والاستئنافيّة، وتؤدّي إلى إنهاء تبعيّة البلد للنّفط الأجنبي وتحلّ الأزمة الإقليميّة العالميّة وتُنشئ ملايين فرص العمل[65].

كمَا كان "أوباما" أكثر رؤساء أمريكا قلقا من مسألة التّغيّر المناخي وأكثرهم حرصا على التّعاطي معها بجدّيّة. فبعد أن أوضح أسباب ظاهرة التّغيّر المناخي، يشير إلى مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تساعد في مواجهة هذه الظّاهرة البحوث الأساسيّة، وبرامج التّكنولوجيا، وخلق سوق نظيفة للطّاقة. وما إن بدأ "أوباما" مباشرة مهامّه رئيسا للولايات المتّحدة يوم 20 يناير 2009، حتّى أعاد التأكيد على أنّ اعتماد الولايات المتّحدة على النّفط الأجنبي والتّغيّر المناخي يمثّلان خطرا يتهدّد الأمن القومي الأمريكي، حيث إنّ تعلّق الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالنّفط المورّد لا يهدّد الأمن الوطني للبلد ويُضرّ البيئة فقط، بل ويلحق خسائرَ بالاقتصاد ويضيّق ميزانيّة أسر العمّال عبر كافّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة[66].

المبحث السّابع: المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للعالم الخارجي

لما كان "أوباما" يعي جيّدا أهميّة المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للعالم الخارجي في تعزيز مكانة أمريكا عالميّا، فقد تعهّد من جانبه بمضاعفتها إلى 50 مليار دولار سنويّا بحلول عام 2012، كما بدأ برنامجا طموحا لإعادة تفعيل دبلوماسيّة المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة وتطويرها، فنّيّا ومهنيّا وماليّا، بما يساعد على جعلها أداة مهمّة وفاعلة من أدوات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة "الذّكيّة". وفي هذا الإطار، فتح "أوباما" باب الجدل على مصراعيْه بشأن طرح الآليّات الكفيلة بتعظيم القيمة الاستراتيجيّة لتلك المساعدات. وأنصت "أوباما" إلى آراء خبراء ديمقراطيّين وجمهوريّين ينادون بضرورة إعادة النّظر

في التّشريع الذي يحكم تلك المعونات والمساعدات الخارجيّة، والذي يرجع لنحو خمسين عاما مضت، حيث تعهّد عضو مجلس النوّاب الدّيمقراطي البارز "هاوارد بيرمان"، الذي يترأّس لجنة الشّؤون الخارجيّة في المجلس، بالضّغط من أجل إصدار قانون جديد للمساعدات الخارجيّة بدلا من القانون الذي كان الرّئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" قد وقّعه في عام 1961، وذلك توخّيا لتفعيل دور دبلوماسيّة المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة.

وفي هذا المضمار، تزايد الانتقاد لسياسة المعونات والمساعدات الخارجيّة، حيث يصف خبراء تنمية أمريكيّون النّظام المالي الرّاهن لتلك المساعدات بأنّه غير فعّال ويتّسم بالفوضى ونقص التّمويل وسوء التّوزيع، إذ أنّه موزّع على أكثر من 20 وكالة و50 برنامج دون حدود واضحة لسلطة كلّ منها.فضلا عن أنّ إدارة الرّئيس "بوش" الابن قد أمعنت في إساءة استخدام تلك المساعدات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال إعادة توجيه الشّطر الأعظم من تلك المساعدات إلى حلفاء واشنطن في الحرب على الإرهاب، كما التهمت حروب العراق وأفغانستان نصيب الأسد منها، وتزامن هذا مع اضطلاع وزارة الدّفاع الأمريكيّة بالأدوار التي كانت مخوّلة من الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة بعد أن فقدت نفوذها وتمويلها والعاملين فيها خلال تلك الفترة، ويرى "بيرمان" أنّ الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة تعاني من نقص شديد في عدد العاملين وتفتقر للخبرة الفنّيّة التي تخوّل لها مواجهة الطّبيعة المعقّدة للتّهديدات التي تواجه العالم مثل تغيّر المناخ، وانتقد أيضا عسكرة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة عموما ودبلوماسيّة المساعدات الخارجيّة على وجه التّحديد، وهو ما أرجعه إلى غياب الكوادر المدنيّة المدرّبة والمتخصّصة في مجال المساعدات الخارجيّة والتّنمية الدّوليّة.

وبدوره، دعا "روبرت زوليك" رئيس البنك الدّولي "أوباما" لتخصيص ستّة مليارات دولار من برنامج التّحفيز الاقتصادي الأمريكي البالغ حجمه 825 مليار دولار لصندوق عالمي لمساعدة الدّول الفقيرة التي تضرّرت جرّاء الأزمة الماليّة، مؤكّدا أنّ من شأن هذه الخطوة أن تعيد إنعاش السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وتعزّز مكانة الولايات المتّحدة عالميّا.

ومن جانبها، وفي اليوم التّالي لتولّيها مهامّ منصبها، زارت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة "هيلاري كلينتون" الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة ووعدت بعهد جديد في الدّبلوماسيّة الأمريكيّة ينطوي على المزيد من التّنمية الفعّالة. وأكّدت "كلينتون" أنّه من الضّروري تعزيز دور الوكالة الأمريكيّة وغيرها من البرامج المتخصّصة في تقديم المساعدات الأجنبيّة وأن تحظى بتمويل ملائم وتنسيق يوضّح جليّا فهم الولايات المتّحدة ودعمها لمساعدات التّنمية[67].

المبحث الثّامن: إغلاق سجن غوانتانامو

في إطار مساعيه لإعادة الجاذبيّة للحلم الأمريكي وتحسين صورة أمريكا عالميّا، بعد تنصيبه عمد "أوباما" إلى اتّخاذ خطوات جادّة على هذا الصّعيد، إذ أصدر فور تنصيبه ووزير دفاعه "روبرت جيتس"، أمرا بتعليق المحاكمات التي تجري بحقّ معتقلي سجن غوانتانامو، والتي ستقدّم إلى هيئة الادّعاء العسكريّة الأمريكيّة، وذلك بعد ساعات فقط من أدائه اليمين الدّستوريّة. وقد شمل هذا الأمر 21 قضيّة من بينها خمس قضايا كان من المتوقّع أن يمثل أصحابها أمام المحكمة العسكريّة بتهم التّخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2001. وفي خطوة أكثر جرأة، أصدر "أوباما" أمرا آخرَ يقضِي بإغلاق سجن غوانتانامو المثير للجدل كليّة، والذي يضمّ 255 سجينا من بلاد شتّى، في غضون عام واحد. وكان "أوباما" قد وعد خلال حملته الانتخابيّة بإغلاق السّجن المقام في قاعدة غوانتانامو البحريّة في كوبا، لكنّه عجّل بتنفيذ وعده بعد يومين فقط من تسلّمه السّلطة، إذ أصدر مشروع مرسوم رئاسي يقضي بإغلاق غوانتانامو في أقرب وقت ممكن، وفي غضون عام من نشر المرسوم على أبعد تقدير[68]. كما يقضي المرسوم أيضا بأن يرحل كلّ شخص معنِي بهذا القرار إلى بلده الأصلي أو يطلق سراحه أو يسفّر إلى بلد آخر أو ينقل إلى معتقل أمريكي آخر، إضافة إلى إغلاق كافّة المعتقلات التّابعة لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة التي يُحتجز فيها مُشتبه فيهم بالضّلوع في الإرهاب. وأثناء توقيعه على القرار الجديد، قال "أوباما": "إنّ الولايات المتّحدة ستواصل خوض

الحرب على الإرهاب، لكنَّها سوف تحافظ في الوقت ذاته على قيمنا ومُثُلنا، ولن تسمح بعد الآن بممارسة التّعذيب في حقّ معتقلين في المستقبل"[69].

المبحث التّاسع: الاعتماد على "السّياسة الذّكيّة"

لم يكن "أوباما" يغرّد وحده داخل سرب استعادة الرّيادة الأمريكيّة عبرَ القوّة الذّكيّة والناعمة لبلاده، إذ شاركه في ذلك عن اقتناع طاقم إدارته الذي اختاره بعناية فائقة. فمن جانبها، كانت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة الجديدة "هيلاري كلينتون" أبدت تفهّما ملحوظا وتناغما ملفتا حيال مساعي "أوباما" لإعادة إنعاش الحلم الأمريكي وتفعيل القوّة النّاعمة لبلادها، وذلك حينما أعلنت فور ترشيحها لمنصبها هذا، تبنّيها لفكرة "السّياسة الذّكيّة"، الّتي تتضمّن مجموعة متنوّعة من الأدوات الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والسّياسيّة والقانونيّة والثّقافيّة، مشيرة إلى أنّ فريقها الدبلوماسي سيستخدم الأداة أو مجموعة الأدوات المناسبة والصّحيحة في كلّ حالة." وأوضحت "كلينتون" خلال جلسة لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ لتنصيبها يوم 13 يناير 2008، أنها ستعمل من أجل إعادة التّوازن الدّبلوماسي- العسكري إلى السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد ثماني سنوات من حكم "بوش" الابن، والتي شهدت تراجع قوّة وزارة الخارجيّة أمام وزارة الدّفاع، وأعلنت أنّ السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهدها ستعمد إلى التّزاوج بين المبدإ والتّفكير العلمي بدلا من الأيديولوجيّة الصّلبة، مؤكّدة أنّ الدّبلوماسيّة ستكون في الخطّ الأمامي لسياستها الخارجيّة وذلك حفاظا على أمن الولايات المتّحدة ومصالحها وصورتها لدى العالم. وفيما أكّدت أنّ أمريكا لا يمكن أن تحلّ الأزمات الضّاغطة عالميّا بشكل منفرد، كما لا يمكن أن يحلّ العالم تلك الأزمات من دون أمريكا، دعت "كلينتون" إلى انخراط وتعاون فاعل مع روسيا وتحسين الشّراكة مع الصّين، وتمتين العلاقة مع الدّول الأوروبيّة، خصوصا ألمانيا وفرنسا وبريطانيا و"الدّيموقراطيّات الجديدة"، وإرساء

نمط أكثر تعاونا في الأمم المتّحدة لحلّ الأزمات، أو العمل مع الحلفاء خارج إطار المنظّمة حين يعجز هذا التّعاون عن تحقيق أهدافه[70].

وأشارت السّناتور "هيلاري كلينتون" ونائب الرّئيس "جو بايدن" إلى أنّهما سيعملان من أجل "تجديد الدّور القيادي لأمريكا بفضل الدّبلوماسيّة التي تعزّز أمن الولايات المتّحدة والتي تدفع بمصالحها قدما وتعكس قيمها". وقالت "هيلاري كلينتون" إنّها والرّئيس المنتخب "أوباما" يعتقدان أنّ الولايات المتّحدة لا بدّ أن تنتهج أسلوبا في السّياسة الخارجيّة يجعل أمريكا قادرة على "أن تظلّ قوة إيجابيّة في العالم". وهذا يشمل تقوية علاقات الشّراكة مع الحلفاء والمؤسّسات ومحاولة التّواصل مع الخصوم. وفيما أعربت عن إدراكها لأهميّة الدّبلوماسيّة المتعدّدة الأطراف، فإنّ "هيلاري كلينتون" قالت إنّ "أهمّ واجب على حكومة "أوباما" هو حماية مصالح أمريكا وأمنها وقيمها ودفعها نحو الأمام، لكي نحافظ على دوام أمن شعبنا وأمّتنا وحلفائنا"[71].

المبحث العاشر: إدراك "أوباما" لأهمّيّة استعادة الهيمنة الأمريكيّة

من أبرز الاعتبارات المهمّة التي تؤثّر في قدرة دولة ما على تعظيم دورها ومكانتها عالميّا، مدى إدراك القيادة السّياسيّة لتلك الدّولة لأهميّة ذلك المقصد وسعيها الدّؤوب لبلوغه. ولعلّ الرّئيس الأمريكي "أوباما" يضمر الكثير في هذا الشّأن حسبما يفهم من خطابه السّياسي ومواقفه وسياساته التي تبنّاها خلال المائتيْ يوم الأولى من حكمه. وفي هذا الإطار، يرى المفكّر الاستراتيجي الأمريكي "روبرت كاجان" في مقال نشره في جريدة واشنطن بوست الأمريكيّة عقب الإعلان عن فوز "أوباما"، أنّ أمريكا ستظلّ رائدة ومهيمنة ما بقيت مؤمنة بقدرتها على ذلك وما دامت قياداتها وشعبها واثقين في قدرات بلادهم وقوّة عزيمتهم للإبقاء على ذلك. وأكّد "كاجان" أنّ الآراء التي تذهب إلى اعتبار أنّ فوز "أوباما" يؤرّخ لبداية الأفول الأمريكي إنّما تفتقر للأسس والحجج العلميّة

الموضوعيّة، فلا "أوباما" اعتبر نفسه يوما ما كذلك ولا برنامجه الانتخابي حوى إشارات لذلك بل على العكس كان الرّجل متفائلا حريصا على تعزيز مكانة أمريكا ودورها على السّاحة العالميّة ومصالحة الأمريكيّين مع أنفسهم ومع العالم توطئة لإعادة الفعاليّة لقوّة أمريكا النّاعمة، التي هي من الرّكائز المهمّة لريادتها وهيمنتها، وهو ما كان سببا مباشرا من أسباب تفوّقه على منافسه الجمهوري "جون ماكين". كما يرى "كاجان" أنّ مثل هذه الطّروحات الأفوليّة ليست بالأمر المستحدث على المجتمع الأمريكي، فهي عادة ما تتكرّر كلّ عقد من الزّمن أو نحو ذلك، ففي أواخر عقد السّبعينات من القرن الماضي على سبيل المثال، سقطت مؤسّسة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة أسيرة لما أطلق عليه وزير الخارجيّة الأمريكيّة في حينها "سايروس فانس"، "حدود القوّة الأمريكيّة". وفي أواخر الثّمانينات ومطلع التّسعينات من القرن الماضي أيضا، تنبّأ "بول كينيدي" بالسّقوط الوشيك للقوّة الأمريكيّة نتيجة لما أسماه "التّمدّد المفرط" لتلك القوّة وعدم تناسب قدراتها الاقتصاديّة مع تطلّعاتها الاستراتيجيّة. وفي أواخر تسعينات القرن الماضي أيضا، حذّر "صموئيل هنتنجتون" من "العزلة الأمريكيّة"، واليوم ثار الجدل حول ما يسمّى "العالم ما بعد أمريكي"، أو حقبة "الأفول الأمريكي.

ويحاول "كاجان" تفنيد تلك الطّروحات "الأفوليّة" من قبل من أسماهم "الأفوليّين" مستندا إلى أنّها جميعا لم تتحقّق حتّى الآن وإنّما كانت نتاجا لظروف دوليّة ومحليّة معيّنة. ويعتقد "كاجان" في أنّ مروّجي تلك الطّروحات قد تناسَوا أنّ الرّكائز الحقيقيّة والموضوعيّة للرّيادة والهيمنة لا تزال بحوزة الولايات المتّحدة ويمكن للرّئيس الجديد أن يتّخذ منها قاعدة للانطلاق نحو آفاق أرحب للهيمنة والرّيادة الأمريكيّتين مستقبلا، وإن أتيحت لبعض القوى الإقليميّة أو الدّوليّة بعض مظاهر التّميّز أو الرّيادة غير الموضوعيّة كالسّياحة أو التّرفيه على سبيل المثال. فاقتصاديّا، لاتزال حصّة الولايات المتّحدة من الاقتصاد العالمي تبلغ 21% حاليّا، وهي نسبة لا تقلّ كثيرا عمّا كان الوضع عليه في التّسعينات من القرن الماضي حيث كانت تلك النّسبة 23%، ولا في الثّمانينات حينما كانت 22%، أو حتّى في السّتّينات حينما كانت 24%. أمّا بخصوص الأزمة الماليّة

الطّاحنة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي حاليّا، فيرى "كاجان" أنّها ليست بدعا من دول العالم في هذا الخصوص فغالبيّة اقتصاد الدّول الكبرى يعاني هو الآخر من تلك الأزمة، التي سبق وأن داهمت الاقتصاد الأمريكي غير أنّه نجح في تجاوزها مثلما هو الآن قادر على ذلك بفضل تدخّل الدّولة وعبقريّة التّخطيط الاقتصادي الأمريكي ومرونة صنّاع القرار في هذا البلد الذين يسارعون في وضع الخيارات والحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة في أسرع وقت وبأقلّ خسائر ممكنة. ومن ثمّ يظلّ الاقتصاد الأمريكي هو الأقدر عالميّا على تجاوز الأزمة والعودة إلى صدارة الاقتصاد العالمي مجدّدا.

وعلى الصّعيد العسكري، تبقى القوّة العسكريّة الأمريكيّة من وجهة نظر "كاجان"، غير قابلة للمنافسة من جانب أيّة قوّة عالميّة أخرى، وفيما يعترف "كاجان" بأنّ القوّات المسلّحة لكلّ من روسيا والصّين تنمو بمعدّلات متسارعة خلال السّنوات القليلة الماضية، فإنّه يؤكّد أنّ معدّل نموّ القوّة الأمريكيّة هي الأخرى يتنامى بشكل أعلى وأسرع كما تتفوّق الولايات المتّحدة على ما سواها فيما يتّصل بالتّطوّر العسكري التّقني والأسلحة الذّكيّة. ويقرّ "كاجان" بأنّ كلاّ من روسيا والصّين قد نجحتا إلى حدّ كبير في الاحتفاظ بفارق كبير في القوّة العسكريّة بينهما وبين جيرانهما وعدد لا بأس به من القوى الإقليميّة والدّوليّة، لكنّه يؤكّد أنّ الأمر مختلف مقارنة بالولايات المتّحدة، التي تظلّ الأقوى والأكثر تفوّقا على طول المدى، وإن تقاعس بعض حلفائها عن تعزيز منظوماتهم الدّفاعيّة وتطويرها على نحو منهجي مقارنة بروسيا والصّين. ويؤكّد "كاجان" أيضا على أنّ التّشوّهات التي طالت صورة أمريكا عالميّا بجريرة سياسات إدارة "بوش" يمكن معالجتها، ذلك أنّ الآثار العلميّة لتلك التّشوّهات تبقى صعبة الرّصد، فليست صورة أمريكا هذه الأيّام ونتيجة لسياسات "بوش" الابن بأسوأ كثيرا من صورتها خلال حقب زمنيّة سابقة، حيث لحقت بها تشوّهات هائلة على خلفيّة أخطاء وخطايا كبرى طالت سياساتها في الدّاخل والخارج إبّان السّتينات وبداية السّبعينات من القرن الماضي بدءا من عمليّة خليج الخنازير الفاشلة عام 1961، مرورا بحرب فييتنام ومذبحة ماي لاي، ثمّ احتجاجات السّود العنيفة التي اندلعت عام 1965 في لوس أنجلوس بسبب وحشيّة قوّات

الشّرطة الأمريكيّة في التّعامل مع أبناء الجالية السّوداء، وكذلك اغتيال "جون كينيدي" و"مارتن لوثركينغ" و"روبرت كينيدي" ثم فضيحة ووترجيت.

ويؤكّد "كاجان" أنّ لدى الإدارة الأمريكيّة الجديدة فرصة للاستفادة من أخطاء الرّئيس "بوش" والبناء على الخطوات التي اتّخذتها إدارته لمعالجة هذه الأخطاء، فوضع الولايات المتّحدة في عالم اليوم، حسبما يراه "كاجان"، ليس سيّئا كما يدّعي البعض، والتّوقّعات بأنّ القوى الكبرى الأخرى (الصّين وروسيا بشكل أساسي) سوف تتكتّل سويّة لموازنة القوّة العظمى المارقة، أي الولايات المتّحدة، أثبتت أنّها غير دقيقة.ومع أنّ الصّين وروسيا لديهما مصلحة في الحدّ من الهيمنة الأمريكيّة والسّعي لاكتساب المزيد من القوّة، فإنّ الحذر يشوب علاقاتهما المشتركة، أمّا القوى الصّاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل فهي لا تسعى إلى موازنة القوّة الأمريكيّة[72].

وبغضّ النّظر عن استطلاعات الرّأي العالميّة التي تحمل انطباعا سيّئا، فإنّ معظم القوى الكبرى في العالم تبدي تقاربا من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مثل فرنسا تحت رئاسة "نيكولا ساركوزي" وألمانيا بقيادة المستشارة "أنجيلا ميركل"، على عكس ما كان الأمر في عهد "جاك شيراك" أو "جيرهارد شرودر". وتبدي دولٌ أخرى في آسيا والمحيط الهادئ تقاربا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، خوفا من التّصاعد المتزايد في القوّة الصّينيّة. فبينما كان التّحالف الأمريكي-الياباني معرّضا للتّآكل في منتصف التّسعينات، تنامت العلاقة الاستراتيجيّة بين البلدين بصورة ملحوظة منذ عام 1997. وكان التّحوّل الأبرز في الهند، الحليف السّابق لروسيا، والتي رأت في العلاقات القويّة مع الولايات المتّحدة أمرا أساسيّا لتحقيق أهدافها الاستراتيجيّة والاقتصاديّة. وحتّى في الشّرق الأوسط، حيث يزداد العداء للولايات المتّحدة، فإنّ التّوازن الاستراتيجي لم يتحوّل ضدّ الولايات المتّحدة. فقد استمرّت مصر والأردن والمغرب والسّعودية في العمل جنبا إلى جنب مع الولايات المتّحدة، وكذلك دول مجلس التّعاون الخليجي القلقة من إيران، وتحوّل العراق من حالة العداء للولايات المتّحدة تحت حكم صدّام إلى الاعتماد الشّديد عليها.

ويشير "كاجان" إلى أنّ هؤلاء الذين يدّعون أنّ قوّة الولايات المتّحدة في تراجع يتخيّلون أنّ هناك ماضيا "كان يعزف فيه المجتمع الدّولي على النّغمة الأمريكيّة"، فالولايات المتّحدة تعرّضت لانتكاسات حتّى في أيّام الحرب الباردة مثل تحوّل الصّين إلى الشّيوعيّة، واحتلال كوريا الشّماليّة لكوريا الجنوبيّة، ونجاح السّوفيات في اختبار القنبلة الهيدروجينيّة، ولا يوجد حدث واحد تعرّضت له الولايات المتّحدة في العقد الأخير يصل إلى فداحة الأحداث السّابقة. ولكنّه يعود ليؤكّد على أنّه من الوهم الاعتقاد أنّ بوسع الولايات المتّحدة العودة إلى نمط القيادة الذي مارسته إبّان الحرب الباردة، أو أنّ التّعاون بين أمريكا وحلفائها سيصل إلى ما كان عليه في هذه الفترة أيضا، حيث لا يوجد تهديد واضح ومحدَّد، مثل الاتّحاد السّوفياتي، يجمع أمريكا والدّول الأخرى في تحالف يتصوّر أنّه دائم.

ويخلص "كاجان" إلى أنّ عالم اليوم يبدو، من حيث نمط توزيع القوى بداخله، أقرب ما يكون إلى القرن التّاسع عشر، منه إلى نهاية القرن العشرين، ويلفت "كاجان" نظر "هؤلاء الذين يعتبرون ذلك خبرا جيّدا" إلى أنّ نمط توزيع القوى الذي ساد القرن التّاسع عشر لم ينته كما انتهت الحرب الباردة، في إشارة منه إلى أنّ توزيع القوى في القرن التّاسع عشر انتهى بحرب عالميّة، أمّا الحرب الباردة فقد انتهت بصورة سلميّة.

ولا يتورّع "كاجان" عن إبراز ثقته في أنّ الرّئيس الأمريكي الجديد سيتفهّم ذلك جيّدا وستكون عنده القدرة على أن يعبر بأمريكا ذلك النّفق المظلم من توتّر علاقاتها مع دول كثيرة وتشوّه صورتها في نظر شعوب عديدة، شريطة ألاّ يصغيَ هذا الرّئيس الجديد لآراء المحلّلين والمفكّرين ذوي النّظرة الأفوليّة لمستقبل مكانة أمريكا ودورها العالميّين، حيث يعتبر "كاجان" أنّ الطّريق إلى تجاوز أمريكا لمحنتها الحاليّة ونجاحها في الاحتفاظ بريادتها للعالم وهيمنتها عليه يبدأ من إيمان القيادة الأمريكيّة الجديدة بأنّ حقبة "بوش" الابن وما جرى خلالها من سياسات لا يمكن أن ينال من مكانة أمريكا وهيمنتها، ومن ثقة تلك القيادة الجديدة في إمكانات أمريكا وقدراتها الذّاتيّة على تصحيح الأخطاء وتعزيز الرّيادة والهيمنة.

ويناشد "كاجان" الأمريكيّين جميعا من أجل رفض الآراء الانهزاميّة التي تزعم أنّ هيمنة أمريكا على العالم وريادتها له في سبيلهما إلى الأفول التّدريجي، داعيا إيّاهم إلى الثّقة في قدرات بلادهم غير المحدودة والوقوف خلف قيادتهم الجديدة ودعم طموحاتها وتطلّعاتها للحفاظ على تلك الرّيادة وهذه الهيمنة، بل وشدّ أزْرها إذا ما جنحت في اتّجاه الإذعان لتلك الطّروحات الأفوليّة المتشائمة[73].

وفي نفس الإطار، يعتقد الكاتب الصّحفي الأمريكي "توماس فريدمان" أنّ الولايات المتّحدة قد شهدت تراجعا في مناحٍ متعدّدة خلال العقد المنصرم، بما يمكن أن يؤثّر في هيمنتها العالميّة، غير أنّه يوقن أنّ امتلاك الأمريكيّين للأدوات والقدرات التي من شأنها أن تعينهم على استعادة تميّزهم في مختلف المجالات كفيل بأن يعزّز من الهيمنة الأمريكيّة على العالم ويطيل أمدها. وهو في ذلك يعلّق آمالا عريضة على إدارة "أوباما" الجديدة، التي يناشدها حشد الطّاقات وحسن استغلال الموارد الماديّة والبشريّة من أجل تجديد شباب أمريكا مذكّرا بأنّ الرّئيس الأسبق "جون كينيدي" كان قد نجح في الدّخول بالولايات المتّحدة إلى عالم الفضاء، وعلى إدارة الرّئيس "أوباما" أن تقود الأمريكيّين في رحلة إلى إعادة اكتشاف وطنهم وبنائه مجدّدا بغرض إعادة العافية إليه حتّى يعاود ريادته وتميّزه عالميّا[74].

وكذلك، يرى الكاتب الأمريكي "جيمي ف. ميتزل"، والذي كان عضوا في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة "كلينتون"، في مقال نشره في صحيفة "نيويورك تايمز "الأمريكيّة في ديسمبر 2008، أنّ انتخاب "أوباما" سوف يساعد على إعادة الرّوح للرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين، إذ يرى أنّ في كلّ من شخص "أوباما" والهيمنة الأمريكيّة ما يؤهّلهما لهذا الأمر. ففيما يخصّ انتخاب "أوباما"، يرى الكاتب أنّ من شأنه أن يساعد على ترميم هذه الرّيادة وتلك الهيمنة خصوصا وأنّ الرّئيس المنتخب استهلّ مهامّه بسحب القوّات الأمريكيّة من العراق وإغلاق سجون غوانتانامو والتّأكيد على تمسّك واشنطن باحترام حقوق الإنسان والقانون الدّولي، ثمّ تبنّى خطّة للاستثمار

في مجالات الطّاقة البديلة كخيار استراتيجي أمريكي لا رجعة عنه إذ اختار خبيرا متخصّصا في هذا المجال ليكون وزيرا في إدارته من أجل البدء فورا في مشروع مصادر الطّاقة البديلة التي ستنهي الاعتماد الأمريكي على النّفط الخارجي بما يحمي أمن الطّاقة الأمريكي. وتُنبئ خطوة تعيين شخصيّات مهتمّة بقضايا البيئة أيضا عن مدى جدّيّة "أوباما" في اتّخاذ خطوات جريئة وأكثر إيجابيّة فيما يخصّ قضايا المناخ، التي طالما اتُّهمت إدارة الرّئيس "بوش" الابن بالتّقصير في التّعاطي معها.

أمّا الهيمنة الأمريكيّة، فيرى "ميتزل" أنّها تحمل بداخلها من المكوّنات ما يسمح بتجديدها واستمرارها رغمَ ما يشوبها من تحدّيات، فلقد كان النّموذج الأمريكي ملهما لكافّة دول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حتّى أنّ دولا مثل اليابان والصّين وما يسمّى بالنّمور الآسيويّة استطاعت أن تحقّق طفرات اقتصاديّة غير مسبوقة تحت مظلّة السّلام الأمريكي أو Pax Americana، الذي فرض استقرارا عالميّا وجنّب أقاليم ساخنة عديدة في العالم خوض الحروب سنواتٍ ما جعل شعوبها تتفرّغ للتّنمية والتّحديث والنّهوض والتّكامل الإقليمي. كما يرى "ميتزل" أنّ الفرص التي أتاحتها الولايات المتّحدة للعالم من حولها علميّا وتكنولوجيّا من خلال المنح العلميّة التي قدّمتها للمئات من أبنائه ممّا جعل منهم خبراء وعلماء أفادوا بلادهم ونشروا الفكر اللّيبرالي وقيم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، ومن ثمّ صار النّموذج الأمريكي ملهما للعديد من بلدان العالم.

بيد أنّ الكاتب يرى أنّ ثماني سنوات من السّياسات الأمريكية غير الحكيمة على أيدي إدارة بوش سواء فيما يخصّ المناخ، حرب العراق وأبو غريب، غوانتانامو، والأزمة الاقتصاديّة الأمريكيّة الطّاحنة، كلّ ذلك قد طرح تساؤلات بشأن مستقبل الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين على العالم. ورغم أنّ بعض الخبراء ذهبوا إلى القول بتراجع تلك الهيمنة توطئة لأفولها، مستشهدا بمؤشّرات شتّى كان من أحدثها الاجتماع الآسيوي الأوروبي السّابع المعروف اختصارا (asem)، الذي عقد خريف عام 2008 في بكين بغرض وضع ملامح لنظام مالي عالمي جديد، وهي المرّة الأولى خلال السّتّين عاما الماضية، التي تعقد فيها فعاليّة من هذا النّوع في غيبة من الولايات المتّحدة، يرى "ميتزل" غير ذلك، مستندا

إلى طرح من بناة أفكاره مؤدّاه أنّ العالم ليس مستعدّا بعد لما أسماه "عصر ما بعد أمريكا".

فلا زالت أمريكا تشكّل النّصير الأعظم أهميّة للقيم التّقدميّة التي ساهمت في انتشال مئات الملايين من البشرمن الفقر المدقع والقمع السّياسي، ومن دون الرّيادة الأمريكيّة سيعاني العالم فوضى هائلة وفراغا عظيما، كما سيغدو العالم على شفا خطر كبير، وسيكون أقلّ أمنا في غياب الدّور الأمريكي، الذي يعتبره البعض تدخّلا في الشّؤون الدّاخليّة للدّول، فيما هو حقّا مساعدة لتلك الدّول من أجل النّهوض وإقرار الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، التي ساهم إكبار العديد من دول العالم للدّور الأمريكي في نشر تلك القيم وحمايتها، في أفول حقبة تمادي الحكومات في التّنكيل بشعوبها دونما رادع. ويرى الكاتب أنّ الولايات المتّحدة هي القوّة العالميّة الوحيدة القادرة على تحمّل تبعات الرّيادة والجادّة في تحمّل مسؤوليّاتها ومتطلّباتها مشكّكا في إمكانيّة قيام دولة صاعدة مثل الصّين بدفع ثمن أيّ دور عالمي أو حتّى دفع حصّتها لتمكين الأمم المتّحدة، التي تتحمّل الصّين 2.1% من مستحقّاتها فيما تتحمّل الولايات المتّحدة 25%) وغيرها من المنظّمات الدّوليّة الفاعلة من الاستمرار والاضطلاع بدور فعّال. بيد أنّ الكاتب يرى أنّ على واشنطن مسؤوليّة كبرى تفرض عليها ضرورة العمل بدأب وجدّيّة من أجل معالجة التّداعيات السّلبيّة التي طالت الهيمنة والرّيادة اللّتين طالما تمتّعت بهما الولايات المتّحدة عالميّا من خلال إعادة تنسيق سياسات الهجرة على نحو يسمح باستقدام أفضل العناصر في كلّ المجالات من شتّى بقاع الأرض على اعتبار أنّ الرّيادة الأمريكيّة لم تتمّ إلاّ من خلال إسهامات النّابهين القادمين من كلّ مكان[75].

أخيرا وليس آخرا، يمكن القول إنّ تأثير انتخاب "أوباما" في الهيمنة الأمريكية يظلّ مرتهنا، إلى جانب ما سبق من اعتبارات ومتغيّرات، بتصوّراته الخاصّة بتلك الهيمنة ومدى إدراكه لأهميّتها وضرورتها وسبل الحفاظ عليها. وهي مؤشّرات لم يتوان الرّئيس الأمريكي الجديد في التّجاوب المبكّر معها، فإلى جانب حرصه على إعادة الجاذبيّة للحلم

الأمريكي وتفعيل قوّة أمريكا النّاعمة، تشي أحاديث "أوباما" وخطبه وبرنامجه الانتخابي فضلا عن أفكاره التي أوردها في كتابه "جرأة الأمل" وكذلك إجراءاته وقراراته التي استهلّ بهما فترته الرّئاسيّة، بوعي ملفت واهتمام واضح بهذا الأمر. كذلك، عمد "أوباما" عند تقلّده مهامّ منصبه إلى التّحرّك الحثيث في مسارات شتّى لإعادة إنعاش ركائز الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين، بدءًا من إعادة تفعيل قوّة أمريكا النّاعمة لتكون قاطرة لتلك الهيمنة، في الوقت الذي لم يتوان فيه عن تكريس التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح، المتجسّد في الدّرع الصّاروخيّة، التي لم يعارضها "أوباما" ولم يجمّد إجراءات تنفيذها حتّى أنّ نائبه "جوزف بايدن" قد أكّد خلال المؤتمر الدّولي للأمن الذي عقد في مدينة ميونيخ الألمانيّة في فبراير 2009، أنّ بلاده ماضية في تطوير الدّرع الصّاروخيّة الأمريكيّة لمواجهة أيّ تهديد من إيران طالما أنّ المشروع فاعل وذو جدوى اقتصاديّة، وإن أشار إلى أنّ الاستمرار في هذا المشروع سيتمّ بالتّشاور مع الحلف الأطلسي وروسيا.

علاوة على ذلك، يسعى "أوباما" بدأب من أجل إعادة العافية للقوّة الاقتصاديّة الهائلة للولايات المتّحدة، وذلك من خلال اتّخاذ إجراءات سريعة وصارمة لمواجهة الأزمة الماليّة، فضلا عن تبنّي استراتيجيّة جادّة لتحرير أمن الطّاقة الأمريكي من الاعتماد على إمدادات النّفط والغاز القادمة من الشّرق الأوسط والعالم والاستعاضة عن تلك الإمدادات بمصادر طاقة بديلة. ولقد أرفق "أوباما" تلك الخطوات بمساعٍ أخرى موازية، بدت ملامحها واضحة إبّان مؤتمر ميونيخ الأمني الخامس والأربعين، على صعيد ترميم علاقات واشنطن مع العالم الخارجي وإعادة صياغة التّفاعلات مع القوى العالميّة الكبرى كروسيا والصّين والحلفاء الأوروبيّين الأطلنطيّين، وتلك الإقليميّة المهمّة كإيران وباكستان، على أسس أفضل من شأنها أن تجنّب الأمريكيّين أيّة مصادمات محتملة مع تلك القوى من جانب، وأن تستفيد من دعم تلك القوى ومساندتها في التّصدّي للتّحدّيات والملمّات العالميّة كافّة بما يقلّص الأعباء والتّكلفة عن كاهل الولايات ويحول دون إرهاقها واعتصار قدراتها وإمكاناتها المتّحدة من جانب آخر، الأمر الذي بوسعه أن يعين واشنطن على المضيّ قدما في طريق تحقيق تطلّعاتها الاستراتيجيّة الكونيّة وتعزيز ريادتها وهيمنتها

بأقلّ تكلفة وأدنى خسائر قدر المستطاع.

ويبدو أن التّحرّكات والخطوات التي استهلّ بها "أوباما" نهجه التّصالحي، داخليّا وخارجيّا خلال الأسابيع القليلة التي تلت تقلّده مهامّ عمله باعتباره رئيسا للولايات المتّحدة، قد بدأت تؤتي أكلها، وإن بشكل مبدئي ومرحلي. فما كاد نائبه "بايدن" يمدّ يده بالحوار والتّصالح والتّفاهم مع القوى العالميّة والإقليميّة في مؤتمر ميونيخ الأمني، وما إن أمر "أوباما" بإعادة النّظر في الاستراتيجيّة الأمريكيّة حيال أفغانستان وباكستان، ثمّ إعلان تجميد إقامة محطّات راداريّة لمشروع الدّرع الصّاروخيّة في وسط أوروبا وشرقها، حتّى أعلنت موسكو استعدادها لتقريب وجهات النّظر مع واشنطن حول مختلف القضايا الخلافيّة مبدية حسن نواياها عبر إعلانها السّماح للولايات المتّحدة بإرسال إمدادات عبر الأراضي الرّوسيّة إلى القوّات الدّوليّة والأمريكيّة المرابطة في أفغانستان، كما أبدت طهران من جانب آخر استعدادها للحوار والتّفاهم مع واشنطن.

وفي ذات الإطار وبالتّزامن مع إعلان مجلس الشّيوخ الأمريكي يوم العاشر من فبراير 2009 موافقته على خطّة لإنقاذ اقتصاد البلاد، التي تصل قيمتها إلى نحو 838 مليار دولار وتختلف بدورها عن الخطّة التي كان مجلس النّوّاب قد أقرّها نهاية يناير 2009 وتصل قيمتها إلى 819 مليار دولار، إذ صوّت على الخطّة الجديدة أعضاء المجلس الذي يتمتّع فيه الحزب الدّيمقراطي بالأغلبيّة بـ 61 صوتا مقابل 37 للجمهوريّين، أظهر آخر استطلاع للرّأي العامّ الأمريكي قام به معهد غلوب لاستطلاعات الرّأي العامّ في يوم 11 فبراير 2009، أنّ شعبيّة الرّئيس "باراك أوباما" في ارتفاع رغم الظّروف التي يمرّ بها الاقتصاد الأمريكي حيث وصلت شعبيّته إلى 67%[76].

ولقد عكست وثيقة الموازنة لعام 2010 حينما كانت في عداد الاقتراح المبدئي، والتي تقدّم بها "أوباما" للكونغرس الأمريكي في 26 فبراير2009، رغبة واضحة من "أوباما" وفريقه في استعادة مكانة الولايات المتّحدة على السّاحة الدّوليّة من خلال تدعيم دور الدّيبلوماسيّة الذي انعكس على عنوانها "عهد جديد من المسؤوليّة: تجديد الدّعم

الأمريكي". ففي مشروع الموازنة سيخصّص 51.7 بليون دولار لوزارة الخارجيّة ووكالاتها بزيادة قدرها 9.5 في المائة عن العام 2008، مع استمرار ارتفاع مخصّصات وزارة الدّفاع (533.7 بليون دولار بزيادة 4 في المائة)[77].

وفي سياق موازٍ، جاءت زيارة الرئيس "أوباما" لكلّ من تركيا ومصر على التّوالي في السّادس من أبريل والرّابع من يونيو عام 2009، لتمهّد السّبل أمام مصالحة حضاريّة تاريخيّة مع العالم الإسلامي وترميم لعلاقات الشّراكة والتّحالف الاستراتيجي المهترئيْن بين واشنطن وكلّ من أنقرة والقاهرة. وخلال خطابيْه اللّذين ألقاهما في زيارتيْه للبرلمان التّركي وجامعة القاهرة، حاول "أوباما" إثلاج صدور المسلمين حول العالم عبر إعادة الاعتبار لعقيدتهم ودورهم الحضاري البنّاء على مدى التّاريخ البشري مؤكّدا أنّ بلاده ليست في حرب ضدّ الإسلام وإنّما هي تتعاون مع دول إسلاميّة لمحاربة الإرهاب والتّطرّف. وإلى أبعد من ذلك ذهب "أوباما" حينما أكّد أنّ إدارته لن تتدخّل في أيّ من الدّول الإسلاميّة أو حتّى غير الإسلاميّة لفرض قيم بعينها على شعوبها بما في ذلك الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وإن كانت ستحضّها على تبنّي تلك القيم التي تعدّ عالميّة بالأساس. ولقد تركت زيارتا "أوباما" لتركيا ومصر وخطاباه للعالم الإسلامي من هناك انطباعات إيجابيّة عديدة في الأوساط الشّعبيّة والرّسميّة الإسلاميّة، خصوصا بعد تأكيده من القاهرة على حقّ الفلسطينيّين في إقامة دولتهم وإنهاء معاناتهم، الأمر الذي من شأنه أن يساهم إلى حدّ كبير في تحسين صورة الولايات المتّحدة في العالم الإسلامي بعد تشوّهها خلال السّنوات الثّماني لحكم "بوش" الابن، ومن شأنه أيضا أن يعيد الفاعليّة إلى قوّتها النّاعمة خلال المرحلة المقبلة، وهذا إنجاز ليس بالهيّن، خصوصا إذا ما أثبتت السّنوات العشر المنقضية أنّ القوّة النّاعمة كانت أمضى تأثيرا من القوّة الصّلبة، التي استنزفت الولايات المتّحدة من دون فائدة.

وإن دلّت تلك الخطى الاستهلاليّة من الرّئيس "أوباما" وما تمخّض عنها من تداعيات، على شيء فإنّما تدلّ على أنّ هذا الشّابّ الطّموح إنّما يبدو مصرّا على ترميم

الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين من خلال إعادة إنعاش قوّة أمريكا النّاعمة والتّمسّك بالنّهج التّصالحي ليس مع الأمريكيّين في الدّاخل فحسب وإنّما مع العالم من حوله أيضا، مصغيا في ذلك للآراء والطّروحات التي اقترحها مفكّرون ومنظّرون أمريكيّون من أمثال "جوزيف ناي" و"زيغنيو بريجنسكي" وآخرين، والتي تدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وترشيد استراتيجيّاتها وتقليص حدّة عسكرتها وتحريرها من نزعتها التّدخّليّة والتّصادميّة مع القوى الدّوليّة والإقليميّة بما يساعد على إفساح المجال للقوّة النّاعمة والدّبلوماسيّة الذّكيّة، التي أمست الآليّات الأكثر ملاءمة في المرحلتين الحاليّة والمقبلة، لإطالة أمد الهيمنة الأمريكيّة قدر الإمكان[78].

المبحث الحادي عشر: "أوباما" وتضارب التّكتيكات

جرى العرف في السّياسة الأمريكيّة أن يبدأ الرّئيس المنتخب في الجنوح عن نهجه المعلن إبّان حملته الرّئاسيّة الانتخابيّة مع اقتراب المائة يوم الأولى لحكمه على الأفول. وبالنّسبة إلى "أوباما"، بدأ مراقبون يشكّكون في قدرة ذلك الرّئيس الشّابّ على المزج ببراعة وفاعليّة ما بين القوّة الصّلبة والنّاعمة في إطار ما يعرف باستراتيجيّة "القوّة الذّكيّة"، متّهمين إيّاه بالانجرار التّدريجي إلى معسكر القوّة الصّلبة مرّة أخرى على حساب القوّة النّاعمة.

فها هو نهج "أوباما" التّصالحي المعلن حيال الدّاخل والخارج قد بدأ يصطدم بعدّة مواقف للرّئيس الشّابّ تبدو متناقضة، إلى حدّ كبير، مع هذا النّهج في أكثر من موضع. ففي الوقت الذي لا يزال معتقل غوانتانامو قائما من دون إغلاق حتّى كتابة هذه السّطور. وفي سياق موازٍ، لم يتورّع "أوباما" عن المضيّ قدما في تنفيذ مشروع "نابوكو"، الذي يهدف إلى إيجاد خطّ أنابيب جديد لنقل الغاز الطّبيعي من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا دون المرور بالأراضي الرّوسيّة، ففي منتصف شهر يوليو من عام

2009، أبرمت اتّفاقيّة في العاصمة التّركيّة أنقرة في هذا الشّأن وشارك في التّوقيع على هذه الاتّفاقيّة إضافة إلى تركيا وأذربيجان، أربع دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي هي بلغاريا، رومانيا، المجر، النمسا، التي من المنتظر أن يمرّ بها الأنبوب، بحضور ألمانيا التي تشارك في تنفيذ المشروع، إلاّ أنّها لم توقّع على اتّفاقيّة العبور كونها ليست بلدَ العبور، وبحضور رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة، "جوزي مانويل باروسو" وكذلك حضور مبعوث رئيس الولايات المتّحدة "باراك أوباما" الخاصّ لشؤون الطّاقة في أوراسيا "ريتشارد مورنينجستار"، الذين شاركوا في فعاليّات التّوقيع على الاتّفاقيّة، مؤكّدين بعبارات لا تقبل الشّكّ، تبنّي حلف الأطلسي ودعمه السّياسي والاستراتيجي لمشروع "نابوكو". وهو الأمر الذي أثار استياء موسكو ودفعها إلى تعزيز مساعيها في البحث عن آليّات للمواجهة على نحو ينذر باشتعال حرب الطّاقة في القارّة الآسيويّة مستقبلا بين واشنطن وموسكو[79].

وتواصلا مع ذلك، وإبّان مساعيه للتّصالح مع القارّة الأفريقيّة، اختار "أوباما" غانا لزيارة قام بها في شهر يوليو 2009 بدلا من كينيا مسقط رأس والده، مفسّرا ذلك بأنّ غانا يمكن أن تكون نموذجاً للنّجاح تحتذي به بقيّة الدّول الأفريقيّة، وأنّه اختار زيارتها في أعقاب قمّة مجموعة الثّماني، لتوضيح أنّ أفريقيا ليست معزولة عن شؤون العالم، علاوة على أنّ فيها ديمقراطيّة ورئيسا جاداً يسعى لتقليص الفساد وإصلاح الاقتصاد، مقارنة بالدّول الأفريقيّة المجاورة، في حين لم يزرْ بلده الأصلي كينيا بسبب تحفّظه على نظام الحكم السّائد هناك، حيث تعاني توتّراً سياسياً واقتصاديّا وعدم استقرار أمني داخلي منذ انتخابات عام 2006. وفي خطابه للشّعب الغاني والأفريقي عموما من برلمان غانا، تنصّل "أوباما" من الاعتراف بأيّة مسؤوليّة للغرب أو لبلاده عن معاناة الدّول الأفريقيّة كما تجنّب الاعتذار عن أيّ تقصير في حقّ شعوبها وتلافى تقديم أيّة وعود ملزمة حيال تلك الشّعوب، إذ عكس الخطاب مبادئه وأفكاره واستحضر تجاربه، حيث استذكر شعار حملته الانتخابيّة "نعم نستطيع" ليدعوَ الأفارقة للتّخلّي عن تبرير أزماتهم

وإرجاعها للاستعمار الأجنبي، مؤكّدا أنّ ما يقترفه الأفارقة في حقّ أنفسهم لا يقلّ في تأثيره عن تداعيات الاستعمار عليهم. ودعا إلى أهميّة تبنّي قيم المحاسبة والحكم الرّشيد. وأكّد "أوباما" لهم أنّ بمقدورهم التّغلّب على المرض ووضع حدّ للنّزاعات وتغيير الأمور بشكل جذري.. يمكنكم القيام بذلك نعم "وأكّد أنّ بلاده ستساعدها لكن على غانا أن تتحمّل مسؤوليّاتها فمستقبل أفريقيا يعود للأفارقة.

وإذا كان "ديك تشيني"، نائب الرّئيس الأمريكي السّابق "بوش" الابن، قد اتّهم "أوباما" بأنّه يسيء إلى مكانة أمريكا بسياساته التّصالحيّة واعتذاراته للآخرين مطالبا إيّاه بتوخّي الحزم حتّى لا يكون مطمعا للمتربّصين به وببلاده، التي لا يوجد الكثير ممّا يستدعي الاعتذار في سياساتها، فقد التزم "أوباما" موقف بلاده فيما يخصّ رفض الاعتذار عن العنصريّة، التي مورست في السّابق، إذ لم يجنح "أوباما" إلى الاعتذار عن العنصريّة أو العبوديّة التي عانى السّود ويلاتها في العالم الجديد، وإنّما طالب الأفارقة بنسيان الماضي والاعتماد على أنفسهم لتحديث بلادهم وعدم التّغافل عن مسؤوليّتهم في تدهور أوضا ع بلادهم. وإبّان زيارته لقلعة "كيب كوست" الشّهيرة التي تعدّ رمزا للعبوديّة ونقل العبيد من أفريقيا إلى العالم الجديد في القرن السّابع عشر، عمد "أوباما" إلى ترسيخ التّصالح والتّسامح مبديا تأثّره بالحزن التّاريخي الذي يسيطر على المكان وقال: "مَهما كان التّاريخ حزينا هناك دائما فرصة لتجاوزه"، ودعا أفريقيا إلى أن تضع الماضي المؤلم خلفها وتفكّر في المستقبل[80].

ولا تزال مساعي "أوباما" للمصالحة مع الدّاخل الأمريكي والعالم الخارجي تواجه عراقيلَ تنبع من داخل سياسات "أوباما" ومواقفه. فداخليّا، بدأت شعبيّة "أوباما" في التّراجع تدريجيّا مع انقضاء عامه الأوّل في الرّئاسة، إذ كتب الصّحافي اليميني المحافظ "تشارلز كراوثامر" مقالاً نشرته صحيفة واشنطن بوست مطلع يناير 2010 تحت عنوان: "بعد عام من الرّئاسة: سقوط الرّئيس أوباما"، استهلّه بقوله إنّ استطلاعات شبكة سي بي إس توضّح تراجع شعبيّة الرّئيس "أوباما" إلى 46 في المائة فقط، بينما

تؤكّد استطلاعات غالوب أنّ استطلاعات الرّفض الشّعبي ل"أوباما" وصلت أعلى معدّلاتها بالنّسبة إلى رئيس في بداية عامه الثّاني من الرّئاسة. وفيما كان "أوباما" حينما تولّى الرّئاسة مطلع عام 2009 يعدّ زعيما للصّعود اللّيبرالي بينما كان الجمهوريّون في تراجع، وانتزاع الجمهوريّين مقعد السّيناتور الدّيمقراطي الرّاحل "تيد كينيدي" رغم كون الولاية من أكثر الولايات ولاءً للحزب الدّيموقراطي عكس مقدار التّراجع الذي لحق بشعبيّة "أوباما" والحزب الدّيمقراطي[81]. وإذا كانت الاستطلاعات قد أرجعت ذلك التّراجع في شعبيّة "أوباما" إلى سياساته الاقتصاديّة والصّحيّة، فإنّها تغافلت أسبابا أخرى من أهمّها الانفصام الذي بدأ يضرب أطنابه في علاقة "أوباما" بشرائحَ وفئات عديدة داخل المجتمع الأمريكي، إذ لا تزال هناك فئات تشعر بخيبة الأمل حيال سياسات "أوباما" التّصالحيّة إزاءها كالمسلمين والأمريكيّين من أصول أفريقيّة، لاسيّما بعد أن تبرّأ بشكل مستفزّ من وصفه بأنّه مسلم أفريقي. وثمّة من يعتب على "أوباما" إنكاره أصوله الإسلاميّة وتعمّده إخفاء أسماء أبيه حسين وأعمامه وأبناء عمومته بينما الأحياء منهم يحتفلون بزهو وسعادة بما وصل إليه "باراك". كذلك، يعتب الكثيرون على "أوباما" ابتعاده المتعمّد عن معارفه من المواطنين الأمريكيّين من أصول عربيّة. وقد استذكر عرب أمريكا ومسلموها ما أوردته صحيفة "الغارديان" البريطانيّة في رسالة موجّهة إلى الرّئيس المنتخب "باراك أوباما" والتي تضمّنت نصائحَ عديدة كان من بينها أن يبتعد عن صحبة أشخاص معيّنين أساؤوا إلى العرب والمسلمين في البيت الأبيض ومن هؤلاء المستشرق "برنارد لويس" ورجالات ونساء معهد أمريكان انتربرايز ومعلّقوا تلفزيون شركة فوكس ومجلّة ويكلي ستاندارد، والذين ساهموا بشكل كبير في تشكيل رؤية "بوش" عن شعوب الشّرق الأوسط ودياناتها وتقاليدها ومستقبلها. وقد لاحظ الكثيرون أنّ اختيارات "أوباما" حتّى الآن لرجالاته وطاقم إدارته بالنّسبة إلى الشّرق الأوسط ليست أفضل، فالقائمة تضمّ "رام ايمانويل" و"دينيس روس" و"مارتن إنديك" و"رتشارد هولبروك"، وليس بينها "روبرت مالي" و"زبنيو بريجنسكي" و"جيمس زغبي"

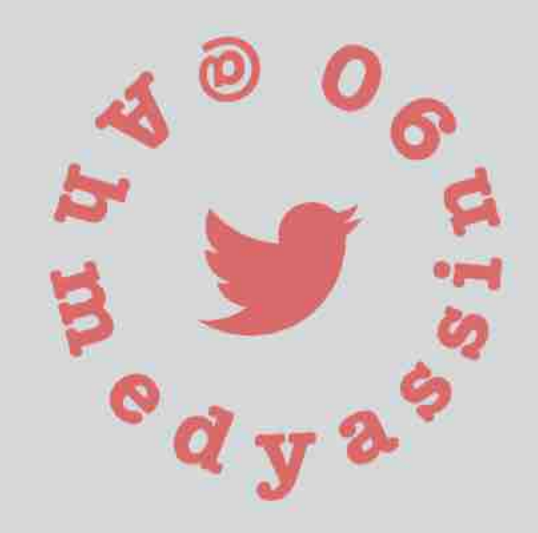
و"رشيد الخالدي"[82].

وفي مشهد ينمّ عن توتّر العلاقات بين "أوباما" وقطاع من الأمريكيّين الأفارقة، ألمح زعماء من الأفارقة الأمريكيّين إلى أنّ "أوباما"، وإن كان أسود البشرة مثلهم إلاّ أنّه يفتقر، وسيظلّ مفتقراً، إلى شرعيّة الانتساب إلى الرّقّ والعبوديّة، حتّى أنّ بعضهم لم يخفوا إدانتهم لأوباما لأنّه ركب موجة العنصريّة والقهر ضدّ الزّنوج ليصل إلى ما وصل إليه رغمَ أنّه لم يعان ولا عانى أحد من أجداده ما عاناه أغلب الأمريكيّين السّود. "أوباما"، في نظر هؤلاء، أقرب إلى أن يكون واحداً من أبناء المهاجرين الذين لم يتعرّضوا إلى ما تعرّض له أبناء سلالات العبيد وبناتهم في الولايات المتّحدة، هؤلاء الذين كانوا في قلب "مارتن لوثر كينغ" وعقله عندما وقف تحت تمثال "أبراهام لينكولن" ينطق بالحلم الشّهير. فقد ترعرع بين أحضان جدّته لأمّه "مادلين دانهام"، التي توفّيت عشيّة الانتخابات عن عمر ناهز 86 عاما وهي السّيّدة البيضاء التي تشرّب عنها القيم البيضاء الأمريكيّة المحافظة، كما أنّها كانت بالنّسبة إليه رمزا لأمريكا البيضاء، التي احتضنت طموح الشّابّ الأفريقي الأسود ولم تضنّ عليه بشيء أو تدّخر وسعا في تقديم العون له وتهيئة الفرص التي مكّنته من أن يتقلّد أعلى منصب في أهمّ دولة في العالم[83].

وإلى جانب ذلك كلّه، تواجه مساعي "أوباما" بشأن سياسات ضبط التّسلّح العالمي وتقليص الإنفاق العسكري الدّاخلي ممانعة داخل أمريكا من بعض التّيّارات كلوبيّات التّصنيع العسكري وتجارة الأسلحة علاوة على خصومه ومنافسيه من الجمهوريّين، الذين يقفون له بالمرصاد متّهمين إيّاه بالتّفريط في مكانة أمريكا والاستهانة بها إلى الحدّ الذي يجعلها مطمعا لخصومها. الأمر الذي يعطي قوّة الدّفع الهائلة التي تزجّ ب"أوباما" صوب الاعتماد بشكل كبير على سياسات القوّة وتغليب القوّة الصّلبة على القوّة النّاعمة زخما إضافيّا[84].

وخارجيّا، لايزال تعثّر "أوباما" في تنفيذ بعض الوعود التي قطعها على نفسه حين تقلّد السّلطة كإغلاق سجن غوانتانامو وتحقيق إنجاز تاريخي في عمليّة سلام الشّرق

الأوسط والتّصدّي لقضايا التّغيّر المناخي وتقليص التّدخّل العسكري في الخارج، يمثّل عامل تشويه لصورته ولقوّة بلاده النّاعمة أمام العالم، إلى الحدّ الذي يغذّي شكوك الكثيرين في قدرة "أوباما" على إعادة البريق والجاذبيّة للحلم الأمريكي[85].


@Ahmedyassin90

خاتمة

بينما ذهب نفر من المفكّرين الاستراتيجيّين إلى الادّعاء بأنّ الهيمنة الأمريكيّة في سبيلها إلى الأفول، مالَ نفرٌ آخر إلى الاعتقاد في بقاء الهيمنة الأمريكيّة عقودا أخرى مقبلة استنادا منهم إلى قدرة الولايات المتّحدة على ترميم تلك الهيمنة وإطالة أمدها معتمدة في ذلك على ما بحوزتها من مواردَ ماديّة وإمكانات بشريّة لم تتح لسواها في هذا العصر، الذي يرون أنّه أمريكي وسيظلّ كذلك حتّى منتصف هذا القرن وربّما حتّى نهايته، ما دامت الأقطاب الدّوليّة الأخرى لم تتجرّأ بعد على تحدّي ذلك الانفراد الأمريكي بشكل جدّي كما لم تشكّل تهديدا حقيقيّا ذا صدقيّة للأحاديّة القطبيّة والهيمنة الأمريكيّتين، وما برحت كافّة الطّاقات داخل المجتمع الأمريكي تتلاقى وتعمل بشكل تكاملي دؤوب من أجل تعزيز الرّيادة وتأبيد الهيمنة، اللّتين تعدّ عمليّة البحث عنهما والسّعي إليهما كلّما سنحت الفرصة، مسألة جينيّة تجري من الأمريكيّين مجرى الدّم.

هذا علاوة على امتثال الأمريكيّين لمبدإ النّقد الذّاتي ومنهج المراجعة الموضوعيّة، اللّذين يساعدانهم على السّير في طريقين متوازيين باتّجاه الإبقاء على الهيمنة والرّيادة اللّتين تتوخّاهما بلادهم على نحو ما بدا جليّا في توجّهات الإدارة الأمريكيّة بقيادة "باراك أوباما". أوّلهما الهيمنة القسريّة القائمة على فكرة القوّة والإكراه وتعظيم التّفوّق العسكري وعدم التّردّد في تجاوز الشّرعيّة الدّوليّة إذا ما استدعت المصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة ذلك. وثانيهما، الهيمنة الرّضائيّة التي تستند إلى مصادر القوّة النّاعمة أو الرّخوة، وتتبنّى خطابا دعائيّا يتفنّن في إقناع العالم أو إيهامه بخيريّة مقاصد الهيمنة الأمريكيّة وضرورتها لحفظ الاستقرار العالمي وتحقيق المنفعة العالميّة، كما تحاول تلك الهيمنة في الوقت ذاته،تحرّي الاعتدال والعقلانيّة والنّأي بنفسها عن الغطرسة والإسراف في استخدام القوّة، والتّخلّي عن الإمعان في خلخلة قواعد الشّرعيّة الدّوليّة وزعزعة الأسس والأعراف التي يقوم عليها الاستقرار العالمي، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ورَغم رصانته، التي تدنو من المثاليّة، لم يسلم هذا الطّرح أو التّصوّر المتفائل لمستقبل

الهيمنة الأمريكيّة من بعض مناحي القصور، ذلك أنه إذا ما تولّدت لدى إدارة "أوباما" أو حتّى ما تلاها من إدارات، قناعة حقيقيّة بضرورة تحرّي كافّة السّبل الكفيلة بترشيد الهيمنة القسريّة الأمريكيّة على العالم وتحويلها إلى هيمنة رضائيّة لا تستحثّ دول العالم من أجل رفضها أو تحضّهم على التّمرّد عليها بما ينال من قدرتها على الاستمرار، فإنّ إتمام عمليّة التّحويل هذه لن يتأتّى بين عشيّة وضحاها وإنّما يتطلّب سنوات، خصوصا بعد تآكل مصداقيّة معظم مرتكزات القوّة الذّكيّة الأمريكيّة خلال السّنوات الثّماني، التي شملتها فترتا رئاسة "جورج بوش" الابن، وهي القوّة التي تعدّ حجر الزّاوية للهيمنة الرّضائيّة التي تتوخّاها إدارة "أوباما" أو أيّة إدارة تسير على دربها توخّيا لإطالة المدى الزّمني وتوسيع النّطاق الجيواستراتيجي للهيمنة الأمريكيّة على العالم.

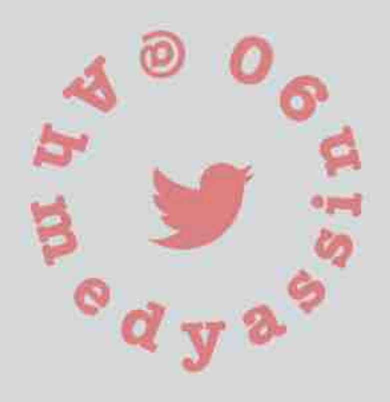
وطيلة ذلك الحيّز الزّمني، الذي قد يمتدّ سنوات، سيقتضي النّزوع الفطري الأمريكي نحو الهيمنة اتّباع الوسائل والآليّات التي تضمن للولايات المتّحدة الإبقاء على هيمنتها القسريّة الرّاهنة على العالم إلى حين حدوث التّحوّل المرتقب و"غير مضمون العواقب" من الهيمنة القسريّة إلى أخرى رضائيّة، وهي الوسائل والآليّات التي غالبا ما لن تختلف عن تلك التي انتهجتها إدارة الرّئيس "بوش" الابن وبطانته من المحافظين الجدد وإن بوتيرة أهدأ وسياقات أقلّ استفزازا، لاسيّما وأنّ ثقة قطاع كبير من السّاسة والمسؤولين الأمنيّين الأمريكيّين في جدوى الوسائل التي تقوم عليها الهيمنة الرّضائيّة لم تصل بعد إلى المستوى الذي من شأنه أن يقنعهم بالتّخلّي ولو عن قسط ضئيل من آليّات الهيمنة القسريّة على العالم ووسائلها واستبدال الجواد الرّابح بمراهنة غير محسوبة على آخر غير مضمون كذلك المتمثّل في تحرير الهيمنة الأمريكيّة من العسكرة المفرطة والمستمرّة، وتقاسم الأعباء والمغانم العالميّة مع القوى الدّوليّة الكبرى وتشريكها في إدارة دفّة النّظام العالمي، فضلا عن الاستثمار في مناحي القوّة الذّكيّة.

وهو الأمر الذي بدأت ملامحه تلوح في أفق السّياسة الأمريكيّة خلال العام الأوّل للولاية الرّئاسيّة الأولى ل"أوباما"، ليس في وقوف قوى الممانعة له بالمرصاد فحسب والمتمثّلة في خصومه الجمهوريّين واللّوبي الصّهيوني، فضلا عن رفض دوائرَ سياسيّة

وأمنيّة عديدة داخل الولايات المتّحدة، ليست منبتّة الصّلة عن أذناب المحافظين الجدد ولوبي إنتاج الأسلحة وتجارتها، مساعي الرّئيس "أوباما" لتقليص الإنفاق العسكري بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 10% فقط في شهر فبراير 2009 وجهوده الرّامية للاعتماد على القوّة الأمريكيّة النّاعمة، معتبرين أنّ تلك المساعي تحمل في طيّاتها تهديدا للأمن القومي الأمريكي ولاستراتيجيّات واشنطن الكونيّة وريادتها وهيمنتها العالميّتين، واللّتين يشكّل التّفوّق العسكري الأمريكي الكاسح فضلا عن سياسات القوّة حجر الزّاوية بالنّسبة إلى كلتيهما، ولكن لوقوع الرّئيس "أوباما" ذاته في براثن الحنين والانجذاب إلى النّهج التّقليدي الواقعي في السّياسة الأمريكيّة والذي يجنح إلى سياسات القوّة والاستناد إلى رصيد أكبر من القوّة الصّلبة على حساب القوّة النّاعمة. فرَغم مساعيه التّقاربيّة "الاضطراريّة" وربّما "المرحليّة"مع الصّين وغيرها من دول العالم، بدأت تشهد خطوات "أوباما" لتفعيل القوّة النّاعمة أو القوّة الذّكيّة الأمريكيّة تراجعا ملحوظا على أكثر من صعيد خلال الأشهر القليلة المنقضية من ولايته الرّئاسيّة الأولى.

ومن شأن التّردّد والتّخبّط الأمريكيّين بخصوص كيفيّة التّعاطي مع الرّيادة والهيمنة الأمريكيّتين في عالم ما بعد الحرب الباردة، أن يبقيا على حالة القلق والغموض اللّذين يلفّان مستقبل تلك الهيمنة والرّيادة فضلا عن مكانة الولايات المتّحدة على قمّة سلّم القوى الدّولي، خصوصا وأنّ بمقدور ذلك التّخبّط وهذا التّردّد أن يتقهقرا باستراتيجيّات التّعاطي مع الهيمنة والمكانة الأمريكيّتين إلى المربّع رقم واحد مرّة أخرى، حيث تحرّى كافّة السّبل الممكنة للإبقاء عليهما، حتّى لو اضطرّ الأمريكيّون لانتهاك الشّرعيّة الدّوليّة واستعداء القوى العالميّة الصّاعدة بغرض الحيلولة دون بروز أو نموّ أي منافس يهدّد الانفراد الأمريكي بالهيمنة والرّيادة. وهو التّوجّه الذي من شأنه أن يضاعف الممانعة الدّوليّة للهيمنة الأمريكيّة على النّحو الذي يستنزف قدرات الولايات المتّحدة ويمهّد السّبيل لسحب البساط تدريجيّا من تحت أقدامها مفسحا الأبواب على مصاريعها حتّى يأخذ قانون الحياة ومنطق الكون مجراهما، بحيث تظهر في نهاية المطاف قوى عالميّة جديدة تنازع الولايات المتّحدة ريادتها للعالم وهيمنتها عليه، لاسيّما وأنّ استمرار المساعي

الأمريكيّة من أجل تجديد الرّيادة وتأبيد الهيمنة بوسائلَ شتّى، ناعمة وصلبة من إدارة الرئيس "أوباما" أو غيرها، لن يكون بوسعه، وإن نجح بعد جهود مضنية في ترميم الهيمنة الأمريكيّة وتأخير أفولها حينا من الدّهر، تحدي قانون الحياة، الذي أثبت بما لا يدع مجالا للشّكّ، أنّ التّعدّديّة القطبيّة الملتحفة بالشّرعيّة الدّوليّة، تظلّ أحد أهمّ الضّمانات الرّئيسة الكفيلة بتحقيق التّوازن الدّولي وإقرار الأمن والسّلام العالميّين لأمم الأرض جميعا حتّى أطول مدى زمني ممكن.



المراجع

1. د. باسم خفاجي، عسكرة أمريكا داخليا (مفكرة الإسلام، 21-12-2005).
2. Helle C. Dale, Anti-Americanism and Responses to American Power, (Heritage Lecture, 7 April, 2005).
3. Berch Berberoglu, Turmoil in the Middle EastImperialism, War, and Political . Instability (State University of New York Press 1999).
4. James Kurth, America's Democratization Projects Abroad, (American Spectator, October 2006).
5. أشتون ب. كارتر، الدفاع الوقائي.. استراتيجية أمريكية جديدة للأمن (القاهرة، ترجمه للعربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001).
6. اللواء محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، دار المعارف 2002).
7. Zoltan Grossman, A Century of U.S. Military Interventions: From Wounded Knee to Afghanistan (online@zmag.org).
8. 50Years of U.S. Policy in the Middle East (Christian Science Monitor, September 27, 2001).
9. Richard N. Haass, The Age Of Non-Polarity What Will Follow US Dominance? (Foreign Affairs, May/June, 2008).
10. Ibid.
11. ياسين الحاج صالح، أمريكا الشرق أوسطية: هيمنة بلا هيمنة (جريدة الحياة اللندنية، 28-1-2007).
12. Fareed Zakaria, The Post American World (Los angelos Public Library, May, 2008).
13. جيمي كارتر، قيمنا المعرّضة للخطر.. أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة محمد محمود

التوبة (الرياض، مكتبة العبيكان، 2007).

14. عمرو عبد العاطي، أوباما وتحسين صورة أمريكا عربيا، (جريدة الحياة اللندنية،7-2-2009).

15. علي حويلي، أمريكا قلقة من تراجع هيمنتها العلمية والتكنولوجية ودعوات إلى إصلاح البرامج في مؤسساتها التعليمية، (جريدة الحياة اللندنية، 9-6-2007).

16. American Economic Review (American Economic Association, 2010).

17. Globalization and Monetary Policy Institute, February 03, 2010.

18. بول كينيدي، اقتصاد أمريكا في العهد الجديد، (لجزيرة نت، 8-10-2008).

19. Michael O, Hanlon, Star Wars Retreats (Forigen Affais, Sep 2009).

20. Ibid .

21. Michael J. Green, Japan Is Back: Why Tokyo's New Assertiveness is Good for Washington (Forigen Affairs, March/April 2007).

22. Ibid.

23. John McCormick, The European Superpower (Palgrave, Macmillan, 2006).

24. Joshua Kurlantzick, Charm Offensive: How China's Soft Power is Transforming the World (Yale University Press, 2007).

25. The Washington Post, Sunday, July 10, 2005.

26. Donald Zagoria, An Emerging China in a World of Interdependence: A Report to the Trilateral Commission (Forigen Affairs, September/October 1994).

27. Ibid.

28. Brzenski Zbigniew, Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower (Basic Books, March, 2007).

29. نادية محمود مصطفى، 11 سبتمبر والتحوّلات في السياسة الخارجية الأمريكية، موقع إسلام أون لاين نت، 12-9-2002.

30. د. باسم خفاجي، عسكرة أمريكا داخليا، مصدر سبق ذكره.

31. د. قدري سعيد، أمريكا تراجع أفكارها الاستراتيجية، جريدة الأهرام، 19-4-2008.

32. Joseph Nye, The Powers to Lead, (Oxford University Press, 2008).

33. Joseph Nye, Soft Power and Higher Education, (Harvard University, 2003).

34. Ibid.

35. Ronald Findlayad And Keven Horourk, Power and Plenty.. Trade,War and The World Economy In the Second Millenium (Prinston University, 2007).

36. Ibid.

37. انظر ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي, (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1998).

38. انظر تقرير "راند الثالث للعام 2007" عن بناء شبكات معتدلة إسلامية.

39. محمود المبارك، عن أمريكا والموقف من الإسلام، (جريدة الحياة اللندنية، 14/05/2007).

40. Jozif Nye, Stop Getting Mad, America Get Smart, (Washington Post, Sep9, 2007).

41. Ibid.

42. Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Spring 2004).

43. Song Boom Ahen, China as Number One (Current History Magazine, Sep, 2001).

44. Ibid.

45. Joshua Kurlantzick, Charm Offensive: How China's Soft Power is Transforming the World (Yale University Press, 2007).

46. Ibid.

47. طلعت رميح، الصين وأمريكا من الاقتصادي إلى العسكري، وكالة الأخبار الإسلامية، 4-8-2009.

48. Michael Von Bülow, Obama, US and China Have a Shared Interest in Clean and

Secure Energy (COP15, 27/07/2009).

49. Ibid.

50. من حوار ديفيد دولار، المبعوث الاقتصادي والمالي لوزارة الخزانة الأمريكية لدى بكين، لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، 30-7-2009.

51. Lawrence G.Courb, Supply Diplomacy, American Soft Power (Washington Post, May 5,2008).

52. Jozif Nye, Opcit.

53. Ibid.

54. Joseph S. Nye, Recovering America Smart Power (Project Syndicate, 2007-12-11).

55. Ibid.

56. (Playing Soft or Hard Cop (The Economist, January 19, 2006.

57. Joseph S. Nye, America and Global Public Good (Project Syndicate Newspaper, 2007-9-11).

58. Ibid.

59. Brzenski Zbigniew, Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower (Basic Books, March, 2007).

60. Ibid.

61. د. ليلى تكلا، أمريكا تصالح العالم، الأهرام، 25-11-2008.

62. حسن منيمنة، أوباما والتغيير: عودة إلى سبعينات كارتر أو تسعينات كلينتون؟ (جريدة الحياة اللندنية، 22/03/2009).

63. جريدة الحياة اللندنية، 19/11/2008.

64. جميل مطر، أمريكا في شهر عسل مع العالم، (جريدة الحياة اللندنية، 17/11/2008).

65. موقع بي بي سي، 21-11-2008.

66. شيرزاد اليزيدي، انتخاب أوباما إذ يحيي الحلم الأمريكي، (الحياة اللندنية،

.(17/11/2008

67. تقرير واشنطن، 30 -8-2008.

Robert Zolic, New yourk Times, Jan 27, 2009. .68

Ibid. .69

70. موقع بي بي سي عربي، 22-1-2009.

71. موقع بي بي سي عربي، 11-1-2008.

72. انظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 14-1-2009.

Robert Kagan, America, the World and George Bush: Sep 11 Prospective (Foreign Affairs, Sep-Oct, 2008). .73

Ibid. .74

Jimmy.F.Mitzel, New york Times, Dec20, 2008/Thomas Friedman, Time to Reinvent America (New Yourk Times, Dec 20, 2008). .75

Ibid. .76

Walter Russell Mead, Special Providence, American Foreign Policy and How it Changed the World (A Century Foundation Book, 2001). .77

78. عن زيارتي أوباما لتركيا ومصر وتأثيرهما على علاقة واشنطن بالعرب والمسلمين، انظر موقع سي إن إن بالعربية،9-6-2009.

79. من حديث الرئيس التركي عبد الله غول لقناة "الحرة" يوم 8-4-2009، ومن موقع بي بي سي عربي، 9-9-2009.

John Allen, Africa: Why Obama Chose Ghana (allafrica.com, 18 May 2009). .80

Charls Crawthamer, Washigton Post, Jan16, 2010. .81

Zahed Amanullah Zahed Amanullah, American Muslims, Jews Rate Obama's Speech, (CNN Reports, June 5, 2009). .82

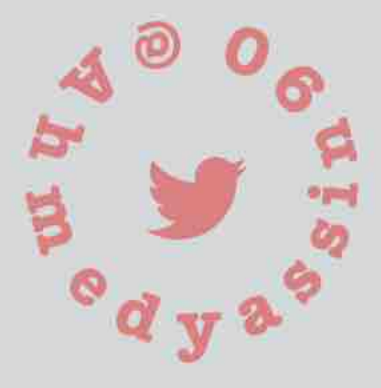
Zahed Amanullah

83. للمزيد انظر كتاب: باراك أوباما، "باراك أوباما.. أحلام من أبي.. قصة عرق وإرث"،

ترجمة هبة نجيب، إيمان عبد الغني، (القاهرة، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009).

84. Joseph S. Nye, Barack Obama and American Power (Project Syndicate Newspaper, 2008-11-5).

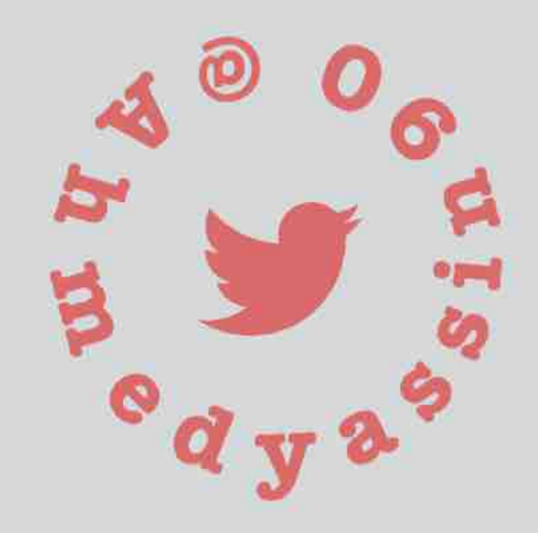
85. روجر أوين، الامتعاض الأمريكي من سياسات أوباما، (جريدة الحياة اللندنية، 4-2-2010)

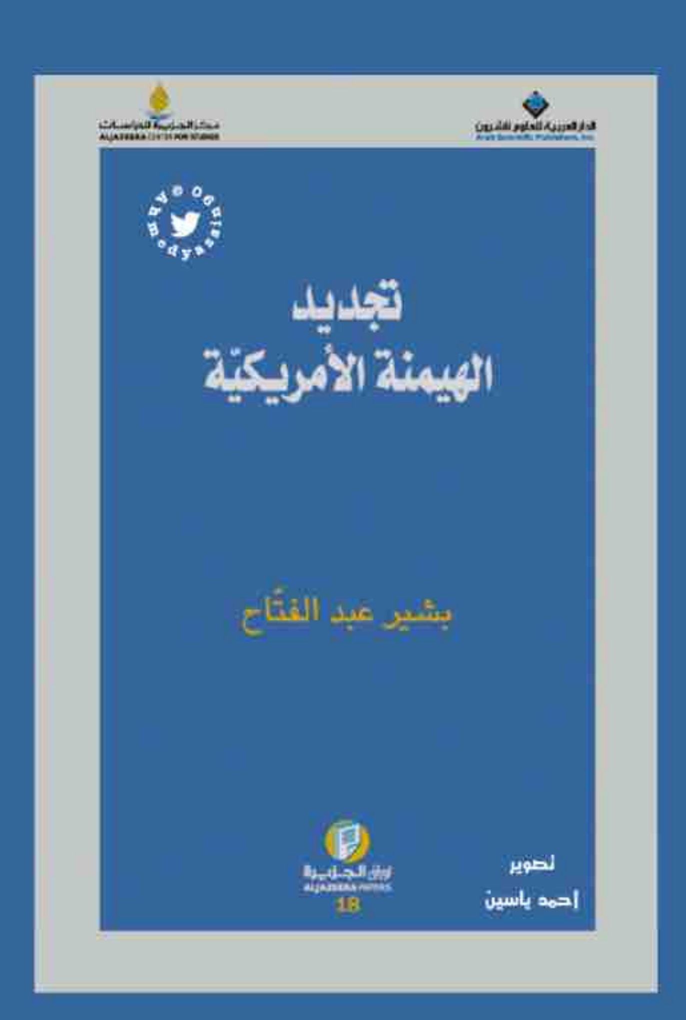


بشير عبد الفتاح

- باحث سياسي، ومدير تحرير فصلية "الديمقراطية" الصادرة عن مؤسسة الأهرام.
- تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- نال في العام 2005 شهادة الماجستير حول الدور السياسي للعرب الأمريكيين.
- ألف ونشر عددا من الكتب منفردا وبالاشتراك مع مؤلفين آخرين.
- شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل مصر وخارجها، قدم خلالها أوراقا بحثية متعددة.
- ينشر مقالات رأى منتظمة في صحف مصرية وعربية أهمها الحياة اللندنية والأهرام.

انتهى


@Ahmedyassin90



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدار العربية للعلوم ناشرون
تجديد
الهيمنة الأمريكيّة
بشير عبد الفتّاح
أوراق الجزيرة
ALJAZEERA PAPERS
18
تصوير
أحمد ياسين